

حاشية العلامة
الشيخ محمد بن علي الصَّبَّان
على
شرح آداب البحث لمن لا حنفى

وبها مشهما
تقرير الإمام العالم العامل
الشيخ سيد الشريفي
تقدمهم الله تعالى برحمته آمين

الطبعة الأولى

الناشر

المكتبة الزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ د.ب. الأثران خلف الجامع الأنور الشريف - ت. ٨٤٧ - ٢٥١٢

دار الكتب المصرية
فهرسة اثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية



عضد الدين الايجي ، عبدالرحمن بن احمد بن عبدالغفار 00-1355
حاشية العلامة الشيخ محمد بن علي الصبان على شرح اداب البحث
لمنلا حنفي والهامش الشرح المذكور / لذكريا الانصارى بهامشها
تقرير الامام العالم العامل الشيخ سيد الشرشيمي . - ط ١ -
القاهرة : المكتبة الازهرية للتراث والجزيرة للنشر والتوزيع 2013

ص ، سم
تدمك : 7 - 339 - 315 - 977 - 978

- 1- المنطق
2- منلا حنفي ، محمد شمس الدين التبريزي ، 000-1459
3- الصبان ، محمد بن علي الصبان ، 000-1792 (شارح)
4- الشرشيمي ، سيد

160

أ - العنوان

سنة الطبع
1434 _ 2013

رقم الإيداع : 2963

المكتبة الأزهرية للتراث

9 درب الأتراك خلف الجامع الأزهر - القاهرة

هاتف : 25120847

فاكس : 25128459

ص ب : 34 الأزهر

الرمز البريدي : 11675

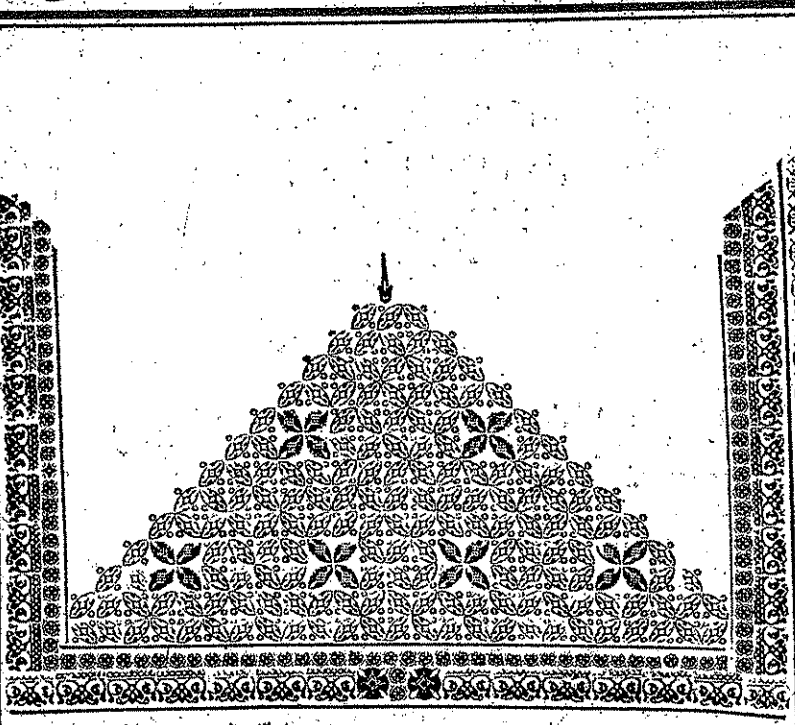
البريد الالكتروني : elazharialeltorath@hotmail.com

عَلَّمَ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قوله لعدم تكلمه عليها) قال بعضهم ٢ عدم التكلم لا يوجب الحذف اه وقد يقال ان مقصود الشارح بشرحه كشف

الفاظ المتن وهو لم يقصد كشف معنى البسملة لعدم قصده ذلك مجوز لحذفها فقوله لا يوجب ينظر فيه بان هذه الغلة مجوزة لا موجبة (قوله ولان غرضه الاقتصار على البسملة) أى ان غرض الشارح الاقتصار عليها من غير ذكر حدود ما بعده قال بعضهم ان هذا تعميل للمعول مع عاتيه اه ويظهر ان يكون علة مستقلة (قوله لكانت عقب بسملة) قد يقال ان كونها عقب بسملة لا يضر لان بسملة المتن المقصود منها التبرك فيه

وبسملة الشارح المقصود منها التبرك فيه وقد يقال انه لو أنى بسملة المتن عقب بسملة لكان شديدا بان التكلم بعمل للبسملة مع انه لا يطلب لها بسملة لانها ليست مقصودة لذاتها (قوله شبه الاحتباك) أى لانه حذف من كلامه جدلته وأثبت جدلة المتن في الثاني وحذف من الثاني بسملة المتن وأثبتها في كلامه في الاول وانما قال شبه احتباك أى وليس احتباكا



بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم) (لك الحمد) جعل الله تعالى مخاطبا

اللهم لك الحمد على ما علمت من الآداب وألهمت من سلوك طريق الصواب ونسألك الصلاة والسلام على نبيك المنزه في محاسنه عن المناظر المبعوث الى كافة الناس بكتاب أخصمت آياته كل معارض ومناقض وممانع ومكابر وعلى آله وصحبه هداة الدين وجماعة منهج اليقين (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبأنه في الدارين أم له هذه حواش شريفة وتقريرات منيفه وضعتها على شرح الآداب العنصرية للمحقق من ملاحق أسكنه الله في فسيح جنته الغرف العلية ضمنها من افهام الاعلام ما يقر به الناظر وأودعها من بنات الفكر ما ينشرح له الخاطر وأشرت فيها الى ما وقع من الغث للمتصدين لهذا الكتاب فهي وإن كانت قليلة الحجم لبالباب والله أسأل أن يحفظ علينا الإيمان انه كريم حلیم خنان منان (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) كتابها بالمداد الاسود تقيدها بها بسملة الشارح فيكون حذف بسملة المصنف لعدم تكلمه عليها ولان غرضه الاقتصار على البسملة فنلوا أنى بسملة المصنف لكانت عقب بسملة فاكفى ببسملة عن اثبات بسملة المصنف وانما اقتصر على البسملة ولم يأت بخطبة مشتملة على الحمد وما معه كما هو شأن المصنفين اما تزيلا لشرحه منزلة ما ليس أهلا للتصدير بخطبة هضمها لنفسه واما كفاء بخطبة المتن لان المتن والشرح كالشيء الواحد فحصل ان الشارح ارتكب شبه الاحتباك (قوله جعل الله مخاطبا) لجعل معان أقر بها ههنا

لانه لا يكون الامن متكلم واحد والمتكلم هنا متعدد (قول الشارح جعل الله مخاطبا) جواب عن سؤال تبيينها
حاصله ان قوله لك الحمد غير مشا كل لما سبق من التعبير عن ذات الله بالفظ الجلالة الذي هو اسم ظاهر من قبيل الغيبة وقوله تبيينها

على القرب أى لاجل أن يكون منها السامع على كون الله قريبا لكل أحد قريبا معنويا وقوله ولان اللائق بحال الحمد الخ
المراد من حال الحمد قصده الحمد وقوله أولا ليس المقصود منه انتاج هذه الدعوى التي ادعاها الشارح بل هو وسيلة لا نتاج
دعوة أخرى لم يدعها الشارح وهو تقديم الخطاب الذي هو الخبر وليسان الواقع في اللياقة كما يؤخذ من المحشى (قول الشارح
واستبان منه وجه الخ) أى سبب تقديم الخ وذلك السبب هو الحمد على طبق الملاحظة وقوله وان كان المقام الخ المراد من المقام قصد
المصنف الثناء على الله لكن يفسر المقام بقصد المصنف من غير تبينه بكونه متعلقا بالثناء لاجل صحة تعليله بقوله لكونه مقام
الحمد وقوله أيضا مقدم من تأخير (قول المحشى وكان الاليق الخ) ووجه ذلك ان تسليط الجمع على الله يفيد تحويله من حالة الى حالة
مع انه ليس كذلك لكن يفيد ان فيه لياقة لا أليقية ووجه ذلك أن المراد من جعله مخاطبا التكلم بلفظ يدل على أنه مخاطب
وقوله فيما سبق لجعل معان أى ثلاثة اعتقد وشيخ وصير فاعتقد يصح ارادته هنا ٣ والمعنى اعتقد كون الله يستحق

المخاطب فأتى بما يدل عليه
(قوله ان تعبد الله كأنك تراه) أى ان تعبد الله حين
تراه بعين بصيرتك وقوة
يقينك كأنك تراه
ببصرك (قوله وقع على
الوجه الاكل) أى وهو انه
لا حظ الحمد قبل جده
(قوله ترك الواو) وعلى هذا
يفسر القرب في قوله تبينها
على القرب بقرب الله
للمصنف فقط وقوله ليس
بشيء لانه على هذا لا يفيد
التمام الاول بل الثاني
فقط وقوله وذ كره لاجل
قوله بعد الخ أى توطئة
لقوله بعد أى وسيلة لما
يستبان منه وهو قوله ثم
يحمد أى على الطبق

تبين على القرب ولان اللائق بحال الحمد أن يلاحظ الحمد أولا حاضرا ومشاهدا ثم
يحمد واستبان منه وجه تقديم لك على الحمد وان كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضى تقديمه
صبر أى صبر الله مخاطبا بعد ان كان معبر عنه في هذا المقام فالسبب الاسم الظاهر وكان الاليق
في التعبير أن يقول جعل نفسه مخاطبا له تعالى أو سلك طريق الخطاب له تعالى (قوله تبينها على
القرب) أى فيكون في كلامه تلميح لقوله تعالى ونحن أقرب اليه من جبل الورد ولا يرد
عليه ان قرب الله تعالى صار ضروريا عند كل مؤمن لان التبيين يجري في الضروريات لان
النفوس قد تغفل عنها (قوله ولان اللائق) علة ثانية لسلوك طريق الخطاب تضمنت أن في سلوكه
تلميح الى قوله صلى الله عليه وسلم في مقام بيان الاحسان الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه وإشارة
الى أن جده المصنف وقع على الوجه الاكل فما قيل من ان الاولى ترك الواو لكونه علة للعلة ليس
بشيء (قوله أولا) أى قبل الشروع في الحمد وذ كره لاجل قوله بعد واستبان منه الخ ولان الاولى
من تمة اللياقة والا فاجعل مخاطبا محقق بمجرد الحضور فاندفع ما قيل هنا (قوله حاضرا الخ)
أى والا فصل فيما هذا شأنه أن مخاطب (قوله ومشاهدا) أى حقيقة أو تزيلا كما هنا ولا
يلزم من كونه حاضرا أن يكون مشاهدا حتى يستغنى عنه بقوله حاضرا كما توهم (قوله ثم
يحمد) أى يأتي بجملة الحمد على نسق ملاحظته وقد لاحظ الحمد أولا فالمناسب أن يأتي
بما يدل عليه من جله الحمد أولا ولا ظهر قوله واستبان منه الخ وانه لا حاجة الى ما وقع هنا
من التعسف وثم هنا مجرد الترتيب ومن نكت سلوك طريق الخطاب رعاية الالتفات من
الغيبية الى الحضور (قوله واستبان) السين والتاء زائدتان (قوله تقديمه) أى الحمد
أى تقديم اللفظ الدال عليه وضعا أعني لفظة الحمد في عبارته استخدام أو تقدير مضاف

وقوله من تمة اللياقة أى انه بيان للواقع وقوله والا فاجعل الخ أى الانقل انه أتى به للتوطئة وللتمة بل أتى به لا نتاج المدعى فلا
يصح لان الجعل مخاطبا الخ (قوله بمجرد الحضور) أى الحضور المجرد عن تقييده بقبل الشروع أى ولو كان الحضور حال الحمد
(قوله فاندفع ما قيل هنا) حاصل ما قيل هنا ان قوله أولا الذي معناه قبل الشروع وجوده في الدليل مضر لانه لا ينتج المدعى لان
المدعى جعل الله مخاطبا في حالة الحمد والذي ينتج ملاحظة حضوره ومشاهدته حال الحمد لا قبله ثم أجاب المعارض عن هذا بان المراد
من قوله أولا كونه قبل الفراغ من الحمد فيكون معنى قوله ثم يحمد أى ثم يتم حمده فدفع ذلك المحشى بما قاله (قوله أى والاصل
فيما هذا شأنه أن مخاطب) هذا هو روح التعليق فتعليل الشارح لا ينتج المدعى الا بهذه الضميمة والمعنى أن الاصل فيما كان
شأنه الحضور والمشااهدة أن مخاطب (قوله على نسق ملاحظته الخ) هذا هو الذي استبان منه وجه التقديم كما سبق (قوله ما وقع هنا
من التعسف) أى من قولهم أن معنى قوله ثم يحمد يتم حمد أى بالاثبات بجزء التركيب المتأخر (قوله في عبارته استخدام الخ) الاولى
تقديم الاحتمال الثاني لانه المتبادر من قوله أى تقديم اللفظ الدال عليه لان اللائق للاستخدام ان يقول أى تقديم لفظ الحمد

أى لفظ هو الحمد لأن يقال انه على الاستخدام يكون كلامه أولا حل معنى (قوله فلا اعتراض بان جمد المصنف الخ) حاصل هذا الاعتراض انه قيل جمد المصنف هو مجموع قوله لك الحمد لا مجرد لفظ الحمد فالمقام لا يقتضى تقديم لفظ الحمد على لك بل يقتضى تقديم مجموع لك الحمد على شئ آخر وهو قوله المنة وعلى نيك الخ ثم أجاب هذا المعترض بان مجموع لك الحمد فرد لفظه هو الحمد ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضى كثرة الاهتمام بشأن ما يصدق عليه أى بشأن لفظ الحمد الذى يصدق على هذا الفرد وهو قول المصنف لك الحمد بالنسبة الى ما لا يصدق عليه أى وهو لفظ لك وان كانا متساويين في الجزئية لذلك الفرد أى وان كان لفظ الحمد ولك مستويين في الجزئية لذلك الفرد الذى هو جمد المصنف والمعنى أن لك الحمد فرد من افراد الحمد ولذلك الفرد جز أن جزه صادق عليه وهو الحمد وجزه غير صادق عليه وهو لك فلاهتمام بشأن الصادق عليه أكثر من غيره فيقتضى المقام تقديم لفظ الحمد لانه الصادق على قول ٤ المصنف لك الحمد انتهى من ميرابى الفتح مع بعض تغيير وزيادة عليه من هامش

عليه وبذلك تعلم أن
٣ الصواب للمحشى ان
يقول تقديم الحمد الذى
الكلام فيه بدل قوله
تقديم لك وعلى هذا يكون
المسترد بالحمد في قول
الشارح لكون المقام
مقام جمد مخصصا
وهو جمد المصنف
بقوله لك الحمد وقد دفع
ذلك المحشى كما بما قاله
(قوله وصنيع الشارح الى
هذا أميل) أى حيث لم
يقبل ويصح ان يكون
التقديم للتعظيم وأن
يكون للشرف أى فلم
يعد العامل (قوله لكونها
هنا الجنس) هذا ليس
يفيد بل ولو كانت للعهد

ويصح أن يكون التقديم للتعظيم والشرف وأن يكون لنا كيدا لاختصاص المستفاد من كلمة اللام اذ تقديم الخبر أيضا يفيد الاختصاص

فلا اعتراض بان جمد المصنف واقع بجملة لك الحمد سواء قدم لك أو أخر وحينئذ لا يلزم من اقتضاء المقام تقديم هذه الجملة تقديم الحمد على لك الذى الكلام فيه (قوله للتعظيم) أى تعظيم المتكلم للخطاب أى اعتقاده عظمته (قوله والشرف) أى شرف الخطاب في حد ذاته فكل منهما ماعلة مستقلة وان كان الشرف سيدا في الغالب للتعظيم أو المراد بالتعظيم العظمة فعطف الشرف عليه تفسيرى فهماعلى هذا علة واحدة وصنيع الشارح الى هذا أميل (قوله من كلمة اللام) الاضافة للسان والمراد باللام أداة التعريف في الحمد وعبر عنها باللام تسمية لكل باسم الجزء ان قلنا انها مجموع ال اولانها في الحقيقة اللام فقط وانما الهمزة للتوصل للنطق بالسالك على القول الآخر وافادتها الاختصاص لكونها هنا للجنس على المختار ومن المقرر أن المبتدأ المعروف بلام الجنس مخصّر في الخبر فاذا قلت الكرم في العرب كان الكلام مفيدا لمحصّر الكرم في كونه في العرب وكذا قولنا الحمد لله مفيدا لمحصّر الحمد في كونه لله ولما كان تقديم الخبر مفيدا لذلك أيضا كان في كلام المصنف طريقان مفيدان لمحصّر الحمد في كونه لله أ كذا المتأخر منهما وهو التقديم المتقدم منهما وهو التعريف بلام الجنس فهو نظير اجتماع طريقين كما يصدق في نحو ان زيد القائم والتأ كيد على هذا التقرير ظاهر لا اشكال فيه لاتحاد مفادى الطريقين ويحتمل أن المراد بكلمة اللام الجبر بناء على انها للاختصاص وأن المراد به الاختصاص بالمعنى المشهور أعنى الانفراد لا مطلق الارتباط كما قيل وعلى هذا يكون التقديم مفيدا لمحصّر الحمد في كونه مختصا بالله فهو مفيد

أو الاستغراق أفادت المحصر أيضا (قوله على المختار) أى لانه يكون كدعوى الشئ بيمينه كما هو معروف (قوله أ كذا المتأخر منهما الخ) وانما كان التقديم مؤخرا والتعريف مقدما لانه متعلق بجزء التركيب وهو المبتدأ والتقديم متعلق بالجزئين فانه يلحظ فيه مقدم ومؤخر أى وما يتعلق بالجزء مقدم على ما يتعلق بالكل واما لان التعريف بلام الجنس مفيد للمحصّر وضعا والتقديم مفيد له بحسب المقام لكن قوله أن فيه طريقين مقطوع فيه النظر عن افادة لام الملك للاختصاص والا كان فيه اختصاصات ثلاثة وهو اختصاص الحمد بكونه مختصا باختصاص كونه بالله وكذا يقال في نظيره الا ترى لكن في هذه الاختصاصات الثلاثة يعتبر ان اختصاص لام الملك مقدم لتقدمه لفظا على الاختصاص المأخوذ من لام التعريف بعده الاختصاص المأخوذ من التقديم (قوله لمحصّر الحمد في كونه مختصا بالله) أى من قصر الموصوف على الصفة أى ان الحمد انفرده الحمد بكونه لله والمعنى ان كونه لله منفردا بالحمد وانفراد الحمد لله منفردا بالحمد ايضا فيفيد قوة انفراد الحمد بكونه لله ٣ نسخة المحشى التي بأيدينا موافقة لهذا التصويب اه صححه

(قوله لا اختصاص اختصاص الحمد بالله) أي لا اختصاص الحمد باختصاصه بكونه لله (قوله بطريق اللزوم) أي لانه يلزم من اختصاص الحمد بالاختصاص وجود الاختصاص المختص بذلك الاختصاص لانه يلزم من قصر شيء على شيء وجود المقصور عليه (قوله نسلم من ارتباط الناظرين هنا) حاصل هذا الارتباط ان الاختصاص المأخوذ من لام الملك اختصاص الحمد بكونه لله والمأخوذ من التقديم اختصاص الحمد بذلك الاختصاص فالمتعينان مختلفان فكيف يؤكدهما إلا أنهما حاصل الجواب كما قاله المحشي انه تأكيدي باللزوم لا بالضرورة (قول الشارح وما يقال من ان المنية ه منبهة) حاصل هذا الاعتراض

ان المراد من المنية في كلام المتن منة المنعم لأمنة المنعم عليه والمنية من المنعم

منهسي عنها مطلقا في حق الله وفي حق الحوادث ثم

أجاب الشارح عن ذلك الاعتراض أولا بمنع ان

المراد منها منة المنعم ثم

أجاب ثانيا بتسليم كونها منة المنعم ومنع كونها

منهيا عنها مطلقا بل النهي مخصوص بالحوادث فقط

(قوله اشارة الى العجز) أي ان ذكر المصنف المنية التي

المراد منها منة المنعم بعد اتبانه بقوله لك اشارة الى

ان جمده بقوله لك الحمد ليس جدا كما ينبغي أي

انه جدا لا يتأتى أداء شكر النعم له به لانه عاجز عن

ان يأتي بحمد يؤدي به شكر النعم لانه لو أتى

بحمد أدى به الشكر لم يبق للمنع منة على المنعم

عليه (قوله والمنية اسم مصدر) أي والمصدر المن

والاظهر انه مصدر سماعي والمصدر المزيد يؤخذ من المصدر المجرد فهو من باب الاخذ لا الاشتقاق (قوله لا لكونه له

دخل في الاشتقاق) أي لانه يشتق منه ولو كان من المتعدي أو القاصر مطلقا (قوله نفي ذلك) أي نفي كون الابطال مرتبا على

المجموع بل مرتب على كل واحد (قوله على ان المنية تضمن الاذى) أي مع انه لو قلنا انه مرتب على المجموع لا نقول ان الاذى

المراد به فرد آخر مستقل بل هو اللزوم للمنف في الحقيقة مرتب على المن فقط (قوله ليتحقق الجواب عن كونه من من عليه) أي

الذي هو بمعنى عدد النعم عليه فلا ينافي ان من بمعنى أنعم يتعدي بعلى أيضا (قول الشارح وأيضا الخطاب الخ) يؤخذ من هذا

(والمنية) من من عليه وما يقال من ان المنية منبهة لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى مدفوع بان المنية عنه هو منة المنعم لا امتنان المنعم عليه وأيضا الخطاب مخصوص بغير الله تعالى ويدل عليه

لا اختصاص اختصاص الحمد بالله واختصاص اختصاصه بالله يستلزم قوة اختصاصه به فافادة

التقديم تأكيدي اختصاصه به على هذا بطريق اللزوم لا الصراحة لعدم اتحاد مفادى الطريقين

فاحفظه تسلم من ارتباط الناظرين هنا (قوله والمنية) أردف الحمد بالمنية اشارة الى العجز عن أداء حق

النعم المحمود عليها وعدم مكافأة الحمد لها حتى لا يلبق الامتنان بها (قوله من من عليه) أي من

مصدر من عليه ليجري على مذهب البصريين والمنية اسم مصدر كما أفاده صاحب المصباح واسم

المصدر يشتق من المصدر كما في الارتشاف وأتى بقوله عليه تقييد اللامشتق منه لا لكونه له دخل

في الاشتقاق واحترز به عن من المتعدي بنفسه اعني منه اذا أضعفه أو قطعه وعن من الذي

لا يتعدي أصلا اعني من الشيء اذا نقص أو ضعف أو قوى ولهذا يطلق على القوة والضعف منة

بضم الميم هذا ما في كتب اللغة وقد وقع للناظرين هنا تخطي قاحذره (قوله منية) أي منية

عنها أي بطريق اللزوم لانه يلزم من النهي عن المسبب أعني ابطال الصدقات باليمن النهي عن

السبب المقضي اليه أعني المن وما قيل من أن الآية لا تدل على المدعي لجواز أن يكون المبطل

مجموع المن والأذى لا كل واحد منهما قد فوج بان السنة والاجاع نفي ذلك على ان المنية تضمن

الأذى فتأمل (قوله هو منة المنعم الخ) منة المنعم وامتثانه تعداده النعم استعظاما لها واقتحارا

بها أما اذا كان غرضه تشييع المنعم عليه لئلا يقع في الكفران فليس بمنة حقيقة ومنة المنعم عليه

وامتثانه تعداده النعم اعتناء بها وشكر المنعم فقول لا امتنان المنعم عليه أي قلنا أن نحمل المنية

في كلام المصنف عليه بان يراد به منة المنعم عليه فيكون المن في قولنا من من عليه مستندا الى

المنعم عليه أي عدد النعم عليه على المنعم نعمه أي أقوله بها شكر اله وهذا جواب يمنع ان المراد منة

المنعم هذا خلاصة ما قيل هنا لكن لم أجده المنية بمعنى تعداده النعم عليه لا في القاموس ولا في

الصحاح ولا في المصباح فاعله معنى مجازي تأمل وتطلق المنية على الانعام ولا اشكال عليه وانما لم

يحمل الشارح كلام المصنف عليه لتحقيق الجواب عن كونه من من عليه وتبين صحة ارادة منة

المنعم ووقوعها من الله تعالى (قوله وأيضا الخطاب الخ) هذا جواب على تسليم ان المراد منة المنعم

(قوله مخصوص بغير الله تعالى) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله ويدل عليه) أي بالدليل

أن الخطاب على الأول عام لله وللحوادث فيكون مبنياً على دخول المتكلم في عموم كلامه وقوله الخطاب أي حكمه وهو المحرمة كما أن الخطاب مخصوص بغير الله أيضاً أو يراد من الخطاب الخطاب الشرعي وهو نفس المحرمة انتهى من ميراثي الفتح بالمعنى (قوله مشاكلة) أي وإن كان الحذف من غير مشاكلة غير مطرد وكتب بعضهم على قوله مشاكلة أي فالمشاكلة جوزت حذفه وإن لم يصير مقبلاً (قوله أي على زعمكم) أي بناء على أنها مقصولة وقوله مع أن الهداية الخ أي إذا أخذت مطلقة (قوله الأقرب أن الإضافة للعهد الخارجي) أي والمعهود بيننا صلى الله عليه وسلم ويجعل الإضافة هنا للعهد وجعل أل في الصلاة

والتحية للعهد اندفع ما يقال هنا من أنه أن جعل أل الجنس أو للاستغراق مع جعل الإضافة للعهد لزم عليه انحصار كل فرد من الصلاة والتحية أو جنس كل في كونه على نبينا مع أنه تطلب الصلاة والتحية على سائر الأنبياء بل وعلى غيرهم بطريق التسبع وإن جعلت الإضافة للاستغراق أيضاً لزم عليه أن لا تطلب الصلاة والسلام على غير الأنبياء ولو بطريق التسبع مع أنه ليس كذلك وإن كان يمكن الجواب على الأخير بأن المحصور الصلاة بطريق الاستقلال ويمكن أن هذا الأخير مع جوابه هو الذي ارتكبه بعضهم فنبه المحشي على منعه بقوله ولا تغتر بتعسف وقع هنا (قوله لما لم يكن هنا اللام الجنسية)

قوله تعالى يبنون عليكم أن أسلموا قل لا تنوعوا على إسلامكم بل الله عن عليكم أن هذا كما للايمان ان كنتم صادقين (وعلى نيك الصلاة والتحية) سلك ههنا في التقديم على الطريقة السابقة تعظيماً شأنه وإفادة للاختصاص مع بعض النكات السابقة هناك ولو أردف المصنف الصلاة على النبي عليه السلام

دفعاً لما قد يقال إنها تنقص في حق الله أيضاً (قوله يبنون عليكم أن أسلموا) أي بأن أسلموا وحذف الجار لأنه مقدس مع أن وأن وقوله إسلامكم أي بإسلامكم فحذف الجار مشاكلة لما قبله وما بعده ويحتمل أن الفعل في الجميع مضمّن معنى العبد فعدى بنفسه وقوله أن هذا كما للايمان أي على زعمكم مع أن الهداية لا تستلزم الا هتداء وقرئ شاذ أن هذا كما بالكسر واذ هذا كما وقوله ان كنتم صادقين أي في دعواكم الايمان وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله أي فله المنة عليكم (قوله وعلى نيك) الأقرب أن الإضافة للعهد الخارجي (قوله والتحية) هي السلام وآثرها عليه رعاية للجمع (قوله في التقديم) أي تقديم أحد جزئي الجملة مطلقاً وقوله الطريقة السابقة أي تقديم خصوص الخبر فاندفع الاعتراض بأن التقديم هو الطريقة السابقة ففي عبارته تهافت (قوله تعظيماً شأنه) أي النبي صلى الله عليه وسلم على الأقرب وكان الاختصاص عدم تخصيص هذه النكته بالذکر لاندراجها تحت قوله مع بعض النكات الخ بناء على أن المراد مع نظير بعض النكات السابقة كما يأتي (قوله وإفادة للاختصاص) لما لم تكن هنا اللام الجنسية ولا لام الاختصاص وكان الاختصاص هنا انما هو بطريق التقديم قال وإفادة للاختصاص أي اختصاص الصلاة والتحية المطلوبتين له اللتين هما الائتمان الاكملان فاللعهده فلا اعتراض فاحفظه ولا تغتر بتعسف وقع هنا (قوله مع بعض النكات) أي مع نظير بعض الخ يعني الشرف واللباقة فكما لوحظ في التقديم هناك شرفه تعالى واللائق بحال المحامد لو حظ هنا شرفه صلى الله عليه وسلم واللائق بحال المصلي إذا لائق بحال المصلي أن يلاحظ المصلي عليه أولاً ثم يأتي بالصلاة على هذا النسق بأن يقدم ما يدل على المصلي عليه فان كان المراد مع عين بعض الخ كان القصد بالبعث تعظيم الله وشرفه وانما ترك على هذا نكته شرفه عليه الصلاة والسلام لعلها بالمقايسة أو بناء على جعل التعظيم والشرف نكته واحدة ولا يخفى أن رعاية المناسبة بين جاتي الحمد والصلاة تصلح أن تكون علة للتقديم فاحفظه (قوله الصلاة على النبي) أي والتحية عليه

أي لأن اللام هنا للعهد كما سيذكره وهذا مبني على ما قاله أولاً من أن اللام لا تفيد المحصر إذا كانت بالصلوة جنسية مع أن المحقق عندهم أن الجنسية ليست بقيد فعلى هذا المحقق عندهم تعلم أن مراد الشارح أولاً في قوله كلمة اللام لام الملك لا المعرفة لأنه لو كان مراده ذلك لجعل التقديم هنا للتمكيد لإفادة الاختصاص ويمكن أن الشارح جار على طريقة الاختصاص بلام الجنس كما قاله المحشي (قوله كان القصد بالبعث تعظيم الله وشرفه) أي ولا يتأتى أن يراد أن من جهة مدلول البعض اللباقة لانه لا جده هنا الله نعم يمكن اللباقة بوجه آخر أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عبادة واللائق بالعباد أن يلاحظ المعبود أولاً ثم يصلى على النبي على طبق ما لاحظته (قوله وانما ترك على هذا نكته شرفه) أي واللباقة أيضاً كما هو ظاهر

(قوله أرادهم الاتباع) أى فى العمل الصالح ويؤيده ما سأتى من قوله تتضمن الصلاة على آله بل وجميع المسلمين لانه لو أراد مطلق الاتباع ولو فى مجرد الايمان لم يحتج الى قوله فيما سأتى بل جميع المسلمين ويحتمل انه ارتكب فيما سأتى وجه آخر غير ما هنا (قوله هذه القضية كلية) أى لانها وان كانت شرطية فهي فى قوة الجملة لانها فى قوة قوله الكلام الذى نطقت به ان كنت ناقلا الخ وانما كانت مهملة بحسب الظاهر لان موضوعها كلى ولم تسور بالسور الكلى ولا الجزئى لان ال فى قولنا الكلام الذى نطقت به جنسية وبقولنا انها فى قوة الجملة اندفع ما يقال ان قضايا العلوم جملة لا شرطية فليست من مهملات العلوم وقوله مخصوص بغيرها أى بغير مهملات العلوم وذلك الغير هى القضايا الواقعة فى المحاورات بين الناس (قوله أشار الشارح بالتحديد بقوله تام خبرى) أى وبقوله ان لم تكن معلومة للطالب وبقوله الا فى وذلك اذا كان المطلوب نظرا بغير معلوم وقوله والام احتاج الى التقييد توضيح ذلك انه اذا كان معنى كلام المصنف كل v كلام نطقت به فان كنت ناقلا فبه

أو مدعي الخ كانت تلك الكلية حاصرة لجميع افراد الكلام سواء كان تاما أو غيره فيكون مدخلا لغير المراد نصا فيجب التقييد لاجراء غير المراد وأما اذا كانت القضية مهملة أى باقية على اهمالها كانت فى قوة الجزئية فيصير معنى كلام المتن على هذا بعض الكلام الذى نطقت به فان كنت ناقلا فى ذلك البعض الخ وذلك البعض ليس نصا فى غير المراد بل محتملا للمراد وغيره فيكون من قبيل الاجمال بل قد تقوم

بالصلاة على آله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر المصنفين لكان أولى (اذا قلت بكلام) تام خبرى

(قوله بالصلاة) أى والتحية على آله أرادهم الاتباع فشمع العجب فلا اعتراض على قوله كما هو دأب المصنفين (قوله عليهم التحية والسلام) لم يقل عليهم الصلاة والسلام لان الصلاة عليهم انما تطلب تبعاً للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجمع بين التحية والسلام لتفسيرها به (قوله لكان أولى) ليكون جامعاً بين امثال الامر القرآنى والسنى فالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم امثال للامر القرآنى والصلاة والسلام على آله تعالى صلى الله عليه وسلم امثال للامر السنى * وأجيب بأنه انما ترك ذلك ليشير الى أن الصلاة والتحية عليه تتضمن الصلاة والتحية على آله بل جميع المسلمين لان ما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم على البرايا (قوله اذا قلت الخ) هذه القضية كلية بناء على ما صرح به الشيخ فى الشفاء ان مهملات العلوم كلية وقول المناطقة المهملة فى قوة الجزئية مخصوص بغيرها والى كونها كلية أشار الشارح بالتحديد بقوله تام خبرى والام احتاج للتحديد وضمن القول معنى النطق أو الاعتراف فعدمه بالباء وهذا هو التضمن النحوى وفى قياسه خلاف أو قوله بكلام متعلق بحال محذوفة تقديرها ناطقاً ومعتزفاً وهذا هو التضمن اليباتى وهو قياسى (قوله تام) لما كان الكلام يطلق لغة على مطلق المركب قال تام لاجراء المركبات الناقصة ككلام زيدوا حد عشر لعدم جريان المناظرة فيها نعم ان كان فى قوة المركب التام خربت فيه المناظرة نحو احدث عشر وزنجى من قولك هؤلاء رجال احدث عشر وجاءنى انسان زنجى (قوله خبرى) أخرج الانشائى اذا المناظرة انما تكون فى الخبرى لا الانشائى ولو نقلنا اذا النقل انما ينظر فيه من حيث جملة حكاية النقل كقول فلان كذا وهى دائماً خبرية

قرينة على المراد فتعين المراد منه فاذا كان كذلك فلا يجب التقييد لتعين المراد وان كان الاولى التقييد (قوله لما كان الكلام يطلق لغة على مطلق المركب الخ) أى والاولى نظراً للاصطلاح لم يحتج لقوله تام بل الى خبرى فقط وقوله على مطلق المركب بل على ما أفاد ولو كان مفردا كما هو المعلوم وكما هو المناسب لقوله وزنجى فيما سأتى (قوله نعم ان كان فى قوة المركب) أى ان كان غير التام أى سواء كان مركباً أو مفرداً فى قوة الخ وانما قلنا ذلك لاجل ما سيذكره من امثالين (قوله نحو احدث عشر وزنجى الخ) وبيان ذلك أن وقوع احدث عشر صفة لرجال التى حكم بها على هؤلاء يستلزم الحكم باحدث عشر على هؤلاء فهو مفرد لكن فى قوة الجملة فتكون هؤلاء رجالا لا منازعة فيه وانما النزاع فى كونها احدث عشر وكذلك وقوع وزنجى صفة لانسان المحكوم عليه بالجمي يستلزم الحكم على الزنجى بالجمي فهو مفرد فى قوة الجملة (قوله ولو نقلنا) أى ولو كان الانشائى نقلاً أى ولو كان الانشائى بعض الكلام الذى نقل بعضه (قوله جملة حكاية النقل) أى حكاية الكلام الذى بعضه منقول أى وليست متعلقة بذات المنقول

(قوله وان كان المنقول نفسه انشائياً) وذلك كفي قولك قال الشارع أقيموا الصلاة وتارة يكون خبرياً كقولك قال الشارع الصلاة المكتوبة خمس وتارة أيضاً يكون مفرداً كقولك قال الشارع الأفعال الخمسة (قوله ان كنت ناقلًا) أي فيه أي في الكلام التام المخبري إنما قال ذلك لأن الكلام المخبري ليس منقولاً كما بل بعضه وهو المنقول المتعلق به الفعل قال الكلام المخبري منقول فيه لا منقول وذلك لأن قولك قال الشارع الصلاة المكتوبة خمس ليس قولك قال الشارع منقولاً وإنما المنقول الصلاة المكتوبة خمس وكذا يقال في نظائره (قوله ولم يعكس) أي مع أن العكس أولى لأن النقل حصل بالتأخر (قوله أو غيرها) أي غير هذه الثلاثة كما إذا نقلته عن رجل ليس بعالم (قوله المدافعة) هي والمواخذة والمناظرة والمفاخرة والمباحثة والمخاصمة والمجادلة والمخالفة ألفاظ مترادفة ووجه كون المدافعة من الجانبين أن الناظر قد دفع كلام الناقل وإذا حضر الناقل ما يصح نقله فقد دفع كلام الناظر وقوله النظر بالبصرة من الجانبين وذلك لأن الناقل المتكلم ينظر ببصريته في كلامه والمناظر ينظر أيضاً مع دفع كلام الناقل فإذا كان تصحيح النقل من جانب الناظر بان أحضر المنقول عنه لم يكن هناك مدافعة وكذلك إذا كان من غير المناظر والناقل وأما إذا كان من جانب الناقل كان هناك مدافعة فالمدافعة على الثاني النظر بالبصرة من الجانبين سواء كان هناك مدافعة أم لا (قوله) إذا المدافعة ليست مقدورة أي لانها صفة للنسبة وذلك كحجة ثبوت قول الشارع الصلاة المكتوبة خمس فهو أمر ثابت في نفسه لا قدرة للشخص على إجماده وإنما له قدرة على تصحيح مدلول الكلام الذي بعضه منقول وذلك التصحيح هو احضار المنقول عنه (قوله أي علمائنا) للمطلوب أي بان لم تكن معلومة أصلاً أو معلومة علماً أقل من المطلوب (قوله)

(ان كنت ناقلًا) بأي وجه كان (فيطلب) منك (الحجة) أي صحة النقل ان لم تكن معلومة للطالب لانها لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث انه مناظر لان غرضه اظهار الصواب تدبر

وان كان المنقول نفسه انشائياً فلا غبار على كلامه (قوله ان كنت ناقلًا) أي فيه وحذف الفاء من جواب اذا مع ان الشرط لا يصلح لمباشرة الاداة فرارا من ثقل توالي فاءين هذه وفاء جواب الشرط الثاني ولم يعكس تجيلاً بدفع الثقل (قوله بأي وجهه كان) أي عن كتاب أو سنة أو عالم أو غيرها (قوله منك هذا التقييد) بناء على ان المناظرة المدافعة من الجانبين لاظهار الصواب أما على أنها النظر بالبصرة من الجانبين فلا تقييد كما هو مقتضى اطلاق المصنف وغيره فحسن على هذا للخصم أن يطلبها من الناقل أو غيره أو نفسه (قوله الصحة) أي التصحيح اذ الصحة ليست مقدورة (قوله أي صحة النقل) قيل النقل بمعنى المنقول ولا يخفى بطلانه على ذوي العقول (قوله ان لم تكن معلومة) أي علمائنا لا للمطلوب بأن كانا ظنيين أو تقليديين أو يقينيين فان كان مطلوبه فوق ما عنده كائن يطلب اليقين والذي عنده ظن فالتطلب لا يثق (قوله من حيث هو مناظر) أمان حيث هو متحقق فيليق لأن غرضه اختبار حال الناقل وكذا من حيث هو قاصد لتأكيد ما عنده بتعدد طرق العلم (قوله لأن غرضه) أي من طلب الصحة اظهار الصواب أي فقط أخذ ما من تعريف طرفي الجملة بناء على منع التعليل بعلمتين

بان كانا ظنيين) أي كان المطلوب من الناقل والعلم الذي عند المناظر ظنيين وذلك بان كان المناظر ظن (أو) المحكم من كتاب غير موثوق به وكان الناقل نقل هذا المحكم من كتاب غير موثوق به أيضاً وكان الكتابان لمؤلف واحد أو لثنين (قول الشارح أي صحة النقل) أي تصحيح الكلام الذي بعضه منقول وقوله ان لم تكن معلومة أي الصحة نفسها في الكلام استخدام لانه ذكر الصحة بمعنى التصحيح ثم أعاد الضمير عليها بمعناها الاصلية (قوله لانها لو كانت معلومة) لم يقل هنا بان كانت بديهية أو نظرية معلومة لان صحة نسبة الحكاية لا تكون بديهية أصلاً (قوله أي من طلب الصحة اظهار الصواب الخ) أي ليس طلب الصحة غرض وعلته غائية من المناظر من حيث هو مناظر الاظهار الصواب الذي يحصل بالتصحيح الذي هو احضار المنقول ومتعلق الاظهار وهو الظهور حاصل فلا يقع طلب تصحيح لفقد علته وقوله بناء على منع التعليل بعلمتين أي هذا الحضر مبني على القول بانه لا يعلى الشيء كطلب الصحة هنا بعلمتين مستقلتين لانه يلزم عليه توارده علمتين مستقلتين على معلولين واحد وهو لا يصح أي فاذا بني على ذلك لم يصح جعل الامتحان أو تأكيد العلم علة منتجة لطلب التصحيح حتى يقال انه اذا فقد الاظهار بخلافه علة أخرى كالاختبار فيطلب التصحيح مع العلم بالحكم

أو أن ماسوى الاظهار الخ أى أو أن المحصر ليس مبنيا على منع التعليل بعلمين بل ولو جرينا على أنه يصح تعليل الشيء بعلمين لا يليق من المناظر من حيث هو مناظر طلب التصحيح عند العلم بالحكم لأجل علة أخرى غير الاظهار كالاختصاص لانه يلزم عليه الطول من غير ضرورة والمناظر من حيث كونه مناظر لا يطول من غير ضرورة بخلاف ما إذا كان لضرورة كطلب التصحيح للاظهار فإنه يطلب التصحيح للاظهار للضرورة وبقولنا من حيث كونه مناظر اندفع ما يقال انه سبق أنه يطلب التصحيح لضرر هو الامتحان أو التأكيد مع وجود العلم مع انه تطويل لغير ضرورة ولعل الفارق بين المناظر وغيره انه يضيق على المناظر من حيث أن قصده مدافعة الغير فلا يطلب الا للضرورة بخلاف ما إذا كان غرضه الامتحان أو التأكيد لا يقيد كونه مناظر فإنه توسع عليه فيطلب التصحيح ولو لغير ضرورة (قوله وفي كل مناقشة) أى كل من منع التعليل بعلمين ومن أن ماسوى الاظهار كالتأكيد بتعدد طرق العلم مناقشة ومنع وجه المنع في الاول ان يقال لا نسلم أن التعليل بعلمين ممنوع مطلقا بل ذلك مخصوص بالاثنتين لما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهما هنا غير مؤثرين بل المقصود منهما مظهر للعلل وانكشافه ووجه المنع في الثاني أن يقال لا نسلم أن تعدد طرق العلم لا يليق للطول لانه ليس الطول قبيحا مطلقا بل عند عدم الفائدة وتقييد جواز الطول بالضرورة ولا يتعين بل يجوز الطول لمطابق فائدة (قوله بتقدير عامل المدعى) في دفع هذا وما بعده الاشكال نظر ووجهه في الاول انه إذا كان مدعى اخيرا لكان المحذوف معطوفا على فعل الشرط الذى عمل فيه الشرط المحرم وكان الدليل معطوفا على الصفة الذى عمل فيها ٩ تطالب الرفع ووجهه في الثاني أنه

إذا جعل الدليل نائب
فأفعل لفعل محذوف كانت
الجملة معطوفة على جواب
الشرط الذى هو تطالب
الصحة وهو فى محل جزم
بإداء الشرط وكان مدعى
عطفا على ناقلا الذى هو
معمول لكان الفخاخص من
الاشكال أن يقال ان
التقدير أو ان كنت مدعى
فيطلب الدليل فيكون من

(أو مدعى) وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم اما بالدليل أو بالتنبيه (فالدليل) أى
فيطلب منك الدليل على ذلك الدعوى وذلك إذا كان

أو أن ماسوى الاظهار كالاختصاص والتأكيد بتعدد طرق العلم لا يليق للطول وفي كل مناقشة
ومنعه فلهذا قال تدبر (قوله أو مدعى) قيل فيه العطف على معمولى عامين مختلفين ويمكن
دفعه بتقدير عامل المدعى أى أو كنت مدعى أو بتقدير عامل الدليل أى فيطلب الدليل وإلى
هذا أشار الشارح (قوله لاثبات الحكم) أى أو يثبته بدليلا. قوله أو التنبيه فلا اعتراض
(قوله أو بالتنبيه) أى فى البديهي نحو الاربع زوج لانه تنقسم لتساويين قسمه صحيحة (قوله
وذلك إذا كان الخ) انما يحتاج الى هذا التقييد اذا عمم في قوله مدعى وجعل شاملا
لادعى النظرى والبديهي كما صنع الشارح فان قصر على المدعى للنظرى لانه الذى يليق محلا

٢ - ن عطف الجمل (قول الشارح وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم) أى هو من عرض نفسه بالنطق بالدعوى
لاثبات الحكم أى تحقيقه وتقريره فى ذهن السامع بالدليل بعد طلب الدليل منه أو من غير طلب وهذا تعريف للمدعى مطلقا
سواء كان مدعى أم راظريا أم بديهي لكن كان على الشارح أن يزيد أو يثبته كما قاله المحشى الا ان يحاج عنه بأن مراده من اثبات
الحكم إفادته سواء كانت إفادة ما لم يكن أو ما كان فهو من باب المجاز من اطلاق اسم الخاص وارادة العام لكن كان على الشارح
أن يقول بمسند قول المتن فالدليل أى أو التنبيه الا ان يحاج عنه بانه تركه للعلم بالمقايضة وأنه لا حظ أن مراد المتن من الدليل
ما يشمل التنبيه فالمراد منه مذكرة الحكم سواء كان على سبيل الاثبات أو الاظهار وكون الشارح أراد أحدهما من الاحتمالين
برجحه قوله فيما سأتى اذا كان المطلوب نظريا لان هذا يدل على أن المراد بالمدعى ما هو أعم كما قاله المحشى والالم احتاج الى
التقييد ويحتمل أن الشارح عرف المدعى فى حد ذاته وان كان مراد المتن المدعى أمران نظريا لكنه بعيد من تقييد الشارح فيما
سأتى وتقييد الشارح بقوله غير معلوم يفيد أن المراد بالمدعى أمران نظريا ما هو أعم من المدعى أمر معلوم للسامع أو مجهول لكن
ربما ينافيه قول الشارح أولا وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم أى لتقريره فى ذهن السامع لانه حيث كان معلوما لا يحتاج الى
تقرير الا أن يحاج بان المراد تقرير الحكم فى ذهن المطلع عليه على فرض حدوث سامع آخر غير العالم لكن فيه أنه كان يقال ان
مدعى البديهي داخل فى اثبات الحكم أيضا لانه يقال فيه أنه تقرير للحكم على فرض حدوث سامع آخر غير عالم ويرد هذا بان
البديهي معلوم لكل أحد فلا يتأتى حدوث سامع آخر غير عالم (قول المحشى الاربع زوج لانه تنقسم الخ) هذا التنبيه اما أن

يأتي به المدعى أولاً أو بعد الطلب من المناظر (قوله قد يخفى صفة لبيديهي) أي قد يخفى وقد لا يخفى (قوله بل قياسين) الظاهر بل قياسان وذلك إذا كان مركباً من ثلاثة قضايا كما إذا قلت هذا يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق وكل سارق تقطع يده فهذه ثلاث قضايا في قياس واحد لكن في الحقيقة قياسان توضيحهما ظاهر وقوله أو أكثر كما إذا قلت بعد قولك وكل سارق تقطع يده وكل من تقطع يده ناقص فهو قياس واحد وهو في الحقيقة ثلاثة

أقيسة (قوله وهو تصحيح التعريف في حد ذاته الخ) فيه أنه إذا كان تصحيحه في حد ذاته كان دعوى الشارح حل المجهول على المجهول بالفعل دعوى غير مسئلة له فإذا كان كذلك فلا يصح استدلاله بهذا على أنه لا يليق طلب المعلوم (قوله ولو مفردا كالعالم) فالدليل مفرد والمدلول مركب وهو أن الصانع موجود (قوله ليجري على الاصطلاحين) لأنه إن أوقعت ما على مركب رجع لاصطلاح المناطقة وإن أوقعت ما على شيء رجع إلى اصطلاح الأصوليين (قوله وإن كان باصطلاح المناطقة أوفق) أي أشد موافقة من حيث التعبير في اصطلاح المناطقة بالتأدي المفيد للزوم والتعبير بالزوم في التعريف المشهور بخلاف اصطلاح

المطلوب نظر يا غير معلوم اذ لو كان بديهيًا أو نظر بامعسوما فلا يطلب الدليل اذ الدليل هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري ولا بد أن يلاحظ ههنا أيضاً مثل ما مر آنفاً وهذا التعريف أولى من التعريف المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (ولا يمنع النقل والمدعى

للمناظرة فلا (قوله المطلوب) أي المطلوب إقامة الدليل عليه ولو قال المدعى لكان أوضح (قوله غير معلوم) أي علمائنا مثلاً للمطلوب من الدليل على ما مر (قوله فلا يطلب الدليل) أي فلا يليق بالمناظر من حيث هو مناظر أن يطلب الدليل لأن غرضه انما هو اظهار الصواب كما سبق ذلك بما فيه وهذا هو المقصود بقوله فيما سيأتي ولا بد أن يلاحظ الخ وله أن يطلب التنبية إذا كان بديهيًا قد يخفى لأن كان بديهيًا أو ليسا على التحقيق (قوله هو المركب) أي القول المركب والمراد القول العقلي اذ هو المعبر عندهم وانما اللفظ لضرورة التفهيم وقوله من قضيتين أي لا من أكثر والقياس المركب من أكثر ليس في الحقيقة قياساً واحداً بل قياسين أو أكثر بحسب الزائد على القضيتين وقوله للتأدي إلى مجهول نظري أي سواء كان صحيحاً أو لا وأخص منه البرهان لأنه ما تركب من مقدمتين متيقن صحتهما فلا يؤدي إلا إلى صحيح والمراد بالمجهول ما شأنه أن يجهل فدخل ما بعد الدليل الأول من الأدلة المتعاقبة كذا قيل وهو تصحيح للتعريف في حد ذاته وإن كان المناسب لتعليل الشارح عدم طلب الدليل على المدعى المعلوم بأن الدليل هو المركب الخ حل المجهول على المجهول بالفعل وقوله نظري وصف لازم ثم تعريف الدليل بما ذكره اصطلاح المناطقة اما عند الأصوليين فهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ولو مفردا كالعالم والتعريف الثاني في الشارح يجري على الاصطلاحين وإن كان باصطلاح المناطقة أوفق على ما قاله السعد في شرح العقائد (قوله وهذا التعريف أولى الخ) لعدم جامعية الثاني بخروج الاشكال الغير البينة الاتناج وهي ما عدا الشكل الأول كما بين في الميزان وعدم مانعته بدخول المعرفات والمزومات البينة لوازماها كطرفي التصديق البديهي والاخص بالنسبة إلى الأعم وإن أجيب عن الأول بأن المراد للزوم ولو بواسطة الاشكال الثلاثة يلزمها ذلك بواسطة ردها إلى الشكل الأول كما بين في محله وعن الثاني بأن المراد بالعلمين فيه التصديق لا التصور واللازم فيما عدا صورة طرفي التصديق البديهي من صور النقص تصوراً لا تصديقاً وأما في صورة الطرفين المذكورة فهو وإن كان تصديقاً إلا أنه لازم من تصور (قوله ولا يمنع الخ) أي لا يطلق على واحد منهما أنه ممنوع الاجازاً (قوله النقل)

الأصوليين فإنه عبر فيه بالامكان (قوله والمزومات البينة لوازماها) أي البينة لوازماها بالمعنى الأخص وهو ما إذا تصور المزوم أدرك اللازم وقوله كطرفي التصديق البديهي وذلك كقولك الاربعة زوج فانك إذا تصورت الاربعة والزوج صدقت بثبوت الزوجية للاربعة فالمزوم الطرفان أي ادراكهما واللازم التصديق بالنسبة بينهما (قول المتن ولا يمنع النقل والمدعى الاجازاً) أي لا يستعمل لفظ المنع محمولاً على الكلام المنقول بعرضه والمدعى في كل حالة من الاحوال الا في حالة كون المراد منه أي المنع معنى مجازي بأن يراد من المنع طلب البيان الذي هو أعم من طلب التصحيح في

المنقول بعضه وطلب الدليل الاصل في المدعى فاذا قلت هذا النقل ممنوع كان معناه مطلوباً بتصحيحه واذا قلت هذا المدعى ممنوع كان معناه مطلوباً بدليله الاصل وهذا على كون التجوز في الطرف فتكون العلاقة بين المعنى الحقيقي التقييد بالاطلاق لان معناه الحقيقي طلب الدليل على مقدمة الدليل فإرادته مطلق الطلب ثم يستعمل في طلب التصحيح أو طلب الدليل على المدعى فيكون مجازاً مجرّبة أو مجرّبتين ان نقلته من المطلق الى ذلك المقيّد وتكون القرينة المانعة من المعنى الحقيقي هي نسبتة الى النقل أو المدعى ويصح أن يكون كايّة من باب اطلاق المألوف وإرادة اللازم لانه يلزم من طلب الدليل على المقدمة مطلق الطلب ثم يستعمل في فرد من ذلك المطلق لكن القرينة وهي الاضافة مانعة هنا بخصوص المادة لكون المنع شرطاً ويصح أن يكون مجازاً في النسبة ويكون المنع باقياً على معناه الحقيقي فيكون معنى المتن على هذا انه لا يطلب النقل والمدعى في كل حالة من الاحوال الا في حالة التجوز في نسبة المنع اليها فاذا قلت هذا النقل ممنوع كان معناه مطلوباً فيه الدليل على دليله أي على مقدمة دليله كما اذا قلت قال الأستاذ الاسفرائني الله متكلم بكلام أزلي لانه موجود في المقاصد وكل ما كان موجوداً في المقاصد فهو قول الأستاذ فيقال في مناظرة هذا القائل هذا النقل ممنوع أي مطلوب الدليل على دليله أي على مقدمة دليله (قول المحشي المراد منه معناه المصدر لا المنقول) أي معناه الحاصل بالمصدر وهو الكلام المخبري لانه متعلق به نقل الناقل أي نقطة بالكلام فالكلام المخبري ناشئ عن التلفظ به وليس المراد من المعنى المصدر نفس التلفظ بل معناه الكلام المخبري المتلفظ به الذي هو منقول بعضه فقوله لا المنقول أي لانفس المنقول بل هو الكلام المشتمل على ١١ المنقول وعبارة مير أبي الفتح معناه الحاصل بالمصدر لا المنقول

فالمحشي نقله وحرفه وكتب على مير أن المراد من المعنى الحاصل بالمصدر الكلام المخبري المنقول فيه ولو عبر بهذا لكان أولى (قوله أي من حيث هما نقل ومدعى) أي من حيث هما كلام خبري

الاجاز اذا المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمته) أي مقدمة الدليل المراد منه معناه المصدر لا المنقول كما زعم لان المنقول لا تتعلق به المؤاخذه والمنع لا حقيقة ولا مجازاً الا باعتبار النقل بالمعنى المصدرى كذا في مير وهو وجيه وقوله النقل والمدعى أي من حيث هما نقل ومدعى كما سيذكره الشارح (قوله الاجازاً) سيأتي بيانه (قوله اذا المنع) أورد عليه ان انتفاء الحقيقة لا يستلزم ثبوت المجاز لصدقه بالكناية والغلط فدليله أعم من مدعاه وأجيب بأن مراده بالمجاز ما يشمل الكناية وأما الغلط فلا ينبغي جل كلام العاقل عليه الا لضرورة فلا التفات اليه (قوله طلب الدليل) أي من المستدل أو مطلقاً على قياس ما مر (قوله على مقدمته) أي المعينة أو مطلقاً على الخلاف في سماع منع المقدمة غير المعينة والاضافة

ومدعى أي وأما من حيث كون الكلام المنقول بعضه مقدمة دليل كما في قولنا البينة للمدعى لانه قول الرسول وكل ما كان كذلك فهو صادق فانه يمنع تلك المقدمة وهو قوله لانه قول الرسول وكذلك اذا كان الدليل من جملة المنقول والترم الناقل تصحيحه فانه ينقلب مدعياً ومنع مقدمة دليله منعاً حقيقياً بأن يطلب الدليل عليها كما اذا قلت قال الشافعي البينة للمدعى لانه قول الرسول وكلما كان كذلك فهو صادق ثم التزمت تصحيح ذلك الدليل فانه يطلب منك الدليل على تلك المقدمة ويصدق على هذا انه كلام خبري منقول بعضه وقد طلب الدليل على مقدمته وان كانت تلك المقدمة من المنقول نفسه وكذا يقال في المدعى (قوله في سماع منع المقدمة غير المعينة) أي فبعضهم يمنع منعها فعلى هذا لا ترادها وبعضهم يجوز منعها فعلى هذا ترادها وكيفية منعها أن يقول المانع احدى مقدمات الدليل ممنوعة فسد مثله المستدل ما تلك المقدمة أهى الصغرى أم الكبرى فيعينها له المانع فيحضر المستدل الدليل عليها ويحتمل انه يمنع احدى المقدمتين يحتمل المستدل في مراده بالاحدى ويقوم الدليل عليها فان غلطه في مراده فيقيم الدليل على الأخرى ورأيت بهامش على مير ان منع احدى المقدمتين غير المعينة من النقض الاجالى لكنه غير ظاهر لان النقض الاجالى متعلق برمة الدليل ثم ظهر مما ياتي ان النقض الاجالى فيه طريقان طريقة للشرأزي تقول انه متعلق باحدى المقدمتين غير المعينة فعلى هذا يختص المنع بالمقدمة المعينة ويكون الخدش المتعلق بالجمهور خاص بالمعارضة لكن خدشها في مجموع الدليل بالزوم وبالتبع لان المعارضة تقيّد صريحاً ومطابقة ابطال النتيجة ويلزم من ابطالها ابطال مجموع الدليل وطريقة لغيره وهي الطريقة التي جرى عليها المصنف والشارح تقول انه مختص بمجموع الدليل أي صريحاً ومطابقة وأما تعلق المعارضة به فبالتبع كما علمت وأما المنع فتعلق باحدى المقدمتين مطلقاً كما قاله المحشي أولاً

(قوله فلامعنى لاضافته) أى ما يلزم عليه من التكرار لانه يكون المعنى طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل (قوله الا أن يرتكب التجريد) بان يراد باللفظ جزء منه (قوله فلا يراد الاعتراض من أصله) وأما على الاول فأصل الاعتراض وارد وانما اندفع فرعه وهو بقاءه واستمراره لكن قوله فيما سبق تفسيرها بما ذكر الخ فيقيد انه تفسير لها عند تعيينها وليس كذلك بل هو تفسير للمضاف والمضاف اليه فالمراد تفسيرها مع المضاف اليه بما ذكر الخ (قوله جواب عن سؤال تقديره الخ) قال بعضهم ان هذا ليس مراد الشارح لان مراده ان هذا لا يراد وهو ان الدليل الذى المقدمة جزء منه ليس هو الدليل المطلوب الذى كلام المصنف يوهم خلافه لان هذا الايهام مدفوع بجلاوة الفرق أى فمحط الجواب قول الشارح وهو ظاهر ومحط السؤال قول الشارح وان كان ظاهر ١٢ العبارة يوهم ذلك فكيف يجعل الحشى قوله والفرق بينهما جلى من جملة الاعتراض ويجعل قوله

والدليل الذى كانت المقدمة جزء منه ليس هو الدليل الذى يطالب على تلك المقدمة وهو ظاهر وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك والمراد بالمقدمة ههنا على ما قيل هى ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزء منه أولا

للخمس فيشمل الواحدة والمقدمتين وكان الاولى على المقدمة لما سياتى من ان المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فالدليل مأخوذ فى مفهومها فلامعنى لاضافته اللهم الا أن يرتكب التجريد ويراد بها ما يتوقف عليه الصحة كذا قيل ولقائل أن يقول تفسيرها بما ذكر الخ اذا قيدت باضافتها الى الدليل لا مطلقا فلا يراد الاعتراض من أصله فيكون قول الشارح والمراد بالمقدمة الخ تفسيراً للمقدمة فى كلام المصنف وهى متبينة بذلك تأمل (قوله والدليل الذى كانت الخ) جواب عن سؤال تقديره ان الدليل الذى المقدمة جزء منه دليل المستدل على المدعى والدليل المطلوب هو الدليل الذى يدفع به المنع الذى أورده السائل على مقدمة الدليل الاول والفرق بينهما جلى وظاهر عبارة المصنف تعطى اتحادهما وحاصل الجواب أنه من باب عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر فهو من قبيل عود الضمير على مدلول عليه بذكر نظيره كما قاله ابن مالك فى التسهيل وليس من قبيل الاستخدام كانه عليه يس فى حواشى الفاكهى متعقبا صاحب الاتقان وهو وجهه فاقيل من ان فى كلام المصنف استخداما فيه فافيه وقد اختلف فى جواز هذا المثال ونحوه فنعى ابن الطراوة وجوزها الجمهور (قوله ظاهرا العبارة) انما قال ظاهرا لجواز عود الضمير الى المدعى بتقدير أو الى الدليل المذكور فى قوله والدليل (قوله يوهم ذلك) أى يقع ذلك فى الوهم أى الذهن تسمية للحمل باسم الحال فلا اعتراض وانما كان ظاهرا يوهم ذلك لان الاصل اتحاد الضمير ومرجعه (قوله ههنا) أى فى تعريف المنع أو فى الرسالة أو فى عرف النظائر واحترز عنها فى علم الميزان فانها قضية جعلت جزء قياس وعنهما اربابها مقدمة الكتاب أو مقدمة العلم (قوله ما يتوقف الخ) أو رد عليه انه ان أريد بمقتضى علم يشمل شروط الدليل كايجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبراه مع انها مقدمات عندهم كاسيد كره

من باب عندي درهم هو الجواب وكان الصواب للمحشى أن يجعل قوله والفرق جوابا عن السؤال ثم يقول بعد ذلك ونظيره كثير ومنه عندي درهم الخ اه مع تغيير وزيادة وكلام هذا المعترض على المحشى غير ظاهر لان حاصل جواب الشارح انه من باب عندي درهم ونصفه فهو عائد على نظير المذكور وتلك المغايرة ظاهرة أى فمحط الجواب افادة الشارح المغايرة فى صدر تفسير المتن فالتفسير بالمغاير يفيد انه جعله من باب عندي درهم ونصفه ومحط الاعتراض قوله وان كان ظاهر

العبارة يوهم ذلك (قول الشارح سواء كانت جزء منه أولا) المقدمة التى هى جزء من الصغرى أو الكبرى والمقدمة التى ليست بجزء من صفة الصغرى أو الكبرى التى هى شرط الانتاج من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وتكرر الحد الوسط وهى قضية لازمة للمقدمة الصغرى أو الكبرى كما سأتى فى آخر قوله المحشى وذلك كما اذا قلت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالصغرى فى هذا المثال لها لازم مستلزم صحتها فى بعض الاحيان وهو قولك الضوء موجود فهذه مقدمة ليست جزء من القياس (قوله بتقدير) أى تقدير مضاف أى دليل المدعى (قوله باسم الحال) وهو خطور الشئ فى الذهن فلا اعتراض لعل حاصل الاعتراض ان فى قول الشارح ظاهر العبارة يوهم ذلك تناف لان مقتضى كونه ظاهرا أن يدركه الذهن برحان ومقتضى قوله يوهم انه يدركه على سبيل الرجوعية ادراكا خفيا فدفعه المحشى بما قاله

(قوله ونحو ذلك) أي كالاختيار والارادة وقوله قبل شاملا للدليل ووجه الشمول ان الحققة صفة له والصفة متوقفة على الموصوف (قوله انه يستلزم أن يحتاج لما نفع الخ) وجه الاستلزام انه قد عرف المنع فيما سبق بطالب الدليل على المقدمة وقد عرف هنا المقدمة بما يتوقف عليها صحة فيعلم من ذلك انه لا يصح منعها الا بعد اثبات توقف صحة الدليل عليها أي بعد ادراك تحقق معنى المقدمة الكلي في ذلك الجزئي (قوله واثباته في بعض الصور أصعب من خوط القساد الخ) وتوضيح ذلك انهم جعلوا شرائط الانتاج مقدمات وتلك الشرائط كاجاب الصغرى وكلية الكبرى وتكرار الحد الوسط أي واذا كانت مقدمة فيتوقف عليها صحة الدليل واثبات المانع توقف صحة الدليل عليها متعذرا لان التوقف اصطلاحا للتلازم في الوجود والعدم فالمقدمة كالعلة وصحة الدليل كالمعلول أي فكما وجدت المقدمة وجدت الحققة وكلما انعدمت المقدمة انعدمت الحققة أي والتوقف بهذا المعنى لا يتأتى في شرائط الانتاج لانه يتعذر الاجاب ولا تنعدم الحققة أي صحة الدليل وذلك كفي قولك لا شيء من الحجر بانسان وكل انسان حيوان فتخرج النتيجة لا شيء من الحجر بحيوان وكذلك تنعدم الكلية في كبرى الشكل الاول ولا تنعدم الحققة وذلك كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان جسم فتخرج النتيجة بعض الانسان جسم وكذلك ينعدم تكرار الحد الوسط ولا تنعدم الحققة وذلك كما في قولك هذا رجل وكل انسان من بني آدم فتخرج النتيجة هذا من بني آدم ووجه وجود الحققة في هذه الامثلة المنقودة فيها الشروط ان المراد بها صحة انتاج الدليل ولا شك انه منتج فيها كلها فاذا كانت تلك الشروط اذا وجدت في القياس وجد معها الحققة واذا انعدمت منه لا تنعدم الحققة فكيف يدرك المانع وجود توقف الحققة عليها بالمعنى الحقيقي الذي هو التلازم في الثبوت والنفي فلا شك وانهم اتفقوا على صحة منعها (قوله اجيب بان المراد التوقف ولو احتمالا) هذا جواب بمنع أن المراد التوقف الحقيقي الذي هو التلازم في الاثبات والنفي أي فليس ١٣ المراد منه ذلك بل المراد منه التوقف حقيقة أو

احتمالا فالحقيقي هو التلازم في الاثبات والنفي بمعنى انه كلما وجدت المقدمة وجدت الحققة وكلما انعدمت انعدمت وذلك كما في مقدمات

أوشئ كان شاملا للدليل والمستدل وعلمه وتذكره ونحو ذلك مع انها ليست بمقدمات ويدفع بأن المراد القضية حقيقة أو حكما وشروط الدليل قضية حكما والدليل والمستدل ومما معهما ليس شئ منها قضية حكما وأورد عليه انه يستلزم أن يحتاج المانع قبل المنع الى أن يثبت كون المنوع مما يتوقف عليه صحة الدليل حتى يكون منعه متوجها واثباته في بعض الصور أصعب من خوط القساد وأجيب بأن المراد التوقف ولو احتمالا وحيث لا فلا يجب على المانع من حيث هو مانع اثبات شئ أصلا وبأنه يجوز أن لا يكون المنع مسموعا الا فيما قالوا لاثبات توقفه عليه لا في غيره

القياس بالنظر لموادها والاحتمالي هو التلازم في الثبوت أي كلما وجدت المقدمة وجدت الحققة ولا يلزم من عدم المقدمة عدم الحققة وذلك كما في شروط الانتاج فانه يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فقوله ولو احتمالا أي ولو في احتمال أي في شق من التلازم وهو التلازم في الثبوت وكان حاصل المعنى أن المراد بالتوقف حقيقة أو حكما وقوله حيثما أي وحين اذ كان المراد بالتوقف ما يشمل فردين فلا يجب على المانع اثبات شئ أصلا أي ادراك توقف أصلا أي لا التوقف الحقيقي ولا الحكمي أي لا يلزمه أن يلاحظ ان تلك المقدمة من أي التوقفين التوقف الحقيقي أو الحكمي لان هذا يعسر جدا بل يكفي ان يلاحظ أن تلك المقدمة يترتب عليها الحققة أو أنها جزء قياس ذكره المستدل (قوله وبانه يجوز أن لا يكون المنع مسموعا الخ) هذا جواب بتسليم أن المراد التوقف حقيقة أي وهو التلازم في الثبوت والنفي اي فعلى تسليم أن المراد التوقف الحقيقي فلا يرد علينا ان اثباته في بعض الصور أصعب من خوط القساد لانهم قالوا في شروط الانتاج ان الحققة متوقفة عليها توقفا حقيقيا أي ان فيها تلازما في الثبوت والعدم أما التلازم في الثبوت فظاهر وأما التلازم في النفي فلانهم وان جعلوها شروطا لا لاطراد أي لاطراد الانتاج ادعوا انها شروط لاصل الانتاج أي فكما انعدم الانتاج أي لان الانتاج المضطرب عند فقدان الشروط كالعدم فلا عبرة به أي واذا قالوا ان تلك الشروط فيها توقف حقيقي ولو بالدعوى فالمانع اذا اطلع عليها في القياس يثبت انها متوقفة عليها الحققة توقفا حقيقيا فلا يهل المنزاع ولا يلزمه أن يبحث بذهنه هل فيها تلازم في الاثبات والنفي أو لا تأمل هكذا اظهر وبعضه يؤخذ من مير وما كتب عليه

(قوله ان مستلزمات صحة الدليل الخ) أى ان لوازم هي مستلزمات لصحة الدليل أى شأنها الاستلزام أى قد يوجد الملازم عند وجودها وذلك كما في اللوازم العامة كما في قولك الضوء موجود الذي هو لازم لقولك الشمس طالعة فان هذا اللازم قد يوجد طلوع شمس عند وجوده وقد يوجد بدون طلوع الشمس كما في ضوء المصباح واذا انعدم الضوء انعدم طلوع الشمس فهذا اللازم لا يتوقف عليه الصحة بالمعنى الحقيقي الذي هو التلازم في الاثبات والنفي لانه لم يوجد هذا الا التلازم في العدم لانه كلما انعدم الضوء انعدم طلوع الشمس وليس فيه تلازم في الثبوت لانه قد يوجد الضوء ولا يوجد الطلوع وقوله قد لا يتوقف عليها صحة أى قد لا يرتب على وجودها صحة الدليل بل قد توهى ولا توجد الصحة وليس معنى قول المحشى قد لا يتوقف عليها صحة انه قد توجد الصحة ولا توجد تلك اللوازم المستلزمات لانه فاسد لانه يلزم من الملازم وجود اللازم وقد عرفت ان هذا في اللازم الاعم بخلاف اللازم المساوى فانه يتوقف عليه صحة المقدمة وذلك كما اذا قلت الشمس طالعة وكل ما كان كذلك فالضوء موجود فان لازم الاولى وجود النهار وهو لازم مساوى فيتوقف على صحته صحة طلوع الشمس ويلزم من عدمه العدم وكما في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فان عكس هذين القضيتين يلزم من صحته صحة الاصل واذا كان يتوقف عليه فهو داخل في التعريف واما اللازم الاخص فلا يصح ايراد المنع عليه أصلاً حتى يستشكل به لان المقصود من منع اللازم منع الملازم ولا يلزم من منع الاخص منع الاعم (قوله فيجئنا حينئذ ١٤ حصر وظائف الخ) وجه الاختلال ان تلك المنوع متعلقة بالمقدمة التي يتوقف عليها الصحة وهذا منع لم يتعلق بالمقدمة المذكورة بل منع رابع (قوله وأجيب) هذا جواب بالتسليم أى تسليم عدم شمول التعريف لمتنها منه ولا اختلال المحصر (قوله وقوع منع المستلزمات) لا دليل عليه من كلام العرب أى فتعلق المنع به مجرد احتمال

واذا عرفت حقيقة المنع فاعلم انه ان لم يذ كر في النقل دليل فظاهر انه لا يتوجه عليه المنع وان ذكر فيه فهو انما هو

وأورد عليه أيضاً ان مستلزمات صحة الدليل قد لا يتوقف عليها صحته فلا يشمل التعريف منعها فيجئنا حينئذ حصر وظائف السائل في المنع والنقض الاجمالى والمعارضة وأجيب بأن المحصر في الثلاثة استقرأى ووقوع منع المستلزمات في المناظرات غير معلوم على ان اثباتها في بعض الصور صعب أيضاً وبأنه يجوز أن لا يسمع المنع الا فيما قالوا بالتوقف عليه لاني غيره كذا أفاده القاذبا زى في شرحه رسالة البركوى في الآداب (قوله حقيقة المنع) أى ماهيته عندهم (قوله في النقل) أى في حالة النقل أو مع النقل (قوله لا يتوجه عليه المنع) أى الحقيقي الذي هو طلب الدليل على مقدمة الدليل اذ الكلام في تقرير عدم توجه المنع الحقيقي على النقل والمدعى (قوله فأنما هو الخ) في هذا المحصر بحث لانه قد يقيم الناقل من عند نفسه

على لا دليل على وقوعه ولا يقدح في الاستقراء مجرد الاحتمال (قوله على ان اثباتها) في بعض الصور صعب أيضاً أى ان اثبات اللوازم المستلزمات أى كون هذا الشيء لازماً لهذا الشيء صعب فاذا كان اثبات لزومه صعباً فكيف يتوجه عليه المنع وقوله أيضاً أى كما ان علم وقوعه صعب (قوله وبأنه يجوز أن لا يسمع المنع الا فيما قالوا بالتوقف عليه) هذا جواب بالمنع أى منع عدم شمول التعريف ومنع اختلال المحصر أى ان هذه اللوازم المستلزمات لما كان يلزم من عدمها عدم الصحة وقد يلزم من وجودها الصحة قالوا فيها بالتوقف عليها لکن هذا التوقف ليس بحقيقي بل توقف بالاحتمال أى توقفاً في احتمال أى في شق من المتلازمين أى انه يوجد فيه التلازم في العدم ولا يوجد فيه التلازم في الثبوت فيكون توقف الصحة عليه في احتمال من حيث عدمها والاحتمال هنا غير الاحتمال الذي سبق لان ذلك فيه تلازم في الوجود دون العدم ويحتمل أن الاحتمال هنا بالنظر لشيء الوجود أيضاً لانه هناك تلازم كلي وهنا جزئي وهذا أظهر (قوله في هذا المحصر بحث) كتب بعضهم عليه ان هذا البحث لا يأتي الا اذا قلنا ان في قوله في النقل بمعنى مع فان معية الدليل للنقل صادقة بثلاث صور اما أن يكون الدليل من عند نفسه أو ناقلاً له كما له فقط أو مستلزماً صحته وأما اذا قلنا أن في على حقيقة فاصبح المحصر فيكون قوله والناقل ان التزم صحة الدليل محترراً حيثية وقوله أو أقام معطوف على التسمين الاولين ويكون محترراً ثانهما بقطع النظر عن حيثية انتهى وكلام هذا لا يظهر على جعل في باقية على حالها على تقدير المضاف الذي ذكره المحشى أولاً وهو قوله أى في حالة النقل أى حالة التلفظ بالكلام المنقول فيه لانه على هذا الاحتمال يساوى المعية وانما يظهر على جعل

في باقية على حالها من غير تقدير مضاف والمعنى على هذا وان ذكر دليل في النقل أي في الكلام المنقول فيه أي كان ذلك الدليل في الكلام المنقول فيه بان كان من جملة المنقول فانما هو على طريق الحكاية سواء التزم الناقل حجة أولا ويكون كلام الشارح على هذا الاعتبار عليه ويكون قوله فيما سيأتي أو أقام عطفًا على قوله وان ذكر فيه (قوله وجهه وجهه) كتب بعضهم أنه اضرب انتقالي ترقى به عن افادة كونه ليس بملتزم حجة الى كونه لا يسمى دليلاً أصلاً بالنسبة اليه فانه ربما يتوهم مما قبله انه وان لم يلزم حجة يسمى دليلاً بالنسبة اليه فاضرب عنه وقال مير أبو القحح انه ربما يتوهم من الكلام السابق انه لا يتوجه عليه المنع المعتد به النافع فلا ينافي انه يتوجه عليه منع غير نافع ١٥ فاضرب عن هذا افادة انه لا يتوجه

عليه منع أصلاً لا نافع ولا غير نافع لكن اعترض على الشارح في قوله بالنسبة اليه بان الدليل المتنوع لا ينظر فيه لشخص دون شخص وانما ينظر لذاته اه بالمعنى وقد يجاب عن الشارح بانه لا يتوجه عليه المنع بالنسبة الى الناقل بخلافه بالنسبة الى المنقول عنه (قوله محترز الحجية السابقة) جعله هنا ان الاثنين محترز الحجية ينافي اعتراضه أولاً على المحصر الا ان يقال ان كلامه هنا مقطوع فيه النظر عن المحصر لكن قوله ان قوله أو أقام دليلاً الخ ينافي اعتراضه أولاً بان اقامة الدليل داخل في كلامه أي يجعل في معنى مع أو بتقدير

على طريق الحكاية فلا تتعاقب به المؤاخذة لانه محكي عن الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس بملتزم حجة بل هذا ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحجية حتى يمنع منعاً جارياً على مقتضى عرفهم والناقل ان التزم حجة هذا الدليل المنقول أو أقام دليلاً برأسه على ما نقله صار مستدلاً حينئذ فيتوجه عليه ما يتوجه عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل واما في تطبيقه على انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى ليس بمقدمة الدليل أصلاً فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو مدعى

على ما نقله كما سيعلم من الشارح بعد فتدبر (قوله على طريق الحكاية) أي لهذا الدليل فيكون الناقل حاكياً لجموع المدلول والدليل مثاله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الوضوء يحتاج الى نية لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية (قوله ليس بملتزم حجة) أي حجة المحكي المنقول عن الغير (قوله بل هذا) لم يظهر لي وجه وجهه لهذا الاضراب ولو جعله علة لما قبله لكان أحسن تأمل (قوله حتى يمنع) تقرب على المنقح فالفعل مرفوع أو علة غائية فهو منصوب فقصره على الرفع قصور (قوله والناقل الخ) محترز الحجية السابقة فان توجهه ما ذكره على الناقل المذكور ليس من حيث كونه ناقل بل من حيث صيرورته مستدلاً بالتزامه أو اقامته لكان لو اقتصر في بيان محترز الحجية على قوله ان التزم حجة الدليل المنقول لكان أولى لان قوله أو أقام دليلاً برأسه على ما نقله خارج عما كلامه فيه من الدليل المذكور على طريق الحكاية عن الغير وكان ينبغي أن يقول سابقاً وان ذكر فيه فان كان على طريق الحكاية الخ ثم يقول في بيان محترز الحجية والناقل ان التزم حجة الدليل المنقول صار مستدلاً حينئذ فيتوجه عليه ما يتوجه عليه ثم يقول في مقابلة السابق وان كان على طريقة الاقامة من نفسه صار مستدلاً كذلك (قوله برأسه) في نسخة بنفسه وفي نسخة من نفسه وكلاهما يفسران النسخة الاولى (قوله فيتوجه عليه) أي على هذا الناقل المذكور ما يتوجه عليه أي على المستدل هذا هو الاحسن (قوله هذا هو الكلام) يعني ما سبق من قوله فاعلم الخ (قوله في تطبيق الدليل) أي في بيان مطابقة نتيجته للمدعى الذي هو عدم منع النقل حقيقة أي موافقتها له (قوله واما في تطبيقه) أي وأما الكلام في تطبيقه (قوله بقيد من حيث هو مدعى) الاضافة بيانية أو قيد من ومن حيث هو مدعى

المضاف كما سبق ويمكن ان هذا الاعتراض ناظر فيه لتسليم المحصر السابق بجعل في باقية على حالها من غير تقدير مضاف مطابقة لنتيجته للمدعى فيه أن النتيجة هي عين المدعى الا أن يقال ان التعاير بالاعتبار أي اعتبار كونه مدعى واعتبار كون النتيجة مأخوذة من الدليل (قوله هذا هو الاحسن) ومقابل الاحسن ان المعنى يتوجه على هذا الدليل المنقول الذي فيه شائبة نقل ما يتوجه على الدليل الخالص الذي ليس فيه شائبة نقل ولا يظهر ايقاع ما في قوله ما يتوجه عليه على خدش فيشمل المنوع الثلاثة كما قاله مير

(قول الشارح انما يدل على ما ادعاه اذا كان المنع الخ) وجه حصر الدلالة على تلك اقدمتين انه لو كان طلب الدليل على مقدمة الدليل معنى مجازيا بالمنع لم ينتج الدليل المدعى لانه لا يلزم من نفي المعنى المجازي عن المنع المنسوب للنقل والمدعى كونه المعنى المستعمل فيه المنع عند نسبتة اليهما معنى مجازيا ايضا بل يحتمل كونه مجازيا وكونه حقيقيا بل كونه حقيقيا اولي لان الاصل عدم تعدد المعنى المجازي واذا سلمنا كونه طلب الدليل على المقدمة معنى حقيقيا لكن كان معناه الحقيقي غير منحصر فيه لم ينتج الدليل المدعى ايضا لانه لا يلزم ١٦ من نفي الاخص وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل نفي الاعم وهو خدش

الدليل على وجه الحقيقة اذهو قد يكون جزء من دليل مدعى آخر فيتموجه عليه المنع حقيقة لكنه ليس بمدعى بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على ما ادعاه اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي منحصرا فيه وايضا لا يدل على ان معناه المجازي ماهو والظاهر من العبارة انه معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى ولا شيء منها يصلح لذلك سوى الطلب

بدل منه أو عطف بيان (قوله اذهو قد يكون الخ) مثاله قولك الوضوء عبادة فهذا مدعى وقد يكون جزء من دليل مدعى آخر كقولك الوضوء يحتاج الى نية لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية (قوله لكنه ليس بمدعى) الانسب لكن لا من حيث هو مدعى (قوله واعلم الخ) شروع في الاعتراض على المصنف وليس تهيدا للاعتراض الا في قوله فان حمل الخ كما زعم لان التهيد له سياقي في قوله وينبغي الخ ولانه لو كان تهيدا له لم يحسن الفصل بينهما بالاعتراض المذكور في قوله وايضا الخ فتأمل (قوله ما ذكره المصنف) أي في قوله اذا المنع الخ وقوله على ما ادعاه أي من ان النقل والمدعى لا يمنعان الا مجازا (قوله اذا كان المنع حقيقة الخ) أي وهو مسلم كما صرح به ابن سينا وغيره وقوله وكان معناه الحقيقي منحصرا فيه أي وهو غير مسلم كما سمينه بقوله بعد وينبغي الخ وجواب هذا الاعتراض ان يقال ان اراد الشارح بالاخصار الاخصارا الحقيقي فلا نسلم توقف استدلال المصنف عليه اذ يكفي فيه ان لا يكون للمنوع معنى حقيقيا يشمل طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى وان اراد الاخصار الاضافي أي الذي بالاضافة الى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى فلا نسلم انه غير مسلم بخروج هذين الطالبين عن المعنى الثاني الاعم ايضا فافهم (قوله وايضا) أي وأقول ايضا في بيان مؤاخذة أخرى من جهة اهمال المصنف تعيين المعنى المجازي مع كونه أولى وان كان تركه حائرا (قوله ماهو) أي جواب ماهو (قوله والظاهر من العبارة) بحث في دعوى ظهور ما ذكر من العبارة بان العبارة تحتمله وتحتمل غيره بان يكون المعنى المجازي بالنسبة للنقل طلب التصحيح وبالنسبة للمدعى طلب الدليل عليه فيكون كل منهما مستقلا على حدته وقد يقال لما شرك المصنف بينهما في الحكم وكان الاصل عدم تعدد المعنى المجازي بانفراد كل منهما بمعنى مجازي كان الاصح من عبارته اشتراكهما في عين المعنى المجازي فتأمل (قوله يصلح لذلك) أي للاشتراك (قوله سوى الطلب) أي طلب البيان لا مطلما اذ لا يحسن ارادته هنا كما لا يخفى ولا ضرر في دخول المعنى

الدليل على وجه الحقيقة (قوله كما زعم هذا الزاعم) يفيد انه يصح ان يكون تهيدا مع ان كونه تهيدا غير ظاهر لانه لم يثبت هنا للمنوع معنيين حتى يقال فيما سألني فان حمل المنع الخ ويمكن أن يجاب بأنه يصح كونه تهيدا مع ملاحظة مراد الشارح وهو ان المعنى وكان معناه الحقيقي منحصرا فيه وهو غير مسلم بل له معنيان أحدهما أعم وثانيهما أخص وهو هذا المعنى المذكور في المتن (قوله ان اراد الشارح بالاخصار الاخصارا الحقيقي فلا نسلم الخ) وأما قوله وهو غير مسلم فهو مسلم (قوله اذ يكفي فيه) أي في الاستدلال وقوله أن لا يكون للمنوع معنى حقيقيا يشمل الخ بان لم يكن له معنى حقيقيا الا طلب الدليل على المقدمة أوله معنى حقيقيا

آخر لا يدخل فيه طلب تصحيح النقل وطلب الدليل الخ وذلك المعنى الآخر خدش الدليل (قوله فلا نسلم) فنع انه غير مسلم) أي ونسلم توقف الاستدلال عليه (قوله هذين الطالبين) أي طلب التصحيح وطلب الدليل الخ وقوله ايضا أي كما انهما خارجان عن المعنى الاخص (قوله لا مطلقا) حتى انه يشمل طلب الاكل والشرب وغير ذلك (قوله ولا ضرر في دخول المعنى الحقيقي الخ) وجه الدخول ان طلب البيان كما يشمل طلب التصحيح وطلب الدليل على المدعى يشمل المعنى الحقيقي وهو طلب الدليل على مقدمته

(قوله يمكن أن يخص بغيره) أي بان يراد بطلب البيان طلبا غير متعلق بالدليل على المقدمة لكن الظاهر أن هذا التخصيص بعد تنقله للمطلق حتى يكون فيه علاقة التقييد والاطلاق (قوله في الأسناد في المدعى) انما قيد بالمدعى لان النقل لدليل فيه لكنه تقدم انه يجوز كونه مجازا في الأسناد بالنسبة للنقل أيضا لانه قد يكون في النقل دليلا فيكون طلب التصحيح كطلب الدليل على مقدمته بفرض كون التصحيح دليلا (قوله الباء للتصوير) ١٧ أي والاضافة بيانية (قوله بل من

حيث انه من افراد الطلب) أي فطلب التصحيح له جهتان جهة خصوص وجهة عموم فتصوير منع النقل به منظور فيه لجهة العموم (قوله مع ان المضاف اليه خارج من المضاف مطلقا) أي سواء نظر لذات المضاف أو نظر لنسبته الى المضاف اليه أي لان المضاف لا يدل على ذات المضاف اليه وقوله وكذا الاضافة ان أخذ الخ أي ان الاضافة التي هي النسبة ليست داخلة في ملول المضاف ان نظر اليه من حيث ذاته لا من حيث نسبته فيكون التصوير بالمضاف فقط ويكون تقييده بنسبته للمضاف اليه بعد التصوير (قوله اذ هي ليست مقدورة) أي صحة الكلام الخبري المنقول فيه ليست مقدورة للنقل (قوله على ان العبارة) أي بناء

فنع النقل يكون بمعنى طلب تصحيحه أو صحته ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه فالطلب مشترك بينهما وينبغي أن يعلم ان المنع له معنيان أحدهما أعم متناول للنقض والمناقضة والمعارضة جميعا والثاني أخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان جل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى يكون كلاهما مضافا للدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص بالمناقضة وان جل على المعنى الثاني فالتخصيص ليس بجيد اذا عرفت ان المدعى لا يمنع

الحقيقي في المجازي حتى يعترض به على انه يمكن أن يخص بغيره فتأمل وكلامه يفيد ان التجوز في الطرف من باب استعمال المقيّد في المطلق ويصح كونه في الأسناد في المدعى المدلل فيقال هذا المدعى ممنوع بمعنى ممنوع مقدمة دليله (قوله بمعنى طلب) الباء للتصوير وتفسير منع النقل مجازا بطلب تصحيحه لا من حيث خصوصه بل من حيث انه فرد من افراد الطلب فلا ينافي ما أسلفه من أن المعنى المجازي واحد مشترك معنوي هو الطلب مع ان المضاف اليه خارج عن المضاف مطلقا وكذا الاضافة ان أخذ المضاف من حيث أنه ذات لا من حيث انه مضاف كما ذكره السيد وكذا يقال في قوله ومنع المدعى يكون الخ (قوله أو صحته) كان الاولى حذفه اذ هي ليست مقدورة للنقل كما مر وانما مقسود به التصحيح فهو المطلوب منه الا أن يقال أو التوبيخ في التعبير على ان العبارة الثانية على حذف مضاف أي طلب اثبات الصحة (قوله وينبغي الخ) تمهيدا لاعتراض ثالث ذكره بقوله فان جل الخ (قوله معنيان) أي حقيقيان (قوله أحدهما أعم) وهو مطلق الخدش في الدليل (قوله متناول للنقض) أي الاجالي اذ هو المراد عند الاطلاق وهو لغة الحل وعرفا خدش مجموع الدليل بخلاف الحكم عنه أو استلزامه فسادا آخر (قوله والمناقضة) هي لغة ابطال أحد الشئيين بالآخر وعرفا منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل أو كل منها مجردا أو مع السند ويسمى أيضا نقضا تفصيليا ومنعنا المعنى الاخص (قوله والمعارضة) هي لغة المقابلة على وجه الممانعة وعرفا اقامة دليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل الخصم أو مقابلة دليل بدليل يباينه انتاجا فلها معنيان يستلزم كل منهما الآخر (قوله والثاني أخص) وهو الذي عرفه المصنف بقوله اذ المنع الخ (قوله ولا يتوجه شيء الخ) أي على سبيل الحقيقة اذ كل من الثلاثة متعلق بالدليل كما ترى (قوله فان جل المنع) أي المنفي في قوله ولا يمنع (قوله حتى يكون) تعليلية أو تقريرية وإيجاب كونها تعليلية قصور (قوله فالتخصيص ليس بجيد) لان النقض الاجالي والمعارضة أيضا يلحقان النقل والمدعى الاجازا واجب باختيار الشق الثاني وتوجيه

(٣ - ن) على ان العبارة (قوله الشارح أعم وأخص) بمعنى عام وخاص وقوله فالتخصيص ليس بجيد لانه كما ينبغي المعنى الحقيقي الاخص عن المنع المنسوب للنقل والمدعى ينفي المعنى الأعم الشامل للنقض والمعارضة عنه ايضا (قوله أو استلزامه فسادا آخر) أي كالدور والتسلسل (قوله ابطال أحد الشئيين بالآخر) أي كابطال كون زيد قائما بكونه قاعدا (قوله لا يلحقان النقل والمدعى الاجازا) أي ان المنع الذي يراد منه المعارضة والنقض الاجالي لا يلحق النقل والمدعى الاجازا أي الامستعلا في معنى مجازي بينه وبين المعنى الاعم الحقيقي الذي من افراد المعارضة والنقض الاجالي علاقة

(قوله بأن اطلاق المنع بمعنى المناقضة الخ) يحتمل أن المعنى أن اطلاق المنع المتلبس بحسب الاصل بمعنى هو المناقضة التي هي من افراد المعنى الحقيقي له الخ أي وان كان هذا المعنى المجازي لا يسمى مناقضة بل المراد انه اعتبر في المعنى المجازي والمعنى الحقيقي علاقة وهي التقييد ثم اطلاق كما سبق ويحتمل ان المعنى المجازي يسمى مناقضة لان المعنى الحقيقي خدش الدليل والمعنى المجازي مطلق خدش سواء كان متعلقا بالدليل أو كان حاصلًا بطلب التصحيح أو بطلب الدليل على المدعى فعني كون النقل أو المدعى ممنوعا كونه مخدشا والاحتمال الثاني هو المتبادر وكذا يقال فيما بعده (قوله هو مطلق المناقضة والورد) أي وأما المعنى الحقيقي فهو مناقضة الدليل وخدشه ١٨ (قوله هي المفحضة عن شرط مقدر) هذا قول الزنخشري وقوله وقيل ما عطف

مسيبا على سبب الخ وذلك كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت لآن المعنى فضرب فانفجرت وهذا القول هو قول الكشائي فعلى هذا لا يسمى الكشائي في مثل ما هنا الاجزائية (قوله لا تكون الا بعد طلب الدليل الخ) فيه انه تقدم ان هذه المنوع لا توقف على الطاب (قوله ليتناسب الشرط الخ) أي لأن كلام المعرفة والعلم هو المجزم المطابق الخ (قوله من مثل هذا التعليق) رأيت بهامش كلاما هو الذي ينبغي ان المراد بالتعليق التعليق في كلام المتن اه لكن هذا ليس بظاهر لان منع الدليل وما بعده ليس

فاعلم انه (اذا اشتملت به) أي بالدليل فينتد (منع) ذلك الدليل منعا (مجردا) أي عاريا عن السند (أو) منعا (مع السند) ويقال له المستند أيضا وهو ما يدكر لتقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيدا في الواقع على ما قيل واعلم ان المنع على ما ذكره منع بعض مقدمات الدليل أو كلها على سبيل التعمين لا منع الدليل لان منع الدليل اما أن يقارن بشاهد يدل على المنوعة أولا فان كان الاول فهو منتقض اجالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة أصلا فعلى ما ذكره يجب صرف عبارة المصنف عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل

التخصيص بأن اطلاق المنع بمعنى المناقضة على النقل والمدعى مجازا كثير شائع بخلاف اطلاق التقييد والمعارضة عليهم ما مجازا فانه نادر فلذلك تعرض الاول دون الاخرين والظاهر ان المعنى المجازي في اطلاق الاخرين هو مطلق المناقضة والورد (قوله فاعلم) الغاء فاء الفصيحة وهي المفحضة عن شرط مقدر كما أشار اليه الشارح وقيل ما عطف مسيبا على سبب مقدر غير شرط ولا ظاهرا لها عاطفة على قوله فالدليل لانه معني فطلب منك الدليل كما مر لان هذا لا يجوز الى تقدير ولا فادته ان المنوع الثلاثة لا تكون الا بعد طلب الدليل ولعل تقدير الشارح اعلم ليتناسب الشرط والجواب والقصد من مثل هذا التعليق افادة الترتيب بين الشرط والجواب أي ان الانسب تآخر الثاني زمنا على الاول لا فادته ان الثاني مسبب عن الاول (قوله منع) أي ان كان المنوع نظريا غير معلوم على ما مر وانما ترك التقييد هنا اعتمادا على المقايسة (قوله لتقوية المنع) أي لاجل تقوية المنع في نفس الامر حالة كون تلك التقوية بحسب زعم المانع سواء كان زعمه موافقا للواقع بان كان السند مقويا في نفس الامر متحققا أم لا وبما صله ان غرضه وان كان تقويته في نفس الامر لكن تقويته في نفس الامر منوطه بزعمه فاندفع ما قيل هنا (قوله على ما قيل) ٣ قائله السعد (قوله واعلم الخ) تمهيد للاعتراض على المصنف في ارجاعه الضمير الى الدليل مع انه لا يوافق كلام القوم وتقرير كلام الشارح على وجه يندفع به ما أوردته ان يقال ان المنع الاصطلاحي بالمعنى الاخص الذي ذكره القوم انه يقبل بالسند ومجردا عن السند هو على ما ذكره منع بعض مقدمات الدليل على التعمين أو كلها كذلك بان يمنع كل من مقدماته على حسده أي رده وعدم

تأخيرهما أولى بل واجب (قوله فاندفع ما قيل هنا) حاصل ما قيل هنا ان السند ما يدكر وتقوية المنع في نفس الامر والشارح قد عرفه بما يدكر لتقوية المنع بزعم المانع فلم يصدق التعريف على فرد من افراد المعرفة فدفعه المحشي بما قاله (قول الشارح فان كان الاول الخ) يحتمل ان كان ناقصة واسمها يرجع الى منع الدليل أي وان كان منع الدليل هو الاول أي هو المنع المقرون بالشاهد ويحتمل أن تكون تامة والاول فاعل وكذا يقال فيما بعده وقول الشارح فعلى ما ذكره أي من أن المراد بالمنع منع مقدمات بعض الدليل أو كلها على التعمين (قوله في ارجاعه الضمير) أي في جعله نائب الفاعل ضمير المنع لالفاظ المقدمة (قوله يندفع به ما أوردته) لعل الذي أوردته ان في تعريف المنع دورا لا خذه المعرف في التعريف ٣ (قوله قائله السعد) وحذف نسخة السيد اه

ويؤيده

(قوله فالمنع في التعريف لغوي) وجه كونه لغويا وليس اصطلاحيا بالمعنى الاخص ولا بالمعنى الاعم ان المنع الاصطلاحي بالمعنى الاخص طلب الدليل على المقدمة وبالمعنى الاعم خدش الدليل اعم من أن يكون الخدش بطلب الدليل على المقدمة أو بخلاف الحكم عن الدليل في بعض المواد أو باقامة دليل ينتج خلاف المدعى وأما المعنى اللغوي للمنع فهو عدم قبوله الا بالدليل أي عدم قبول بعض المقدمات أو كلها الا بالدليل (قوله ولنا أن نختار أنه تحرير لمحل القبول المذكور) أي تعيين لمحل القبول مطلقا أي فليس هذا تعريفا والفرق بين هذا الاحتمال واحتمال كونه تعريفا أن حقيقة المنع على احتمال كونه تعريفا مجهولة فيكون المعنى ان المنع الاصطلاحي بالمعنى الاخص الذي يقبل مطلقا هو عدم قبول بعض مقدمات الدليل الا بالدليل عليها وأما على احتمال كونه حكما يكون معنى المنع الاصطلاحي معسوما للسامع بالمعنى الاعم والمعنى الاخص فيعلم السامع ان المعنى الاخص طلب الدليل على مقدمة الدليل وأن المعنى الاعم خدش الدليل لكن ١٩ يجهل عين القبول مطلقا أي فلم يعرف كون القبول مطلقا هو الاخص أو

ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث ههنا لذلك

قوله الا بدليل فالمنع في التعريف لغوي فلا دور فيه على تسليم انه تعريف ولنا أن نختار أنه تحرير لمحل القبول المذكور فالمنع ان المنع المحكوم عليه بالقبول مطلقا هو المنع بالمعنى الاخص الذي هو منع الخ أي طلب الدليل على ذلك بناء على التجريد لا في فلا اعتراض بالسكينة وقوله لا يمنع الدليل أي رده وابطاله بمجموعه كما هو ظاهر كلام المصنف حيث نسب المنع الى الدليل وذلك لان منع الدليل أي ابطاله اما أن يقرن بشاهد يدل على بطلانه أو لا يقرن فان كان الاول فهو النقص الاجمالي لا المناقضة التي هي المنع بالمعنى الاخص كما تقدم وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة أصلا والمنع بالمعنى الاخص مسموع مطلقا فظهر ان الكلام ليس في منع الدليل بمجموعه كما هو ظاهر كلام المصنف لان منع الدليل بمجموعه عبارة عن ابطاله وهو لا يقبل مطلقا كما علمت وان متعلق المنع المقبول مطلقا المفسر بطلب الدليل على المقدمة وعدم قبولها بدونه هو بعض المقدمات أو كلها على التعيين فوجب صرف عبارة المصنف عن ظاهرها بان يقال الخ وقد علم مما فسرنا به المنع المضاف في عبارته الى بعض مقدمات الدليل والمضاف الى الدليل انه ليس هنا بالمعنى الاعم من المطالبة والابطال بالدليل حتى يرد ما عترضوا به فأنظره وأورد على قوله وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة أن عدم صحة الدليل قد يكون بدعيها أو ليا فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل على اطلاقه مكابرة غير مسموعة وأجيب بان بداهة العقل داخله في الشاهد (قوله ويؤيده ما ذكره سابقا) ويؤيده أيضا ما سبى أي من عطف قوله أو نقض عليه والاصل في العطف المغايرة بل متعينة ههنا لان العطف باور (قوله ولعل الباعث) اعتذار عن المصنف في ارتكابه المجاز الموهوم خلاف المقصود وان كانت القرينة عليه موجودة أعنى قوله اذا المنع الخ ووجه أيضا

الا بالدليل على كونه تعريفا وطلب الدليل على بعض المقدمات على كونه حكما وقوله والمضاف الى الدليل أي الذي فسر بالابطال (قوله انه ليس هنا بالمعنى الاعم) أي الذي هو مطلق خدش الدليل سواء كان بالمطالبة أو بالابطال بالدليل ووجه كونه ليس اعم ان الاعم خدش الدليل مطلقا وقد فسر المنع هنا أولا بطلب الدليل الخ أو عدم قبول بعض المقدمات الا بالدليل وفسر ثانيا بالابطال وليس كل منهما معنى اعم وهذا رد من المحشى لما قاله المحواشي من أن المنع في التعريف بالمعنى الاعم لئلا يلزم أخذ المعرف في التعريف ثم اعترضوا بعد ذلك على التعريف بناء على هذا انه يشمل الغضب وهو استدلال المناظر على فساد بعض المقدمات وشمول التعريف له فاسد لان الغضب غير مسموع لان وظيفة المناظر والسائل اما المنع واما النقض أو المعارضة فكيف يستدل على فساد بعض المقدمات ثم أجابوا بان المراد المنع الموجه والغضب غير موجه فدفعه المحشى بما قدره (قوله والاصل في العطف المغايرة) وقد يكون للتفسير (قوله في ارتكاب المجاز الموهوم) أي مجاز بالحذف أو مجاز مرسل من اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله وان كانت القرينة عليه) أي على المقصود

(قوله فيكون تعلقه بالدليل ومقدمته مبني على التجريد) أي تجريد المنع عن جزء معناه بان تجرده عن الدليل ان تعلق بالدليل بان يقتصر في تفسيره على طلب الدليل على مقدمة وتحدد منه الدليل المضاف اليه المقدمة ثم تضيفه الى الدليل المذكور المتعلق به أو تجرده عن مقدمة الدليل بان تريد منه طلب الدليل ثم تضيفه الى مقدمة الدليل المذكورة التي تعلق بها المنع ثم تجرد المقدمة عن الدليل أيضا بان تريد منها ما يتوقف ٢٠ عليه صحة ثم تضيفه الى الضمير الذي مراد منه الدليل (قوله تجريد واحد

للمنع عن الدليل) أي للمنع عن الدليل المقدمه التي هي مع الدليل جزء من معنى المنع (قوله وقال القاذبا يازي التحقيق انه ان فسر المنع بطلب الدليل الخ) لعل المراد من ذكر هذا القول مخالفة التقرير السابق الذي أفاد ان تعلق المنع بالدليل فيه تجوز كانه يقول هذا التجوز لا يجري الا ان فسر المنع بجعل المقدمة مما يطلب عليها الدليل وأما ان فسر المنع بطلب الدليل الثاني من الاستدلال على مقدمة الدليل الاصل في هذا يراد من الدليل الدليل المطلوب ويكون في قول المتن نقض أو عورض استخدام لانه راجع الى الدليل الاصل لا المطلوب ويجعل ان هذا الكلام فائدة مستقلة ليس بها تعلق بتصح كلام المتن (قوله يستفاد من كلامه الخ) أي مع كلام المتن فيما سبق (قوله فرق

التنبيه على انه ينبغي أن يتوقف السائل حتى يقرر المعال مجموع مقدمات دليله ثم يشرع في تعرض لما يتعرض له ويمكن المناقشة فيما ذكرناه بانكم كيف تجوزون منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعه ولا تعدونه مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعه بل تعدونه مكابرة فلا بد من الفرق بينهما تأمل حتى يظهر لك الفرق وهما هنا كلام يستدعي المقام ايراده وهوان الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه مترددة في بعض منها أو في كل واحدة منها على التعيين وربما يجد نفسه حاككة بفساد بعض منها على التعيين وبفساد كل واحدة منها كذلك وربما يجد نفسه حاككة بفساد مجموعها من حيث هو مجموع وغير حاككة بفساد واحدة منها على التعيين

بانه انما علق المنع بالدليل لانه اعتبر في مفهوم المنع مقدمة الدليل فيكون تعلقه بالدليل ومقدمته مبني على التجريد ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه بالدليل أقل لانه تجريد واحد للمنوع عن الدليل بخلاف تعلقه بمقدمته فان التجريد فيه أكثر لانه التجريد عن مقدمة الدليل وتجريد المقدمة عنه أيضا وقال القاذبا يازي التحقيق انه ان فسر المنع بطلب الدليل على مقدمة الدليل كما هو مشهور فتلحق المنع بالدليل وان فسر المنع بجعل المقدمة مما يطلب عليه الدليل فتعلق المنع هو المقدمة (قوله التنبيه) وجه التنبيه انه لا يقال منع الدليل الا بعد تمامه يذ كر جميع مقدماته (قوله ان يتوقف السائل) هو التصدي للاعتراض وقوله حتى يقرر المعال هو الا في العادة المحافظ عليها (قوله ويمكن الخ) لما طبق كلام المصنف على ما ذكره القوم شرع في الاعتراض على جلتهم فيه (قوله بلا شاهد الخ) يستفاد من كلامه ان الشاهد والسند بمعنى واحد وان كان الغالب استعمال السند مع المنع والشاهد مع النقض (قوله ولا بد من الفرق الخ) فرق بينهما بان منع المقدمة بمعنى طلب الدليل عليها والطلب لا يقتصر الى شاهد ومنع الدليل بمعنى ابطاله وابطال الشيء دعوى لا بد لها من بينة (قوله وهما هنا كلام) محصوره نقض حصر القوم وظائف المعارض في ثلاثة أشياء النقض الاجمالي والمعارضه والمنع المعبر عنه بالمناقضة والنقض التفصيلي بقسم رابع وهو بيان فساد مقدمة معينة بدليل أو تنبيهه وكان الانسب تأخير هذا البحث الى تمام ايراد الوظائف الثلاثة في المتن تأمل (قوله ربما يجد نفسه الخ) حاصل ما ذكره ثلاث صور ولا يخفى انه بقيت رابعة وهي أن يكون مترددا في المجموع من حيث هو مجموع غير متردد في واحدة منها على التعيين على قياس ما قيل في الحكم بالفساد فالتقسيم غير حاصر واجب بان المحصر استقر اثنى لاعقل والصورة المذكورة غير متحققة على تقدير تحققها فهي نادرة الوقوع والمراد بيان الاحوال الكثيرة الوقوع على ان نقول لا تقسم ههنا ولا حصر بل المراد ذكر ما شاع وقوعه في مقام المناظرة وليس في العبارة ما يدل على التقسيم والحصر بقى شيء آخر وهو

بينهما الخ) ضعف بعضهم هذا الفرق بان الاشكال مبني على ان المراد بالمنع المسلط على الدليل او المقدمة معنى واحد هو الطلب (قوله والمراد بيان الاحوال الكثيرة الوقوع) أي على وجه المحصر فالحضور فيه كثير الوقوع (قوله بل المراد ذكر ما شاع وقوعه) أي من غير حصر (قوله بقى شيء آخر الخ) وكذلك يقال هذا فيما اذا تردد في المجموع فانه يجوز ان

يكون حاكما بفساد بعض المقدمات أو كل منها على التعمين (قوله بحكمه المذكور في الشارح) وهو أن يقال إن المقدمة التي ترد فيها منعها فقط والمقدمة التي حكم بفسادها له منعها وله نقض المجموع وكذا إذا كان حاكما بفساد المجموع مع التردد في بعض المقدمات أو كلها فله نقض المجموع وله منع بعض المقدمات أو كلها (قوله المراد منع المحل) أي الذي يجوز الجمع ولك جواب آخر غير ما ذكره المحشي بأن تقدير الجملة الأولى بقط وتعم في الثانية والثالثة فتدخل الصورتان على هذا الاحتمال أيضا (قوله أي بناء على إخفاء حاله الخ) أي بأن يظهر للمستدل أنه متردد على الحمل ٢١ على هذا الإخفاء أن المناسب

الحاكم بالفساد النقض لا المنع والمناسب المتردد طلب الدليل على المقدمة (قوله لما هو الأسلم له) أي وهو الطلب لأنه أسلم من الاستدلال والنقض (قوله بقرينة أنها هي المدعى) أي أن الحق هي المدعى في قول الشارح ويصح أن يبين بالدليل الخ لأن مقابل هذه الحق كما هو صحة المنع كذلك عدم صحة النقض بأن كان غافلا عن فساد المجموع أي أن مقابلها شيطان ويحتمل أن وجه كونها قرينة أنه عبرة التبيين بالدليل الخ ولم يقل يلزمه أن يبين الخ فإن صحة التبيين يلزمها صحة الحكم بفساد المجموع لا وجود الحكم بالفساد (قوله إنما يكون بالغاء) قال ابن مالك وأخصص بفا عطف ما ليس صله *

فعلى الأول يكون المناظر مانعا وبالل دليل على مقدمة الدليل كلا أو بعضا وعلى الثاني يصح أن يكون طالبا للدليل عليها كذلك فينتد يكون مانعا وأيضا يصح أن يبين بالدليل أو بالنتيجه فساد الكل إذا حكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل فينتد يكون ناقضا نقضا جاليا وأيضا يصح أن يبين بالدليل أو بالنتيجه فساد المقدمة التي حكم بفسادها ولم يتعرض للمجموع ولم يطلب الدليل عليها فينتد لا يكون ناقضا نقضا تفصيليا إذ هو طلب الدليل على مقدمته

أن الحاكم بفساد البعض على التعمين يمكن أن يكون مترددا في بعض آخر منها على التعمين والحاكم بفساد المجموع من حيث هو مجموع من غير حكم بفساد بعض على التعمين يمكن أن يكون مترددا في بعض منها على التعمين فيجتمع كل من الحال الثاني والثالث مع الأول فلا تظهر المقابلة بينه وبين كل منهما وأجيب بأنه يجوز أن يعتبر قيد فقط في الأحوال المذكورة فتكون الصورتان المذكورتان واسطتين ترك ذكرهما العلم بحكمهما من المذكور لأن كلا منهما مركب من حالين فيحكم على كل من حالهما بحكمه المذكور في الشارح ويجوز أن يكون المراد منع الخ من تلك الأحوال فيدخل هاتان الصورتان (قوله فعلى الأول) هو التردد بقسميه (قوله كلا أو بعضا) تمييز محمول عن المجرور وعلى أي على كل مقدمة الدليل أي مقدماته أو على بعضها تأمل (قوله وعلى الثاني) هو الحكم بالفساد بقسميه ومنه يخرج الاستراض بالقسم الرابع (قوله يصح أن يكون طالبا للدليل عليها) أي بناء على إخفاء حاله من الحكم بالفساد اختيارا لما هو الأسلم له (قوله فينتد يكون مانعا) أي فيرجع الحكم الأول (قوله إذا حكم بفساد الجزء) جواب عن أن يقال كيف يصح أن يبين بما ذكر فساد الكل مع أن نفسه لم تحكم بالفساد البعض واعتراض ما ذكره من الاستلزام بأنه ممنوع لأن الحاكم بفساد الجزء قد يغفل عن فساد الكل بالكلية فكان الأولى أن يقول إذا فساد الجزء يستلزم فساد الكل ويمكن توجيه كلامه بأنه على تقدير مضاف أي يستلزم صحة الحكم بقرينة أنها هي المدعى والمراد الكل المجموع أعني الهيئة الاجتماعية (قوله فينتد يكون ناقضا الخ) أي فيرجع الحكم ثالث (قوله ولم يتعرض للمجموع) أن جعلت الواو عاطفة على حكم وردان عطف غير الصلة على الصلة إنما يكون بالغاء وان جعلت حالية وردان جملة الحال المضارعة المقرونة بلم لا تبدأ بالواو ويمكن اختيار

على الذي استقر أنه الصلة (قوله وان جعلت حالية ورد الخ) فيه أنه قيد في الخلاصة بقوله وذات بده بمضارع ثبت * حوت ضمير او من الواو حلت ثم ألحق في الأشهر في المضارع المثبت المنفي بما أولا وكتب عليه العلامة المحشي رحمه الله تعالى قوله المضارع المنفي بما أولا قال الدماميني وإنما امتنع الواو في المضارع المنفي بما أولا لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أولا فإوجه صحة الواو فيه ما دون لا وما ويمكن دفعه بأن مضي المنفي بلم أولا في المعنى قرينه من الفعل الماضي الجائر لا اقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور

بخلاف المنقي بما أولاً تدبره فانه نفيس اه كلامه فانظره مع ما هنا اه من الهامش (قوله على تقدير مبتدأ الخ) لقول بن مالك وذات واو بعدها انومبتدا * له المضارع اعلان مسندا (قوله لان الكلام في الناظر في مقدمات الدليل) أي والمعارض لا ينظر الا في مجموع الدليل لكن يرد على ذلك ما سيأتي في الشارح من أن الحكم بفساد المجموع لا يتأتى فيه الا النقض الاجالي فلعل المعارض كلما ينظر في المقدمات لا ينظر في المجموع أي في الهيئة الاجتماعية وانما ينظر في انتاج الدليل أي أن انتاجه فاسد لكون هناك دليل يدل على خلاف نتيجته وهذا هو الذي يفهم مما سيأتي في المسئلة التي زادها الشارح فانه يفهم منها أن صريح المعارضة بطلال النتيجة ويلزم من ابطالها ابطال المقدمات ففادها مفاد النقض الاجالي باعتبار الزوم لا الصريح (قوله والا فلنا منع ذلك) أي الانتقال ان الاختلال مبني على ان مرادهم المحصر بل قلنا ان الاختلال حاصل مطلقا سواء كان مرادهم أولا بان كان حصرا واقعيّا غير مراد فلا يصح فان لنا منع ذلك المحصر وقوله كما مر أي كما مر نظيره (قوله بحاجب بما ٢٢ سند كره عند قوله وما هو جوابكم) وما سيد كره هو قوله وفيه ان لنا جوابا بالا يقدر

أن يحجب به الخ (قوله

بالدخول) بتشديد

الدال وفتح الحاء هو زيادة

بعض المقدمات بأن أتى

بثلاث مقدمات احداها

زائدة (قوله أي في جواب

الاعتراض المذكور)

وهذا الجواب من

القائلين بالمحصر (قوله

وهذا الجواب بطريق

المعارضة) حاصل هذا

ان المعارض على المحصر

ادعي اختلال المحصر فقال

ان هذا المحصر محتل لان

الاستدلال بالدليل على

المقدمة التي حكم

بفسادها متعلق بكلام

ولا طالب ههنا ولا ناقضا نقضا اجماليا وهو ظاهر فينبغي ان يحتل حصرا كلام المحصر في دليل المعلن في المناقضة والنقض الاجالي والمعارضة والقول بانه غصب لان المعلن مادام معللا يكون التعليل حقه

الاول بناء على القول بأن الواو في ذلك كالفاء والثاني بناء على تقدير مبتدأ أو جعل الجملة اسمية (قوله ولا طالب ههنا) لانه مفسد لا طالب (قوله وهو ظاهر) لان النقض الاجالي لا يتوجه الا على مجموع الدليل لا بعضه ولم يقل ولا معارض لان الكلام في الناظر في مقدمات الدليل (قوله فيختل المحصر الخ) أي بناء على ان مرادهم المحصر والا فلنا منع ذلك كما مر وعلى تسليمه بحاجب بما سند كره عند قوله وما هو جوابكم الخ وأورد على المحصر أيضا أمر ومنها الاعتراض بالدخل في الدليل باستدراك بعض مقدماته ومنها الاعتراض بخالفته قانون العربية أو المنطق وأجيب بمنع ان مرادهم المحصر وعلى تسليمه فالمقصود حصص الوظائف التي تفيد ضرر رافي المدعي فتأمل (قوله في دليل المعلن) متعلق بكلام وقوله في المناقضة متعلق بمحصر (قوله والقول) أي في جواب الاعتراض المذكور على المحصر بالاختلال وهذا الجواب بطريق المعارضة وحاصله ان هذا القسم ليس من كلام المحصر المحصور في الثلاثة الذي هو المسموع بل من الغصب الذي هو غير مسموع لان المعلن الخ ورد الذي ذكره الشارح بطريق النقض الاجالي وحاصله ابطال دليل الجيب المذكور باستزاه الفساد لانه لو تم لدل على ان النقض الاجالي والمعارضة غصب وهو فاسد وما أدى الى الفاسد فاسد (قوله مادام معللا) أي مادام في منصب التعليل أي قبل أن يتقلب سائلا وليس المراد مادام مشغلا بتقرير العلة كما لا يخفى على من له

الخضم أي بمقدمة دليله وكل استدلال تعلق بمقدمات دليل الخضم موجه فتخرج النتيجة الاستدلال بالدليل ليعلم على المقدمة موجه ومن المعلوم انه ليس من الوظائف الثلاثة فيختل المحصر فيعارض دليل هذا المعارض أي يعارضهم الجماعة القائلون بالمحصر بان أتوا بدليل يدل على خلاف ما أنتجه دليل المعارض بان يقولوا هذا الاستدلال ارتكب فيه خلاف الحق لان حق الاستدلال للمعلن وكل استدلال ارتكب فيه خلاف الحق فهو غصب فتخرج النتيجة هذا الاستدلال غصب فكونه غصبا بخلاف كونه موجه أي واذا كان غصبا فلا يختل المحصر فينقض المعارض على القائلين بالمحصر المعارضين لدليله دليلهم نقضا اجماليا بان يقول الاستدلال على غير الحق موجود في النقض والمعارضة لان المستدل فيهما هو السائل وحق الاستدلال للمعلن فيأمركم القول بان النقض والمعارضة غصب مع انكم لا تقولون بذلك فان أجبت بانهم ليسوا غصبا فيجب تبين بان هذا الاستدلال على المقدمة ليس غصبا أيضا فيختل حصركم فهو نقض اجمالي على المعارضة بانه وجد هذا الدليل في النقض والمعارضة مع انهم ليسوا غصبا (قوله قبل أن يتقلب سائلا) أي قبل أن يتقلب المعلن سائلا بان لم ينقض دليله

ولم يعارض بان منع بعض مقدمات دليله أو لم يحصل منع ولا غيره وقوله وليس المراد ما دام مشتغلا أي لانه لو أريد ذلك لأفاد انه لو تم اشتغاله لكان التعليل ليس حقا له مع انه ليس كذلك (قوله أي لان غرضه) أي ان غرض المعلل علم حقيقة دليله الخ أي ولو لم يكن التعليل حقا لغاته غرضه لانه عند استدلال السائل على المقدمة لا يحصل غرضه من العلم وفوات غرضه من العلم محذور هكذا ينبغي أن يرتب هذا الكلام (قوله بل غرضه اظهار الصواب) ٢٣ هذا ابطال للمقدمة الاولى

وقوله بأي وجه كان أي سواء كان الاظهار بالتعليل من عند نفسه أو باستدلال المستدل لان المستدل ان أتى بالدليل على افساد المقدمة أفاد ان المدعي ليس بصواب وان محضر ظهور انه صواب فالمراد من الصواب هو المدعي (قوله ولو سلم) أي ولو سلم ان هذا غرضه فلا يلزم منه الخ هذا ابطال للمقدمة الثانية وقوله وأيضا لا محذور في فوات غرضه هذا ابطال للمقدمة الثالثة ووجه كونه لا محذور في ذلك انه ليس المراد من المناظرة ترجيح جانب المدعي بل اما ترجيح جانبه أو جانب السائل (قوله أو أظهر) وجه الاظهرية ان النقض متعلق بدليل المستدل كما ان المنع متعلق بمقدماته وأما المعارضة فهي بعيدة عن دليل المستدل لانها هي الاتيان

ليعلم حقيقة دليله أو بطلانه وليس للسائل هناك الامتالية ذلك مردود بأنه لو تم لدل على أن النقض عصب بل المعارضة عصب أيضا وما هو جوابكم فهو جوابنا وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجاليا فقط

أدنى مسكة (قوله ليعلم حقيقة دليله أو بطلانه) أي لان غرضه أن يعلم الخ أي واذا أفسد السائل مقدمته فقد فوات غرضه وفي هذا التعليل نظر لانا نسلم أن غرض المعلل أن يعلم حقيقة دليله أو بطلانه بل غرضه اظهار الصواب بأي وجه كان ولو سلم فلا يلزم منه فوات غرضه على تقدير الغصب لجواز أن يعلم حقيقة دليله بأن يدفع الغصب وبطلانه بأن يحجز عن دفعه وأيضا لا محذور في فوات غرضه اذ لا يخجل بغرض المناظرة أفاده القاذبا زى ويمكن أن تكون اللام بمعنى الى أي يكون التعليل حقه الى أن يعلم حقيقة دليله باقامة الدليل على مقدمته عند منع السائل ايها أو بطلانه بجحزه عن اقامته فتأمل (قوله هناك) أي ما دام معللا (قوله الامتالية ذلك) أي المطالبة بالدليل (قوله بل المعارضة) هذا الاضراب يقتضي أن غصبة المعارضة أخفى من غصبة النقض الاجالي على تقدير انهما غصب كما هو العادة في الاضراب وليس كذلك بل امام مساوية أو أظهر فكان الاولى العطف بالواو (قوله وما هو جوابكم) أي عن أن النقض والمعارضة غصب فهو جوابنا أي عن أن افساد بعض المقدمات غصب وفيه أن لنا جوابا لا يقدر أن يجيب به أما لو افترضنا انهما غصب بأن يخصص المعلل في قولنا ان المعلل ما دام معللا الخ بمن لا ينقض دليله ولا يعارض والسائل فيه بمن لا يكون ناقضا ولا معارضا ودليل هذا التخصيص أن الناقض ما لم يذكّر الدليل على بطلان دليل المعلل والمعارض ما لم يذكّر ما يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلل لم يقبل ذلك منهما التجرد دعواهما عن البيئة فهما مضطرا ان الى الاستدلال فلا يكون منهما غصبا بخلاف من تعرض لفساد المقدمة المعينة فانه غير مضطر اليه اذ يكفي مجرد طلب الدليل عليها وأما ثانيا فسلم انهما غصب لكنهما مسموعان للضرورة المتقدمة بخلاف فساد المقدمة المعينة فهو غصب غير مسموع لعدم الضرورة اليه كما مر لا يقال هذان الجوابان لا يتمان الا اذا لم يكن الناقض عالما بفساد بعض المقدمات أو كلها على التعيين اذ لو كان عالما بذلك كان له مندوحة الى المنع وطلب الدليل كما مر في الشارح لانا نقول يتمان طردا لباب النقض بجعل افراده كلها مسموعة (قوله وعلى الثالث) هو الحكم بفساد المجموع من حيث هو مجموع (قوله نقضا اجاليا فقط) وفي نسخة نقضا اجاليا أو تفصيليا وكأناهما مبنية على

بدليل ينتج خلاف ما أتجه الدليل الاول سواء كان هذا الدليل عين الدليل الاول أو غيره كما سيأتي في الشارح وان كان يلزمها ابطال (قوله لا يقدر أن يجيب به) أي يجيب المعارض باحتلال المحصر بتظيره (قوله بان يخصص المعلل) أي محل كون التعليل حق المعلل ان لم يكن هناك نقض لدليله ولا معارضة لانه حينئذ يطلب منه الدليل على مقدم دليله بخلافه بحالة النقض والمعارضة فان الدليل المطلوب من السائل (قوله لا يتمان الا اذا لم يكن الناقض عالما بفساد الخ) انما يخص الناقض بذلك ولم يذكّر المعارض لأن المعارض ليس له نظر في مقدمات الدليل كما سبق وانما له النظر في كون نتيجة غير صحيحة

(قوله وفيه نظر) أي لانه حاكم بفساد بعض المقدمات هناك وقد يتحقق حاله فيسوغ له المنع بخلافه هنا فانه وان أخفى حاله لا يكون مانعا لانه لم يحكم هنا بفساد بعض المقدمات حتى يقال انه ناقض نقضا تفصيليا هو ظاهر وقول الشارح فيما سبق اذا حكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل اه أي ان الوسيلة تحكمه بفساد المجموع حكمه بفساد الجزء وبعد ذلك ثبت فساد المجموع بالتخلف أو الدور أو التسلسل أو غير ذلك (قول المتن ولا يدفع السند) أي لا يחדش سند المانع خدشا موصورا بالمنع مطلقا سواء كان السند أخص أو أعم مساويا ومصورا أيضا بالابطال في كل حالة من الاحوال الا في حالة كون السند مساويا بالمنع والمراد بالمنع هنا طلب الدليل على السند فهو معنى مجازي له لان معناه الحقيقي طلب الدليل على المقدمة والمراد بالابطال نفي السند أي افادة انتفائه بالدليل أو بالتفنيه وليس المراد منه النقص الاجالي ولا المعارضة لانهم لا يتعلقان الا بالدليل والسند ليس بدليل لانه قضية فقط (قول الشارح لا يوجب اثبات المقدمة الخ) أي ثبوتها في نفسها والمعنى لا يوجب كونه مثبتا للمقدمة وقوله أيضا ولهذا التفصيل عمما للدفع في كلام المصنف أولا أي جعلنا معناه عاما شاملا للمنع والابطال سواء كان في صورة المنع السند أعم أو أخص أو مساويا وفي صورة الابطال كان السند عاما أو خاصا فقط وقوله أولا أي قبل ذكر الاستثناء وقوله وخصصناه ثانيا بالابطال أي في صورة الاستثناء وقوله أيضا متروكا بالكلية أي تصرحنا بوضوحنا وأما على الاحتمال الاول فهو متروك ٢٤ تصرحنا لانه داخل في عموم الدفع (قول المحشي لان المشهور الخ)

(ولا يدفع السند) بالمنع والابطال (الا اذا كان مساويا) للمنع فيثبت دفعه بالابطال اعلم أن الكلام من المعلن على سند المنع على وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان السند مساويا له أولا لان منع المنع

اخفاء حال السائل كما يؤخذ مما مر كذا قيل وفيه نظر تأمل (قوله بالمنع) أي المطالبة بالدليل عليه (قوله الا اذا كان مساويا بالمنع) أي لنقيض المقدمة الممنوعة لان المشهور ان المساواة وبقية النسب انما تعتبر بالنسبة لنقيضها (قوله فيثبت دفعه بالابطال) أشار الى ان الاستثناء في كلام المصنف بالنسبة الى الدفع بالابطال (قوله واعلم الخ) شروع في ايضاح التفصيل الذي أشار اليه وأورد عليه أن السند من حيث هو شاهد للمنع يكون معارضا للدليل المعلن فيثبت دفعه المعلن منعه من حيث كونه معارضا لتوجيه المنع على دليل المعارض كما سيأتي ورد بان السند انما اعتبره السائل من حيث هو مقول للمنع لا من حيث كونه معارضا للدليل المعلن فاعتبار المعلن لذلك لغو فلا يجوز الا اذا امت الحجة اليه (قوله أولا) كأن كان أعم أو أخص (قوله منع المنع)

أي وأما خلاف المشهور فتعتبر النسب بين السند وحفاء المقدمة الممنوعة والمراد بحفاء الشك فيها وهذا الشك هو سبب في المنع فعلى خلاف المشهور يكون اعتبار المساواة بين السند والمنع باعتبار نسبه الذي انبنى عليه وهو تخفاء المذكور (قوله من حيث هو شاهد للمنع) هذه المحيثة تنافي

المحيثة التي سيد كرها بعد لانه سيد كره ان السند من حيث كونه مقول للمنع لا يكون ومنع معارضا وهنا أفاد أنه معارض من هذه المحيثة الآن يجب ان معنى المحيثة الاولى ان السند من حيث هو مثبت لنقيض المقدمة الممنوعة يكون معارضا وأما المحيثة الثانية فمعناها ان السند اعتبره السائل من حيث كونه مقولا لطلب الدليل على المقدمة والتبادر من عبارة المحشي ان المراد بدليل المعلن الدليل الاصل الذي أثبت الدعوى الذي المقدمة جزء منه فاذا جرينا على ظاهر هذا وردان المعارضة هي اقامة دليل منتهج خلاف ما أنتجه الدليل الاول مع ان السند منتهج لنقيض المقدمة والدليل الاصل منتهج للمدعى ونقيض المقدمة ليس بخلاف المدعى الآن يجب ان يلزم من انتاج السند نقيض المقدمة انتاجه خلاف المدعى النقيض (قوله فاعتبار المعلن لذلك الخ) أي لكونه معارضا مع كون السائل لم يعتبره لغو وقوله الا اذا امت اليه حاجة أي بأن لم يقدر المعلن على اثبات تلك المقدمة فله حينئذ منع السند أي طلب الدليل عليه هذا السكن الذي ذكره ميراني الفتح أن المراد بدليل المعلن الدليل الذي ذكره على اثبات المقدمة الممنوعة لكن يرد عليه أمران الامر الاول أن السند ذكر أولا قبل الدليل الذي ذكره المعلن لاثبات المقدمة فكيف يكون معارضا للمتأخر والامر الثاني أنه اذا كان المعلن مثبتا للمقدمة بالدليل فلا يحتاج لمنع السند فكيف يقول فيثبت دفع المعلن منعه ويرد عليه أيضا أنه لا يصح قول المحشي آخر الا يجوز الا اذا امت اليه حاجة لانه حيث أقام الدليل على المقدمة لا حاجة الى منع السند ويمكن الجواب عن الاول

بأن السند آخره السائل عن المنع وعن دليل المقدمة أو يقال أنه ذكر مع المنع ويكون معارضا باعتبار الدوام وعن الثاني أنه ينفعه المنع إذا كان دليل المقدمة خفيا لم يكتف به السائل ويحتمل الحاجة التي ذكرها على هذا الخفاء ونص عبارة أبي الفتح وقد يقال يرد عليهم أنه ينبغي أن يكون منع السند المساوي أيضا موجها فيما إذا أقام المائل ٢٥ دليلا على المقدمة الممنوعة

لأن السند المساوي يكون
حينئذ معارضا لذلك
الدليل فيكون دفعه بالمنع
من حيث أنه معارض له
نافعا إلى آخر عبارته
فراجعه إن شئت
والظاهر أن المجري على
ما قاله مير أبي الفتح (قوله)
وكذا لا ينفعه منع السند
الذي ذكره على سبيل
القطع أي كما أنه لا ينفعه
منع السند الذي ذكر
على سبيل التحويز كافي
قولك لا نسلم أنه ليس
بإنسان لم لا يجوز أن يكون
ناطقا كذلك لا ينفعه منع
السند الذي ذكر الخ
لأن قوله كيف وهو ناطق
سند على سبيل المجزم
وقوله فيما سبق الأولى
حذفه كتب بعضهم عليه
أنه يمكن الجواب بأن
العطف للتفسير وحينئذ
لا يرد الاعتراض بأفراد
الضمير (قوله لكن
هذا الإلزام جدي)
أي الإلزام الكائن في
قوله وبدعوى الخ (قوله)
بخلاف ما إذا كان أعم

ومنع ما يؤيده لا يجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المائل عند منع المانع اثباتها
والثاني على سبيل النفي بالدليل أو التنبيه وهو أن ما يفيد إذا كان السند مساويا له بحيث يلزم من
دفع السند دفعه ولهذا التفصيل عمما للدفع في كلام المصنف أولا وخصصناه ثانيا بالابطال
ويمكن أن يخصص الدفع بالابطال في كلام المصنف كما هو الظاهر ويكون المعنى ولا يبطل
السند إلا إذا كان مساويا فإنه حينئذ يبطل لكن يكون الكلام على السند على سبيل المنع
متروكا بالكلية في المتن على هذا التوجيه وأنت خير بأن مجرد المساواة لا يستلزم أن يكون
السند بحيث يلزم من انتفاء المنع اذ عدم انفكاك كل منهما عن الآخر يكفي فيها وإن لم
يتحقق الزوم بينهما وهو ظاهر وحينئذ لا يكون دفع السند المساوي

الأولى حذفه لأن الكلام في كلام المائل على سند المنع ولأن المنع بمعنى المطالبة بالدليل فلا معنى
لمنعه أي لطلب الدليل على ذلك المنع ويمكن دفع الثاني بأن المراد بمنع المنع صحة تقريره
لا نسلم صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز أن يكون الممنوع بدسيا جليا (قوله ومنع ما يؤيده) عبارة
المرعشي في رسالته وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكره على سبيل القطع اهـ ومثل له في موضع آخر
بأن يقال لا نسلم أنه ليس بإنسان كيف وهو ناطق (قوله لا يجب) الانسب لا يجب أن يعني
أن كلامهما وإن كان صحيحا لا ينفع المائل لأن الواجب عليه اثبات المقدمة الممنوعة وهما
لا يجب أن اثباتها نعم ينفعه ابطال المنع مستدلا عليه ببداية الممنوع بداهة جلية لا ستلزامه اثبات
المقدمة وبدعوى أن الممنوع مسلم عند المانع لكن هذا الإلزام جدي لا تحقيق فلا يصح عند
إرادة اظهار الحق ذكر هذا كله المرعشي في رسالته (قوله وهو أن ما يفيد إذا كان السند مساويا له)
كأن يقول المائل هذا الشيخ ليس بضاحك لأنه ليس بإنسان فيقول السائل لا نسلم أنه ليس
بإنسان لم لا يجوز أن يكون ناطقا فهذا سند مساو لنقض الممنوع وهو قول المائل ليس بإنسان
ونقيضه إنسان بخلاف ما إذا كان أعم أو أخص أو أعم وأخص من وجه أو مباينا فالأول كأن
يقول السائل في المثال المذكور لم لا يجوز أن يكون حيوانا والثاني كأن يقول فيه لم لا يجوز
أن يكون زنجيا والثالث كأن يقول فيه لم لا يجوز أن يكون أبيض والرابع كأن يقول فيه
لم لا يجوز أن يكون حجرا وهذا لا يجوز الاستناد به ما ولا ينفع المائل ابطاله ما ولا خص مطلقا
يجوز الاستناد به ولا ينفع المائل ابطاله ولا اعم لا يجوز الاستناد به لكن ينفع المائل ابطاله غالبا
كما سيأتي (قوله بحيث الخ) حيثية تعليل أو تقييد (قوله من دفع السند دفعه) أي دفع المنع
حينئذ ثبت المقدمة الممنوعة فيحصل غرض المستدل (قوله لكن يكون الكلام الخ) يمكن
توجيه الترك على هذا بأن فيه إشارة إلى بعد هذا القسم المتروك عن القبول جذا حتى كأن
انتفاء قبوله غنى عن البيان (قوله وأنت خير الخ) اعتراض على قولهم بحيث الخ وحاصله أن

(٤ - ن) أي أعم من نقيض المقدمة عموما مطلقا وقوله أو أخص أي أخص منه خصوصا مطلقا وقوله
أو أعم أو أخص من وجه أي أعم منه من وجه أو أخص منه من وجه وقوله أو مباينا له أي للنقيض وقوله ولا اعم لا يجوز
الاستناد به أي بحسب الواقع وإن كان يجوز الاستناد به بحسب زعم الزاعم فلا ينافي ما سيأتي (قوله اعتراض على قولهم
بحيث الخ) أي أن جعلت حيثية تعليل لأنهم بذكروهم تلك الحيثية مرتبة على المساواة يفيد أن المساواة مطلقا تنتج هذه الحيثية

على اطلاقه مفيد امع انهم يقولون كذلك وان كانت عبارة المصنف قابلة للتوجيه فافهم فان قيل
السند على ما تقدم هو ما يدكر لتقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيداً في الواقع فيثبت يجوز
أن يكون أعم فيفيد دفعه كالمساوي فلا يصح حصر دفع السند في المساوي قلنا عدم دفع السند
الاعم على تقدير جوازه لاثباته لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكرتم بل
لأن السند لو كان أعم لكان محاملاً للمقدمة الممنوعة تحقيقاً لمعنى العموم فاذا ابطاله يضر
بالمعلل اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل منع السائل تأمل ففيه ما فيه

مجرد المساواة أي المساواة المجردة عن اعتبار اللزوم عقلاً لا تستلزم أن يكون السند بحيث يلزم عقلاً
من انتفاءه انتفاء المنع اذ المعتبر في المساواة أن لا ينفك أحدهما عن الآخر وللمحقق اللزوم
العقلي بينهما بأن كان عدم الانفكاك بينهما اتفاقاً كما طقبة الانسان وناهية الحمار في
قولك ان كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فان عدم الانفكاك بينهما اتفاقاً بسبب وجودهما
معاً ولا تلزم بينهما معاً عقلاً والجواب ان المراد بالمساواة أن يلزم كل منهما الآخر عقلاً كما هو
المتبادر عند الاطلاق والمأخوذ من كلامهم (قوله على اطلاقه) أي سواء كان لازماً أولاً (قوله
يقولون كذلك) أي انه مفيد من غير تقييد باللزوم (قوله قابلة للتوجيه) أي بان يقال ان
المصنف ناقل لكلام القوم فلا اعتراض عليه أو يقال ان اذا في قوله اذا كان السند مساوياً
للإهمال والمهمة في قوة الجزئية فيفيد حينئذ انه يجوز ابطاله في بعض الصور ويراد بذلك
البعض اللازم وفيه ان مهملات العلوم كلية كما مر (قوله فان قيل) وارد على قوله ولا يدفع
السند الا اذا كان مساوياً وحاصله ان السند اذا كان أعم يلزم من دفعه دفع المنع اذ يلزم من
نفي الاعم نفي الاخص ولا يقال لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص بعينه فكيف استند به
المانع لانا نقول السند كما مر هو ما يدكر الخ وما قيل في رد السؤال المذكور في الشرح من انه
قد يقال ان السند في هذه الحالة مساو في زعم المانع ولهذا أفاده التقوية فهو داخل في المساوي
يرد بان المانع يمكن أن يعتقد أعم ويعتقد ان السند الاعم كاف فيكون مقوياً عنده بهذا
لا اعتبار (قوله فيفيد دفعه) أي السند دفع المنع (قوله كالمساوي) أي كإفادة دفع المساوي
(قوله على تقدير جواز) أي جواز السند الاعم وفيه انه يجوز قطعاً اذا ظن المانع إفادته على
ما تقدم فالاولى على تقدير وجوده (قوله كما هو في الاخص) أي كما هو الكائن في الاخص
اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم الذي هو تقييد المقدمة الممنوعة حتى تثبت المقدمة لجواز أن
يثبت تقييدها في فرد آخر (قوله حتى يرد ما ذكرتم) من ابطال الحصر فمحصل الجواب ان سبب
ابطال الحصر فهم أن علة عدم دفع السند الاعم كونه لا يلزم من دفعه دفع المنع فيقال بل يلزم ونحن
انقول منع دفع الاعم لعله أخرى فصح الحصر (قوله لكان محاملاً للمقدمة الممنوعة تحقيقاً لمعنى
العموم) فيه ان عموم السند انما هو بالنسبة لتقييد المقدمة لا لنفسها كما مر فتحقق عمومها
لا يتوقف على كونه محاملاً للمقدمة (قوله يضر) بضم الياء مضارع أضر الر باعى ولا يجوز
الفتح لان المفتوح متعدي بنفسه لا بالياء (قوله تأمل ففيه ما فيه) أشار الى أن هذا لا يتم الا على
تقدير كون السند أعم مطلقاً من تقييد المقدمة الممنوعة ومن نفسها وهو قليل لا يكاد يوجد في
كلام العقلاء كما اذا قال المعلل هذا الشئ ليس بضاحك لانه ليس بانسان فقال السائل لا نسلم

فتعترض عليهم في هذا
الاطلاق بأن اطلاقكم
المساواة التي رتبتم عليها
اللزوم أي لزوم دفع المنع
لدفع السند لا يناسب
وكان الاولى لكم تقييد
المساواة وأما ان جعلت
جسدية تقييداً للمساواة
فلا ينشأ منها اعتراض
(قوله إفادته على ما تقدم)
أي من أن يعتقد أن
السند الاعم كاف (قوله
مجواز أن ثبت تقييدها
في فرد آخر) أي بان ثبت
الانسان الذي هو تقييد
ليس بانسان في شخص
ليس بزنجي

(قوله كونه أعم من وجه) أى من نفس المقدمة المتنوعة الخ وذلك كالحیوان فإنه بينه وبين ليس بأنسان عموم وخصوص وجهى مجتمعان فى الحار مثلاً وينفرد ليس بأنسان فى الحجر وينفرد الحیوان فى الإنسان وبين الحیوان والإنسان عموم وخصوص مطلق (قول المتن أو نقض بالتخالف) أى ردّ وأبطل ذلك الدلیل بسبب تخالف الحكم عن الدلیل فى مادة أخرى كما سيأتى أنه يتخالف الحكم فى خلق الله السموات والأرض وقول الشارح وههنا محمول الظاهر أن مراده والدلیل ههنا محمول خسافاً لما قاله المحشى وقول الشارح على أى وجه كان من الخصوصيات أى على أى صفة للدلیل كانت تلك الصفة من الصفات المخصوصة بالدلیل ككون فيه دور أو تسلسل وقوله واعلم أن ترتيب المتنوع الخ أى إذا أراد السائل أن يחדش الدلیل بجمعها فلا ينافى أنه يجوز له أن يقتصر على واحد منها (قوله إلى أنه ابطال مقدمة غير معينة) وعلى هذا فيختص المنع بالمقدمة المعينة وأما مجموع الدلیل فلا تتعلق به إلا المعارضة من حيث انتاج المعارضة نقیض المدعى ويلزم من ذلك ابطال مجموع الدلیل (قوله لتخالف الصحة) أى صحة ذات الدلیل وقوله بل الحكم ٢٧ اللازم للدلیل أى الذى هو نتيجة

(أو نقض) أى الدلیل وههنا محمول على ظاهره (بالتخالف) أى بتخالف الحكم عن الدلیل وههنا سؤال مشهور وهو أن النقض لا يختص بالتخالف المذکور بل هو عبارة عن منع الدلیل بأن يقال إن هذا الدلیل غير صحيح إما لتخالف الحكم المذکور عنه أو لاستلزامه

أنه ليس بأنسان لم لا يجوز أن يكون موجوداً فإن كونه موجوداً الذى استند به السائل أعم مطلقاً من نفس المتنوع وهو كونه ليس بأنسان ومن نقیض المتنوع وهو كونه أنساناً الصديق الموجود بالإنسان وغير الإنسان أما على تقدير كونه أعم من وجهه من نفس المقدمة المتنوعة كما هو الغالب كأن تبدل فى المثال المذکور موجوداً بحیواناً فلا يتم إذ لا يضر دفعه المفعول أصلاً ذكره المرعى (قوله أو نقض) عطف على منع (قوله وههنا محمول على ظاهره) أى الاستناد ههنا محمول على ظاهره لا تأويل فيه لتعلق النقض بمجموع الدلیل بخلاف قوله سابقاً منع كما مر وهذا مبني على ما هو المشهور من أن النقض الاجمالى ابطال مجموع الدلیل وذهب الرازى إلى أنه ابطال مقدمة غير معينة فيحتاج عليه إلى التأويل السابق لكن المصنف والشارح على الأول (قوله وههنا سؤال الخ) يجب عنه بأن لا نسلم أن المراد بالتخالف تخالف الحكم فقط بل مطلق التخالف الشامل لتخالف الصحة باستلزام فساد آخر سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن المراد بالحكم حكم الدعوى فقط بل الحكم اللازم للدلیل مطلقاً سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن فى العبارة ما يقتضى الحصر وعلى تسليمه فلنا أن نقول هو اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله أما لتخالف الحكم) راجع لقوله يقال والقول لاجل ذلك قد يحتاج عدم الصحة معه إلى دلیل وقد يكون بديهاً أماً لو جعل راجعاً إلى قوله غير صحيح كان كلامه قاصراً على النظرى إلا أن يجعل بالنسبة للبديهى تنبيهاً وقد يقال

الدلیل بأن كان حكم الدعوى مختلفاً فيه فى مادة أخرى أو كان نتيجة الدلیل فاسدة (قوله فلنا أن) نقول هو اصطلاح أى اصطلاح للمتن بأن اصطلاح على أن النقض هو تخالف الحكم عن الدلیل فى مادة أخرى لكن يلزم على هذا أنه لا ينقض الدلیل لاستلزامه فساداً آخر فيكون واسطة بين النوعين الثلاثة مع أنهم حصر واحدش الدلیل فيما لا أن يقال أنه حصر باعتبار كثير الوقوع (قوله راجع لقوله يقال) وكذا يصح رجوعه للمنع الذى

هو مصدر بأن يقال والمعنى على هذا أن الحامل على هذا المنع إما تخالف الحكم أو استلزام الخ وهذا لا ينافى أن الحكم المخبر به تارة يكون نظرياً فلا يصدق به إلا بدليل وتارة يكون غير نظري فيصدق به من غير دليل (قوله كان كلامه قاصراً على النظرى) أى على الدلیل النظرى ومعنى كونه نظرياً أن التصديق بعدم صحته لا يحصل إلا بدليل ومعنى كونه بديهاً أن التصديق بعدم صحته يحصل بالبدهاة وإن كان هو دليلاً نظرياً والمدعى نظرياً أيضاً (قوله إلا أن يجعل بالنسبة للبديهى تنبيهاً) أى أن يجعل قول الشارح أما لتخالف الحكم وأما لاستلزامه الخ بالنسبة لعدم الصحة الذى ذلك لعدم بديهى تنبيهاً أى احضاراً لما قد يغفل عنه فيكون كلام الشارح شاملاً للدلیل الذى عدم صحته نظرياً أو بديهاً على هذا أيضاً وقوله وقد يقال إذا كان عدم الصحة بديهاً كان الدلیل مستلزماً فساداً الخ هذا الجواب من المحشى لا يلائم ما قبله لأن حاصل الاعتراض على فرض جعل قول الشارح أما لتخالف الخ علة لعدم الصحة أن يكون كلام الشارح قاصراً على الدلیل الذى عدم صحته نظرياً مع أن المقصود العموم فلو جعل علة لقوله يقال كان شاملاً غير قاصراً إلا أن يجعل ذلك التعليل بالنسبة للبديهى تنبيهاً لا دليلاً فهو مقرر فى

صدر العبارة بأن البديهي له خصوصيات اما التخلف واما الفساد الاخر وانما المخرج الى ما قلنا أن البديهي لا يدل وحاصل هذا القول أن البديهي له صفات تشأ عنه فيدل بها مع أنه على جعله تقيما مقربا بان له صفات تشأ عنه ينبه بها عليه فلا يناسب صدر العبارة الا الجواب بان عدم الصحة للبديهي وان كان بديهيما يستلزم أن نأمر انظر يا بعلل شيء آخر أو ما قوله وقد يقال فلا يناسب الا لو كان الاعتراض أن حكم الدليل البديهي لا يوجد فيه احدى هاتين علتين وهو اما التخلف المحكم الخ واما الاستلزام الخ فيقال في جواب هذا الاعتراض هو وان لم يكن فيه تخلف المحكم فيه استلزام فساد آخر فهو داخل في الثاني فلا قصور وقد علمت أن حاصل الاعتراض ليس هذا الذي ذكرناه آخر أو كتب بعضهم على قول المحشي الا أن يجعل بالنسبة الخ الضمير راجع الى الدليل أي فيكون الدليل مستعملا في المعنى الاعم الشامل للتنبيه والظاهر أن هذه الكتابة غير صحيحة لانها غير مناسبة لصدر العبارة لان كلام المحشي أولا في قوله اما التخلف المحكم الخ لافي قوله هذا الدليل غير صحيح مع أنك قد علمت أن المراد من الدليل الدليل النظري الذي مدعاه نظري ٢٨ سواء كان عدم الصحة بديهي أو نظريا لافي الدليل البديهي الذي مدعاه بديهي

فساد آخر على أي وجه كان من الخصوصيات (أو عورض) أي الدليل ولو فسر بما ادعى المدعي على ما قيل لاختل سياق الكلام وأيضا المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعي (بدليل الخلف) أي بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلل ونقيضه سواء كان دليل المعارض عين دليل المعلل الاول كما في المغالطات

إذا كان عدم الصحة بديهيما كان الدليل مستلزما فسادا وهو محال فته بدهة العقل فهو داخل في القسم الثاني فلا قصور على هذا أيضا (قوله فساد آخر) كاللوز والتسلسل (قوله ولو فسر) أي الضمير (قوله على ما قيل) قائله السيد (قوله لاختل سياق الكلام) لا اختلاف مرجع الضمائر (قوله وأيضا المعارضة) أي بالمعنى المناسب لقول المصنف بدليل الخلف وهو مقابلة الدليل بدليل الخلف اما بمعنى إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل فليست ظاهرة في الدليل دون المدعي لكن هذا المعنى لا يناسب قول المصنف بدليل الخلف (قوله ونقيضه) عطف تفسير والمراد ما يدل على النقيض ولولوز وما كما اذا دل على مساوي النقيض أو الاخص منه ولنمثل الثلاثة فنقول اذا ادعى المعلل لا انسانية شيء واستدل عليه فمعارضة السائل له اما باثبات انسانيته أو باثبات ضاحكيتها أو باثبات أنه زنجي كائن يقول في الاول هذا ناطق وكل ناطق انسان وفي الثاني هذا ناطق وكل ناطق ضاحك وفي الثالث هذا آدمي أسود وكل آدمي أسود زنجي (قوله عين دليل المعلل) أي لا من جميع الوجوه والالم تتصور المعارضة بينهما بل باعتبار الصورة وغالب المادة كالصغرى والمحد الاوسط مثاله أن يقول الفيلسوف العالم قديم لانه أثر القديم ولا شيء من أثر القديم فيقول السني العالم أثر

(قوله أي بالمعنى المناسب) لقول المصنف بدليل الخلف الخ وعلى هذا يكون في كلام المصنف تجريد لما علمت ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل الخلف فاذا فسرنا قوله عورض بقول الدليل بدليل الخلف يكون في كلام المصنف تكرار لانه أخذ دليل الخلف في معنى المعارضة وقد صرح المصنف به ثانيا في قوله بدليل الخلف فعلى التجريد يكون معنى قول المتن عورض قبول ثم يعلق به بدليل الخلف (قوله

فليست ظاهرة في الدليل دون المدعي) أي بل هي أظهر في المدعي فيكون معنى عورض المدعي أقيم الدليل على خلافه فيكون فيه تجريد أيضا لما علمت أن معنى المعارضة على هذا إقامة الدليل على خلاف المدعي الذي أقام عليه الخصم الدليل فتجريد المعارضة عن المدعي اذا سلطت عليه فاذا قلت عورض المدعي يكون معنى عورض أقيم الدليل على خلاف فقط ثم تضيفه الى المدعي فيكون معنى عورض المدعي أقيم الدليل على خلافه فتجريد عورض عن لفظ المدعي (قوله لا يناسب قول المصنف بدليل الخلف) وذلك لان دليل الخلف هو الدليل الذي يقيمه الخصم على خلاف المدعي فاذا قلنا ان المعنى عورض المدعي يكون معناه أقيم الدليل على خلافه فيكون دليل الخلف داخل في معنى عورض فلا يصح ذكره بعد (قوله كما اذا دل على مساوي النقيض أو الاخص) أي وتلك الدلالة اللازمة كما اذا دل الخ (قوله ولنمثل الثلاثة) أي الدليل الذي يدل على النقيض أو المساوي له أو الاخص منه (قوله والالم تتصور المعارضة بينهما) أي لاتحاد النتيجة حينئذ (قوله العالم قديم) هذا هو المدعي وقوله لانه أثر القديم هذا هو الصغرى فنتيجة هذا القياس لا شيء من العالم بقديم

(قوله يستدل به على كل شيء) أي كل شيء أراد المتكلم الاستدلال عليه كما إذا قلت هذا الخشب ناطق لأن هذا الحجر الذي وجوده وعدمه يستلزم أن نطق الخشب الذي هو المطلوب إما أن يكون موجوداً أو معدوماً وإيماً كان يثبت المطلوب فتقوله هذا الشيء إلى قوله إما أن يكون موجوداً أو معدوماً هذا هو الصغرى وقوله وإيماً كان يثبت المطلوب هذا هو الكبرى لكن في هذا الدليل نظر لأنه مكرر فيه الموضوع والمحمول إلا أن يقال إن قوله الذي وجوده وعدمه مستلزم للمطلوب بيان المراد المتكلم من هذا الشيء وإن كان عند نظم القياس لم يذكره بل يقتصر على قوله هذا الشيء إما أن يكون موجوداً أو معدوماً وإيماً كان يثبت المطلوب (قوله فإذا استدلل به الفلسفي على قدم العالم) أي كان يقول العالم قديماً لأن هذا العمود الذي هو في الواقع وجوده وعدمه يستلزم أن يكون موجوداً وإيماً كان يثبت المطلوب وهو قديم العالم وحينئذ فيعارضه السني في هذا الدليل بعينه فيقول عند المعارضة العالم حادث لأن العمود الذي هو في الواقع وجوده وعدمه يستلزم أن يكون موجوداً ٢٩ أو معدوماً وإيماً كان يستلزم

المطلوب فهذا الشيء يستلزم المطلوب أي وهو حادث

العامة الورود فيسمى المعارضة بالقلب أو كان صورته كصورته فيسمى المعارضة بالمثل والاعراض بالغير

العالم (قوله ورده التحقيق) يفيدان هذا الرد المتقدم رده غير تحقيق بل مغالطة على فرض تسليم مادعاء الخصم وأما الرد التحقيق هو أن يقال نختار أحد الشقين من الترداد وهو كونه معدوم الذات لا موجوداً يعني أنه لو فرض وجوده لاستلزم لكنه معدوم ولكن لا نسلم ثبوت المطلوب عند عدمه لأنه معدوم ذاته وصفته التي هي استلزام المطلوب لأنه يستحيل

القديم ولا شيء من أثر القديم بقديم (قوله العامة الورود) معنى عموم وردها أنه يستدل بها على كل شيء حتى النقيضين كأن يقول هذا الشيء الذي وجوده وعدمه مستلزم للمطلوب إما أن يكون موجوداً أو معدوماً وإيماً كان يثبت المطلوب فإذا استدلل به الفلسفي على قدم العالم فيستدل به السني على حدوثه معارضة له به ورده التحقيق أن يقال نختار أنه معدوم ولا نسلم ثبوت المطلوب لا نختار أنه معدوم ذاته وصفته التي هي استلزام عدمه المطلوب ذكره المرعشي (قوله بالقلب) لأنه قلب دليل المستدل لدلاله (قوله أو كان صورته كصورته) أي مع اختلاف المادة والمراد باتحاد الصورة أن يكون الدليلان من الضرب الأول من الشكل الأول مثلاً (قوله بالمثل) لتمثيل الدليلين صورة مثلها للوضوء عبادة وكل عبادة تحتاج لنية فيقول المعارض الوضوء نظافة وكل نظافة مستغنية عن النية (قوله والا) أي والأيكن دليل المعارض عين دليل المعلن ولا بصورته بأن يتحد مادة لا صورة أو يتحد مادة وصورة معارضة بالغير فهي قسمان فالأول كأن يستدل المعلن على مادعاء مغالطة عامة الورود فيعارضه السائل بإيراد تلك المغالطة دليلاً على نقيض مدعى المعلن بصورة أخرى غير الصورة التي اختارها المعلن والثاني كأن يقول المعارض في المثال المتقدم الوضوء نظافة ولا شيء من النظافة يحتاج إلى نية وإنما اقتضى الاتحاد في الصورة المثلية دون الاتحاد في المادة مع أن كلامهم مأخوذ للدليل لأن الصورة أشرف لأن بها وجود الشيء بالفعل بخلاف المادة

وجود الصفة التي هي الاستلزام مع كون موصوفها عدم الذات أو نختار أن تتفاء تلك الصفة مع وجود الذات كذا في شرح الفسطاس انتهى من مير أبي القحط المعنى (قوله من الضرب الأول) وهو كلية المقدمتين وإيجابهما وقوله من الشكل الأول وهو ما كانت صغراه موجبة وكانت كبراه كلية لأن ضرره أربعة لأنه اشترط في الصغرى الإيجاب ويعمم فيها بالكلية والجزئية واشترط في الكبرى الكلية ويعمم فيها بالإيجاب والسلب فالضرب الأول ما كان أشرف من كل وجهه بأن كان موجباً فيها وكذا فيها (قوله كان يستدل المعلن على مادعاء مغالطة عامة الورود) أي بأن يقول العالم قديم لأن هذا الشيء الذي وجوده وعدمه إما أن يكون موجوداً وإيماً كان يثبت المطلوب فيقول السني المعارض العالم ليس بقديم لأن هذا الشيء إما أن يكون موجوداً وإيماً كان يثبت المطلوب فهذا الشيء لا يثبت المطلوب (قوله لأن بها وجود الشيء بالفعل) المراد بالشيء الدليل لأنه متى تحققت الصورة تحقق الدليل هذا هو الظاهر ويحتمل أن المراد بالشيء النتيجة

(قوله في القوة) أي انها صالحة لان تكون دليلا أي بان توجد فيها الصورة (قوله انما ان تكون بعد وظائف الخصم الاول) عبارة من ابحاثها طرفة على قوله منع وفي نسخة على قوله نقض لا فائدة لترتيب بين منع المعلل أي سؤاله وبين النقض والمعارضة من السائل على قياس ما عرفت ٣٠ في قوله فاذا اشتغلت به منع أي كما ان المنع والنقض والمعارضة هناك مرتبة على

الاشتغال بالدليل كذلك منع المعلل هنا مرتب على النقض والمعارضة من السائل وعبارة مير أظهر من عبارة محسننا لان منع المعلل انما يترتب على النقض والمعارضة فقط ولا يترتب على منع السائل لانه قد لا يمنع بل يقتصر على النقض أو المعارضة أو هما اه منه بالمعنى مع زيادة وتفسير (قوله والاول مقدم) أي في التعقل وقول الشارح في التنبيهات كتب عليه مير فيه انه يجوز أن يكون جريان النوع في التنبيهات على سبيل المجاز دون الحقيقة ويؤيده أن الدليل معتبر في تعريفاتها وجهه على ما يعبر التنبيه مجازا غير مناسب لمقام التعريف ولو سلم فالنوع الثلاثة في التنبيهات مما لا يحدي كثير نفع فكانه لهذه النكتة لم يتعرض لها اه منه مع حذف وز بادة (قوله انما يتضح بذكر المدعى الخ) فيه انه يتضح

ولما كان السائل مستدلا فيهما (في الصورتين) أي النقض والمعارضة (صرت مانعا) أي سائلا يعني ان المعلل الاول في الصورتين يصير سائلا فكما ان للسائل هناك ثلاثة مناصب كذلك للمدعى الاول في كل واحدة من هاتين الصورتين تلك المناصب وما يقال من أن المعارضة لا تعارض فأمر غير معتد به ويمكن أن يحمل المانع في عبارة المصنف على المناقض وهو الظاهر لكن الاول أولى واعلم ان ترتيب النوع على ما ذكره المحقق الرازي في المحاكمات هو أن النقض مقدم على المناقضة وهي على المعارضة فلو قدم المصنف النقض على المناقضة لوافق الوضع الطبع وأيضا أن النوع الثلاثة تجري في التنبيهات أيضا كما لا يخفى على من تتبع فالفقر على الدليلي ههنا مالا كفاؤه بالاصل أو لجمعه الدليل أعم مساحمة (بان تقول) الظاهر

في القوة (قوله ولما كان الخ) إشارة الى أن الفاء فاء فصحة وعليه اعتراض من وجهين أحدهما ان لما لا تجاب بالفاء كما هو منصوص فانهما ان العطف متأت فهو أولى لعدم احواحه الى تقدير والمعطوف عليه قوله منع الخ وفائدة الفاء التنبيه على أن صيرورته مانعا انما تكون بعد وظائف الخصم الاول (قوله صرت مانعا) أي متممنا من المنع أو في منصب المنع والمخاطب للمعلل كما أشار اليه الشارح (قوله أي سائلا) حمل المنع على المعنى الاعم الصادق بالوظائف الثلاثة (قوله فأمر غير معتد به) أي لا نقلا لوقوعه في محاورات المحققين ولا عقلا لمجواز ان الدليل الثاني للمعلل أظهر وعلى تقدير عدم اظهر بته انضم الى دليله الاول فتحصل له قوة على المعارضة (قوله على المناقض) أي السانع بالمعنى الاخص (قوله وهو الظاهر) أي من اللفظ لانه الشائع والتبادر اليه اللفظ عند الاطلاق (قوله لكن الاول أولى) لسلامته من القصور في الثاني وفيه ان الاول لا يناسب قوله فيما سأتى عند قول المصنف بان تقول هذا تمثيل لجميع ما سبق لان المصنف لم يمثل فيه للنقض الاجالي والمعارضة الصادرين من المعلل بعد صيرورته سائلا انما مثل للمنع منه (قوله ترتيب النوع) جمع منع بالمعنى الاعم (قوله في المحاكمات) هو اسم كتاب للرازي في الآداب (قوله ان النقض مقدم على المناقضة) وجهه ان الدليل موصل قريب والمقدمة موصل بعيد والاول مقدم فيقدم ما يتعلق به وأيضا النقض الاجالي أقوى في الخدش من المناقضة فيقدم واختار كثير تقديم المناقضة كما يقتضيه صنيع المصنف ووجهه ان المعلل مادام معللا يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك الا المطالبة وأيضا متعلق المناقضة جزء ومتعلق النقض كل والجزء مقدم على الكل وأيضا في تقديم المناقضة ترق من الأدنى الى الأعلى (قوله الطبع) أي طبع البحث وقانونه (قوله في التنبيهات) لازالة الخفاء المحاصل في بعض الضروريات (قوله بالاصل) أي الغالب وهو الدليل (قوله مساحمة) أي مجاز من اطلاق الخاص وارادة العام ووقع ههنا لا ينبغي فلينذر (قوله الظاهر) مقابله انه متعلق بقوله مانعا

مع عدم ذكر المنع لانه مرتب على النقض والمعارضة فقط الآن يجب بان المنع بالمعنى الاخص الذي سيذكره انه المتن في هاتين الصورتين لا تعرف حقيقة الابد كره أولا في جانب السائل الاصل (قوله لعدم تقديم ما يصلح الخ) فيه ان قول المتن قلت بمعنى نطق يصلح للعلاقة به فيصير المعنى حينئذ نطق بقولك الله متكامل فيكون على هذا بدلا من قوله بكلام خبري

(قوله لم يقل ليس بحرف ولا صوت) أي مع أن مراد الأشاعرة الذين ادعوا هذه الدعوى واستدلوا عليها أنه ليس بحرف ولا صوت وأقوله بأن ما ذكره كاف في غرضه أي ما ذكره من كونه أزلياً ولو على فرض أنه بحروف قديمة كما تقول الحنابلة الذين هم بعض أهل السنة كاف الخ (قوله مع أنه على الأشهر يشمل الوجودي وغيره) ٣١ ظاهراً هناك قولاً باختصاص

الأزلي بالوجودي مع أنه لم يقل بذلك إلا في القديم ولعل خلاف الأشهر تفسيره بالوجودي في المسئلة المختلف فيها وهي مسئلة الكلام وقوله أنسب أفعال التفضل على غيرها أي المناسب لها دماء الأشاعرة وقوله كما هو مذهب أهل السنة في محل الخلاف أي في المحل الذي اختلف فيه أي في كونه وجودياً أولاً وهي مسئلة الكلام فانهم عند تفسيرهم الأزلي فهمافسروه بالوجودي كما فسره المصنف بذلك (قوله وذكر هذا عصام في شرحه) أي لهذا المتن (قوله وإن كان الشارح على خلافه) أي حيث قال هذا بيان الخ (قوله أو الضمير لله) أي الضمير في قوله أنه فهو عطف على قوله فيما سبق والضمير للشان (قوله أسند الكلام) أي في الشرع وقوله وكل ما أسند إليه في الشرع

أنه متعلق بقوله في صدر الرسالة إذا قلت بكلام الخ وهذا شروع في تمثيل جميع ما سبق (الله تعالى متكم بكلام أزلي) وهو ما لا يسبق على وجوده عدمه (ناقلاً عن المقاصد) الظاهر أنه اسم كتاب لكنه ليس هو المشهور لأنه للمحقق التفتازاني والمصنف متقدم عليه فإن طلب صحة النقل فحضر المقاصد (أو مدعياً بدليل أنه أسند الكلام حقيقة إلى ذاته) وفي بعض النسخ أسند إليه أي إلى ذاته فقال النسختين واحد (وكلهم الله موسى تكليماً) هذا بيان أسناده إلى ذاته تعالى فيه أن هذا الدليل على تقدير ثباته يدل على أن الكلام هو صفة ثابتة له لقرينه منه وغاية ما يتكلف لتعجيجه أن يقال إن تمثيل صيرورة الملل ما يعا في صورتين إنما يتضح بذكر المدعى ودليله والمنع والنقض والمعارضة فأوردناها أولاً على سبيل التبعية (قوله متعلق) أي مرتبطه ارتباط المثال بالمثل وليس المراد التام في النحوي بدليل قوله بعد الخ ولعدم تقدم ما يصلح له وثقله النحوي بمحذوف هو خبر مبتدأ محذوف أي تمثيل ما مراكش بأن تقول أو ما مر مثل بأن تقول (قوله في صدر الرسالة) كان الأولى حذفه لأن إذا قلت الخ لم يقع كله في صدر الرسالة إنما الواقع في صدرها بعضه اللهم إلا أن يراد بالصدر ما قبل العجز فيشمل الإثناء (قوله في تمثيل جميع ما سبق) المراد بالجميع إلا كترادف ما سبق طلب الصحة وطلب الدليل والمنع المجرد ومنع النقل والمدعى مجازاً (قوله بكلام أزلي) لم يقل ليس بحرف ولا صوت لأن ما ذكره في الدعوى كاف في غرضه من ترتيب الأمور الآتية عليه فاحفظه ولا تغتر بما قيل هنا فهو قاسد تأمل (قوله وهو ما لم يسبق على وجوده عدمه) فمر الأزلي بذلك مع أنه على الأشهر يشمل الوجودي وغيره بخلاف القديم فإنه مختص بالوجودي لأن جملة على هذا المعنى أنسب كما هو مذهب أهل السنة في محل الخلاف (قوله الظاهر أنه اسم كتاب) هو لابي اسحاق الاسقراني جد عصام ولعل مقابل الظاهر جعله اسم البعض كتاب ترجم هذا البعض بالمقاصد (قوله فإن طلب صحة النقل) أي تعجيجه (قوله بدليل أنه أسند الخ) الباء للمصاحبة أو متعلقة بمحذوف أي مستبدلاً بدليل الخ والضمير للشان والفعل مبني للمجهول أو للفاعل وهو اما الضمير الراجع إلى الله أو جملة وكلهم الله موسى تكليماً لأن المراد لفظها فهي في حكم المفرد ذكر هذا عصام في شرحه وإن كان الشارح على خلافه أو الضمير لله والفعل مبني للفاعل الذي هو الضمير الراجع إلى الله (قوله أسند الكلام الخ) أي وكل ما أسند إليه في الشرع حقيقة فهو صفة له فهو قياس من الشكل الأول حذف كبراه واعتراض بأن ثبوت الشرع موقوف على أمور منها ثبوت الكلام فائباته بالشرع ودور واجب بأن ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي والمراد هنا النفسي (قوله هذا بيان الخ) أي فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره ودليل أسناده أو مبين أسناده (قوله فيه أن هذا الدليل) أي المشار إليه وهو أن الكلام أسند إليه

حقيقة أي أسند إليه حالة كون ذلك الاسناد من الأمور المشروعة أي المبينة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بأن ثبوت الشرع موقوف الخ) أي إن ادراك تحقق الأمور الشرعية التي من جملتها الاسناد موقوف الخ وقوله فائباته بالشرع دور أي اثبات الكلام أي ادراك كونه صفة لله بالدليل الذي من جملته الشرع دور لأن التصديق به متوقف على الدليل الذي منه الشرع والشرع متوقف على الكلام فيلزم توقف الكلام على نفسه بواسطة توقفه على الشرع المتوقف عليه

(قوله وكل ما أسند إليه حقيقة) فهو وصفة له فتأخذ نتيجة هذا القياس وهو الكلام وصفة له تعالى فتجعلها صغرى قياس آخر صورته الكلام وصفة لله وكل وصفة له تعالى فهي قديمة فالكلام وصفة قديمة (قوله ان المدعى في مقدمة الدليل اسناد الكلام) أى وتلك المقدمة نظرية فتحتاج الى دليل ودليلها وكلم الله موسى تكليما لكن هذا الدليل ليس فيه اسناد الكلام وانما فيه اسناد التكليم وهو مخاطبة الغير وصوره اسناد الكلام أن تقول الله ثابت له وصفة الكلام (قوله لما بين التكليم) والكلام من الملازمة ٣٢ ويانه ان التكليم ايجاد الكلام فيلزمه الكلام ووجود الكلام يلزم منه

ايجاده فعنى قول المتن أسند الكلام أى أسند ملزوم الكلام وهو التكليم وبحسب بعضهم في قول المتن أسند الكلام بانه مخالف للمدعى فالمناسب للمدعى أن يقول أسند التكليم بالكلام ثم أجاب بان المتكليم معناه المتصف بالكلام فكان المدعى الله ثابت له الكلام فالمناسب لهذا أن يقال في الدليل أسند الكلام لا أسند التكليم به ودفعت مير أبى الفتح هذا الاعتراض الذى أشار إليه الشارح بناء على ان المعنى أسند التكليم بالكلام لان التكليم أخص من التكليم لان التكليم توجيه الكلام الى الغير والتكليم أعم واثبات الاخص يستلزم اثبات الاعم لكن المحشى لم

تعالى وأما على انه موجود في نفسه بوجود غير مسبوق بالعدم فلا لاحتمال أن يكون كالقدم الذاتى والوجوب الذاتى ولا يلزم من كون الشئ صفة لشيء وثباته كونه موجودا وثباته في نفسه مطلقا فضلا عن أن يكون في الازل ولا يلزم أن يكون للواجب تعالى صفات موجودة أزلية أكثر من ان تحصى

حقيقة وكل ما أسند إليه حقيقة فهو وصفة له وتلخيص هذا الاعتراض اننا منع أولا صغرى القياس الى هذا أشار الشارح بقوله على تقدير تمامه يعنى تقدير تمامه من حيث صغراه وحاصله ان المدعى في مقدمة الدليل اسناد الكلام والذى في دليل المقدمة اسناد التكليم والجواب ان اسناد التكليم يستلزم اسناد الكلام لما بين التكليم والكلام من الملازمة ثم نقول ثانيا على هذا التقدير لا يدل الدليل على المدعى لان المدعى ان الله تعالى متكلم بكلام موجود أزلى والدليل لا يدل إلا على كونه صفة ثابتة له ولا يلزم من ثبوته له كونه وجوديا أزليا بدليل ثبوت القدم الذاتى له تعالى مع انه عديم والوجوب الذاتى مع انه أمر اعتبارى فبين بهذا أن الاعتراض على الصغرى من باب المنع وان الاعتراض الثانى من باب النقص الاجمالى هذا هو المناسب لتقرير الشارح ومن جعل تقرير الكبرى وكل ما أسند إليه حقيقة فهو وصفة أزلية وجودية والاعتراض الثانى بمنع الكبرى فهو بمنع عن ما يناسب تقرير الشارح (قوله كالقدم الذاتى والوجوب الذاتى) أى في مجرد ثبوتهما له عز وجل وخصهما بالذكر لانهما اللذان اختصت بهما الذات العلية وأما العرضيان فلصفاتهما بناء على ما ذهب اليه الرازى من انها ممكنة في نفسها قديمة واجبة لغيرها لاقتضاء الذات اياها والجمهور على خلافه كما هو معلوم في محله والقدم الذاتى هو عدم افتتاح الوجود لذات الموجود والقدم العرضى ويسمى بالقدم الزمانى عدم افتتاح الوجود لذات الموجود بل لغيره ويطلق الزمانى أيضا على بعد العهد بوجود المحادث والوجوب الذاتى هو وجوب الوجود لذات الموجود والقدم العرضى وجوب الوجود لذات الموجود بل لغيره (قوله ولا يلزم الخ) تمة التقرير (قوله مطلقا) أى وجودا مطلقا أى غير مقيد بالازلى أو زمانا مطلقا أى غير مقيد بالازل فهو مفعول مطلق أو ظرف ويشير الى الثانى قوله فضلا عن أن يكون في الازل (قوله والا) بان قلنا يلزم من اتصافه بامر كون ذلك الامر وجوديا أزليا يلزم أن يكون الخ ووجه اللزوم ان المولى متصف بكالات لانهاية لها فيلزم أن تكون كلها وجودية أزلية (قوله من ان تحصى) أى

ينظر الى ذلك كله (قوله هذا هو المناسب لتقرير الشارح) أى حيث قال يدل على ان الكلام هو وصفة ثابتة له تعالى وأما على كونه موجودا في نفسه الخ (قوله أى في مجرد ثبوتهما له تعالى) أى الثبوت المجرد عن الازلية وانما قال ذلك لان مادة النقص وهي القدم الذاتى والوجوب الذاتى مع كونهما امر اعتباريا ثابت فيهما الازلية مع ان المقصود في النقص انتفاء انتاج الدليل للازلية كما انه منتف عن الانتاج للوجود (قوله فلصفاتهما) أى صفات الذات (قوله لاقتضاء الذات اياها) أى لاستلزامه اياها (قوله على خلافه) أى فهي قديمة لذاتها واجبة لذاتها أيضا (قوله تمة التقرير) أى تمة لاتصاح التقرير يترتب عليها ما بعده (قوله ويشير الى الثانى) أى الى كونه ظرفا ووجه الاشارة جوالا الى بنى

(قوله فعلى كل حال لا ينحسم الاعتراض عليه) أى لا ينسد الاعتراض على الدليل ٣٣ هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فعلى

كل حال لا يتجه الاعتراض
عليه وعلى هذه النسخة
يكون المعنى لا يتجه
الاعتراض على الاعتراض
الوارد على الدليل (قوله
لأنه انما يكون اذا قلنا
بوجود الكلام) أى وعلى
هذه العلاقة يكون المدعى
مسما عدم وجوده لا مسما
وجوده حتى يرد هذا
الاعتراض (قول المتن فيمنع
بجواز المجاز) هذا المنع
من طرف المعتزلة المانع
كون الكلام صفة
لله تعالى وقوله فيدفع
بالاصل هذا من طرف
الاشاعرة امثتين ان
الكلام صفة لله وقوله
ايضا أو ينقض بالخلق أى
يخدش الدليل بسبب
تخلف الحكم في الخلق
وقوله فانه أضافه هذا هو
شاهد النقص أى ان
الدليل على التخلف ان
الخلق اضافة (قوله الى
السبب الموجد) انما قال
ذلك لان الاسباب تعدد
تارة فيكون سببا موحدا
كاهنا وتارة يكون سببا
آمرا كما فى بنى الامر المدنية
وتارة يكون غير موجد
وآمرا كما فى قولك أنت الماء
النبات (قوله من اطلاق
أحد المتلازمين واردة
الآخر) أى لان كلم

مع انه ليس كذلك عقلا ونقلا فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام صفة ثابتة له تعالى أزلا
ووجوده فى نفسه ليس بما خوذ فى المدعى فاندفعت الشبهة قلنا هم يقولون بوجود الكلام
ويعتدونه من الصفات القديمة ودليلهم هو هذا على ان كونه ثابتا فى الازل أيضا لا يلزم من
الدليل فيه ما فيه وفيه ما فيه (فيمنع بجواز المجاز) بأن يقال لا نسلم انه أسنده الى ذاته حقيقة
لم لا يجوز انه يراخلق الكلام على سبيل المجاز سواء كان فى النسبة أو فى الطرف

من الاحصاء أى من ذى الاحصاء (قوله عقلا ونقلا) أما عقلا فلان ذلك غير لا ثبوت بكال التوحيد
ولانه يقتضى وجود ما لا نهاية له ولعدم الدليل وأما نقلا فلان جهورا المتكلمين حصر والصفات
الوجودية له تعالى فى سبع ومنهم من زاد صفة التكوين ومنهم من زاد صفة الادراك وفى كل
ذلك مجال للمنع أما عدم الاتقية فلان وجود ذات قديمة متصفة بصفات وجودية قديمة غير منفكة
عنها لانقص فيه بل هو كمال الكمال وأما وجود ما لا نهاية له فلان ما منع منه فى القديم انما المحال وجود
ما لا نهاية له من الحوادث وأما عدم الدليل فقد يقال الدليل أن ذلك كمال وكل كمال يجب لله تعالى
وأما النقل فلان المحصور فى كلام أئمة الكلام انما هو الصفات الوجودية الواجب معرفتها تفصيلا
لا الواجب مطالعا ولو قالوا لا يلزم أن تكون صفات الواجب كلها موجودة أزلية وليس كذلك
عقلا ونقلا لكفاه وسلم من الاعتراض (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الابرار المتقدم
وحاصله منع ان المراد بالازلى ما لم يسبق على وجوده عدمه حتى ترد الشبهة المذكورة بل ما لا أول
له (قوله فاندفعت الشبهة) فيه انها لم تندفع بتسامها لان الاعتراض المتقدم بعدم دلالة الدليل
على وجود الكلام وازليته وعلى تسليم أن المدعى ليس الاثبوت له تعالى أزلا انما تندفع الشبهة
من جهة عدم دلالة الدليل على الوجود لا من جهة عدم دلالة على الازلية ولهذا أشار الشارح
بالعلاوة (قوله قلنا هم) أى أهل السنة ومنهم المصنف وحاصل دفع هذا الجواب اثبات ان مراد
المصنف ذلك ليوافق كلامه كلام القوم الذى هو موافق فانه يقولون بوجوده ويستدلون بهذا
الدليل (قوله على ان الخ) ترقى فى دفع الجواب المذكور وحاصله انما لو سلمنا ان المدعى ليس فيه
تعرض لوجود الكلام فنقول فيه تعرض لكونه أزليا والدليل لا يتجه فعلى كل حال لا ينحسم
الاعتراض عليه (قوله وفيه ما فيه) أى فى كونه أزلية لا يلزم من الدليل ما فيه لان ما أسند
اليه تعالى لو لم يكن أزليا لكان حادثا فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وهو محال وقوله ثانيا
وفيه ما فيه يرجع ضميره الى قوله أولا فيه ما فيه فهو قدح فى القدح وحاصله منع لزوم قيام
الحوادث بذاته تعالى لأنه انما يكون اذا قلنا بوجود الكلام أما على انه أمر اعتبارى فلا والمولى
جل وعز يتصف بالامور الاعتبارية المحاذية أى المتحددة بعد عدم كالمخلق والرزق من غير
قيامه به (قوله بجواز المجاز) أى مستندا بجواز المجاز (قوله سواء كان فى النسبة) فيكون
من اسناد الشئ الى السبب الموجد لان حق الكلام أن يسند الى مباشرة كالشجرة مثلا فاسند
اليه تعالى لكونه خلقه فيها ومثل هذا مجاز فى عرف اللغة وان كان المولى خالق الاكل (قوله وفى
الطرف) فيكون مجازا مرسلان اطلاق أحد المتلازمين واردة الاخر وقول الشارح قبل

معناه الاصلى أبرز الكلام فى مقاطع الحروف ويلزم من ابراز الكلام فى المقاطع ايجاده

بعد العدم كما يلزم من خلق الكلام ابرازة في المقاطع هذا ما ظهر والله أعلم (قوله أن يكون المعنى الواقع ان المولى خلق الكلام الخ) أي فيحتمل هذا ان الاسناد حقيقة وان كلم بمعنى خلق ويحتمل ان الاسناد مجازي من الاسناد لغير مباشره بسبب ان الله أوجد الكلام في الشجرة فيكون كلم بأقيا على حقيقة قول الشارح وفيه ان هذا الدليل الخ أي في كلام المصنف اعتراض هو أن هذا الدليل على تقدير الخ وقوله لا احتمال أن يكون الخ هذا سند النقض لكن تقدم لنا أن مادة النقض لا بد أن تكون محققة ولا التفات الى الاحتمال العقلي فكيف يجعل هنا مادة النقض الاحتمال ويكن أن يحجب بان مادة النقض القدم الذاتي والوجوب الذاتي كما صرح به المحشي في اثناء كلامه أي لان هذين وجدافهما الدليل وتختلف عنه المدلول وهو الوجود الازلي واما التعبير بالاحتمال نظرا الى كونه أمرا مغيبا لا يحزم فيه شيء ووجه التخلف الذي يجعل شاهدا للنقض ان القدم عدمي والوجوب اعتباري ثم ظهر ان النقض الذي في المتن بالتخلف وجه الشبهة فيه محقق في الطرفين وهو الاسناد المحقق في كل بخلاف ما هنا فان وجه الشبهة ليس محققا في المشبه لانه كما يحتمل أن يكون الكلام كالقدم الذاتي والوجوب الذاتي في مجرد الثبوت يحتمل أن يكون كالقدرة ٣٤ والارادة في الوجود الخارجي الازلي وظهر انه لم يسبق لنا انه يشترط في مادة النقض

أن تكون محققة وانما ذكر واذلك في الاستقراء بقي علينا شيء وهو ان الشارح نقض هذا الدليل بانه لا ينتج المدعى والمتن كذلك نقضه بالتخلف في الخلق فالفرق بين النقضين ويمكن الفرق بان النقض الاول المحفوظ فيه عدم انتاج الدليل للمدعى والنقض الثاني الذي في المتن المحفوظ فيه التخلف في مادة أخرى بقطع النظر عن صحة انتاجه للمدعى وعدمه وقوله ولا يلزم من كون الشيء الخ

(فيدفع بالاصل) تقريره ان الحقيقة أصل والمجاز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة وانما لدليل على من زعم أنه أراد غير المعنى الاصل (أو ينقض بالخلق) بأن يقال انه تعالى أسند الخلق لذاته كالكلام حيث قال تعالى خلق سبع سموات الآية

خلق الكلام ظاهر في ان المجاز في الطرف فينا فيه التعميم بعد الا أن يقال المراد لم لا يجوز أن يكون المعنى الواقع ان المولى خلق الكلام فيكون القصد بيان المعنى الواقعي اجالا لبيان كيفية التجوز (قوله فيدفع) أي يبطل ليوافق ما مر من ان دفع السند المساوي بالابطال وانما كان السند هنا مساويا لان المراد بانجاز خلاف الحقيقة كما يتأتى في هذا المقام فسقط ما للنظرين من ان المجاز أخص من تقيض الحقيقة هنا وانما عبر هنا بالدفع وفي بقية رد الاعتراضات الواردة على الدليل بالتمثيل بعبارة التمثيل بعبارة الممثل كما لا يخفى على من تأمل (قوله بالاصل) أي بالقاعدة وهي ان الحقيقة أصل الخ أو المراد باصالة الاصل تأمل (قوله أصل) أي راجح أو غالب (قوله فلا يحتاج الى دليل) أي غير الاصالة المذكورة فلا اعتراض بأن هذا يقتضي ان ارادة الحقيقة بديهية ولو كانت بديهية لم يتعلق بها منع واردة الحقيقة فاعل يحتاج وما قيل من ان الاولى حذف الفاء لعدم تفرع ما ذكره على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز انما يظهر على تفسير الاصل هنا بما ينبنى عليه غيره اما على تفسيره بارج أو الغالب كما فعلنا فلا كما لا يخفى (قوله وانما الدليل) زيادة فائدة لا بأس بها وان كانت غير محتاج اليها فيما نحن بصدد (قوله أو ينقض)

فيوجد هذا فيكون شاهدا للنقض فيكون النقض على هذا باستلزامه فسادا آخر غير التخلف وهو محقق فضم المحتمل اليه يكون على سبيل التقوية فلا يرد ما قلنا سابقا و يظهر أيضا ان مادة النقض في الشرح انما ترجع نفي الوجود لا الازلية بخلاف مادة النقض في المتن فانها ترجع نفي الاثنين معا (قوله لان المراد بالمجاز خلاف الحقيقة) أي فيشمل الكتابة فيكون مساويا للنقض المقدمة الممنوعة لان نقيضها نفي الحقيقة (قوله كما يتأتى في هذا المقام) هكذا في بعض النسخ ولعل الذي يأتي على هذا قول الشارح انما الدليل على من زعم الخ وفي بعض النسخ مما يتأتى في هذا المقام وعلى هذا يكون بياننا لخلاف الحقيقة فيكون المقصود منه الاحتراز عن الغلط (قوله أو المراد باصالة الاصل) المراد بالاصل الحقيقة الذي هو بمعنى راجح أو غالب والمراد باصالة راجحيته أو الغالبية (قوله واردة الحقيقة فاعل يحتاج) أي فيقرر أدليل بالتنوين (قوله على تفسير الاصل هنا بما ينبنى عليه غيره) أي لان الذي ينبنى عليه غيره يحتمل أن يكون نادرا أو مساويا أو غالباً فلا بد في ارادته من دليل (قوله غير محتاج اليها) أي لان الكلام في اثبات الحقيقة التي هي المدعى لافي طلب الدليل على خلاف المدعى

(قوله والاختلاف في بعض المادة) أي لانه يقال هنا اسناد الحلق وهناك يقال اسناد الكلام الخ (قوله لا يعقل الا بالاضافة الى الغير) أي لا يعقل الا بسبب اضافته وارتباطه بالغير بان تقول هو تعلق القدرة ٣٥ بالمقدور (قوله لما يلزم عليه من

الدور يمكن دفعه بان المراد من المقدورات ذات الاشياء الممكنة بقطع النظر عن صفاتها لكن المراد لا يدفع الايراد (قوله وطالبها ايها) أي طلب الله لها بها (قوله بمنع شاهده) أي وهو قوله فقبل ان اضافته (قوله الاول الكلام صفة الله الخ) فيه ان هذا القياس ليس هو الذي في المتن فكيف يجعله عنه الا ان يقال ان القياس الذي في المتن يلزم قياس آخر فكان هذا اللازم مذکور في المتن بالقوة فيكون حاصل ترتيب القياسين ان يقال الكلام الحقيقي مستلذاته حقيقة وكل ما هو كذلك فهو صفة له فخرج النتيجة الكلام الحقيقي صفة له فتحمل تلك النتيجة صغرى قياس آخر وهو الذي ذكره الحاشي (قوله لكن المحابلة طعنت في كبرى الثاني) أي القائلة وكل ما هو كذلك فهو حادث لكن هذا الطعن غير مسلم لان موضوع الكبرى فيه معتبر التعاقب

فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة أزلية في الحلق أيضا مع انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فتختلف المحكم عن الدليل واليه أشار بقوله (فقبل انه اضافة القدرة الى المقدور) والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها (فيمنع مستندا بأنه حقيقي) بأن يقال لا نسلم انه اضافة لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقية كالقدرة (أو يعارض بأنه تأدية الحروف الحادثة) تقريره ان يقال ان دليلكم وان دل على ان الكلام صفة أزلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف المرتبة المقدم بعضها على بعض المنقطعة الا زمنا الحادثة وكلما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقرير ما في عبارة المصنف من المسامحة اذ الكلام ليس تأدية الحروف بل هو مركب من الحروف كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله (فيمنع بأن يقال لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف) وسند هذا المنع قوله (ان الكلام لفي القوادع) * جعل اللسان على القوادع دليلا

عطف على يمنع والضمير راجع للدليل على ظاهره بخلاف الضمير في يمنع فانه راجع للدليل من حيث مقدمته وحاصل ذلك ان الدليل الذي أثبت به كون الكلام أزليا وهو اسناده للمولى موجود في الحلق مع انه غير أزلي فقد تختلف المدلول عن الدليل وحينئذ فهو نقض اجبالي (قوله فيوجد الدليل) أي بعينه والاختلاف في بعض المادة لا ينسب في العينية كما قدمناه في الكلام على المعارضة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله امراضاني) أي لا يعقل الا بالاضافة الى الغير لانه تعلق القدرة بالمقدور فلا يعقل الا بالاضافة الى القدرة والمقدور أي والامر الاضافي اعتباري لا وجود له في الخارج كالأبوة والبنوة (قوله فقبل) الغاء تعيلية (قوله تؤثر في المقدورات) من باب الاسناد الى السبب اذ المؤثر حقيقة الذات ولو قال في الممكنات بدل في المقدورات لكان أولى لما يلزم عليه من الدور وقوله عند تعلقها بها أي توجهها اليها وطلبها ايها (قوله فيمنع) أي النقض المذكور بمنع شاهده وهذا وقوله فيمنع الا في توضيح لقرنه سابقة في الصورتين صرت مانا (قوله مستندا بانه) أي الحلق حقيقي أي فلم يختلف المدلول عن الدليل وهذا مذهب الساتريديين اثبتين صفة وجودية أزلية بها الاتحاد والاعدام ويسمون بها التكوين ووظيفة القدرة عندهم جعل الممكن قابلا لهما والاول مذهب الاشعرية (قوله أو يعارض) عطف على يمنع الاول (قوله تأدية الحروف) أي الحروف المؤداة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف وبهذا يجاب عن المسامحة التي سيدكرها الشارح (قوله وهو ان الكلام الخ) حاصل ما في هذا المقام ان يقال ان هنا قياسين متعارضين الاول الكلام صفة الله وكل ما هو صفة له فهو قديم والثاني الكلام مركب من الحروف المتعاقبة وكل ما هو كذلك فهو حادث فافترق المسلمون اربع فرق بقدر مدمات القياسين فرقتان من أهل السنة احدهما المحابلة أعني أتباع الامام أحمد بن حنبل كما هو مصرح به في غير موضع خلافا لمن زعم خلافا له والثانية من عدهم من أهل السنة وفرقتان من غيرهم احدهما المعتزلة والثانية الكرامية فالفرقتان الاوليان أخذتا بالقياس الاول لكن المحابلة طعنت في كبرى القياس الثاني وقالوا الكلام مركب من حروف

والترتيب فكيف يقولون ان الكلام المركب من الحروف المتعاقبة المترتبة قديمة وانما الطعن في قياس صورته هكذا الكلام مركب من الحروف وكل ما هو كذلك فهو حادث فيمنع المحابلة قولهم فهو حادث بانه لا يلزم من التركيب من الحروف

أن يكون حادثا إلا أن يجب أن التعاقب والترتيب اللذين أخذنا في ذلك القياس المطعون في كبراه ليس أخذهما فيه باعتبار
تحققهما في الكلام بل هما على سبيل الفرض لوجرى القديم على لسان الحادث كما يشير إليه قول المحشي وقالوا الكلام مركب
إلى قوله لجزمنا في النطق بالقديم (قوله ذي أصوات وحروف) صفة الكلام (قوله والافالحنا بله والكرامية بل والمعتزلة
يقولون الخ) لكن الحنا بله تقول انه قديم مركب من حروف قديمة والكرامية تقول انه حادث وهو صفة لله صفة اعتبارية
والمعتزلة ينفون كونه صفة لكن يقولون انه متممكم بمعنى انه خالق الكلام وقول المتن فيمنع بان يقال لانسلم الخ هذا المنع
من الاشاعة القائلين بان الكلام ٣٦ صفة وجودية قائمة بذاته تعالى وقوله ان الكلام لفي الفؤاد هو الذي فيه الشاهد

(قول الشارح معتدأ به)
أي فيكون غير المعتد به
بالاولى (قول الشارح)
وهي ان المعارضة في
المعقولات كالنقض في
الدليل أي ان المعارضة
بقيس وقوعها في الدلائل
العقلية كالنقض
المستقل الذي ليس لازما
للمعارضة في الدليل أي
في ان كلا يرتب عليه
ابطال المقدمات وان
كان ابطالها في المعارضة
لزوما لا قصدا وابطالها
في النقض قصدا بخلاف
المعارضة السكائية في
الادلة العقلية فليس
كالنقض في ابطال
المقدمات بل تكون
لابطال اللوازم والنتائج
فقط ولا يلزم منه ابطال
المقدمات والنقض الاجالي
لا يلزم المعارضة حينئذ

الكلام الاول بالمعنى الغير المشهور الذي قال به القائلون بأن الله تعالى متممكم والثاني بالمعنى
المشهور ولما كانت هذه المسألة من غوامض علم الكلام وما أخوذة ههنا على سبيل التمثيل
وكان تفصيلها غير مناسب بهذه الرسالة اقتصرنا على تقرير ما فيها وتوضيحها ولم نورد أمرا زائدا
عليه معتدأ به لكن نورد مسألة مشهورة متعلقة بفننا هذا فان تحقيقها ينفع المبتدئين وهي ان
المعارضة في المعقولات كالنقض في الدليل بأن يقال ان دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا
لمصدق تقيض مدلوله لكن عندنا دليل دل على صدقه فلا يكون صحيحا فينتد يكون محصل
المعارضة نقضا اجماليا لانها تدل على ان دليل المعل

قديم وتعاقبا وترتيبها وانقطاعها انما هو بالنسبة اليها لجزمنا عن النطق بالقديم كما هو فكما جاز
رؤية الباري تعالى بلا كيف ولا مقابلة ولا انحصار جاز سماع كلام ذي أصوات وحروف بلا
تعاقب ولا ترتيب ولا انقطاع واليه ذهب كثير منهم المصنف في كتابه المواقف ومن عداهم من
أهل السنة طعنوا في صغرها وقالوا الكلام ليس مركبا من الحروف بل هو معنى نفسي قائم بالذات
العلية والمركب من الحروف انما هو اللفظ وليس هو الصفة المتكلم فيها والفرقتان الاخيرتان
أخذنا بالقياس الثاني لكن المعتزلة طعنوا في صغري الاول وقالوا الكلام ليس صفة له لعدم
قيامه به انما هو خالق له في بعض الاجرام والكرامية طعنوا في كبراه وقالوا ليس كل ما كان صفة
له تعالى فهو قديم والترمو انه صفة له تعالى وحادث ومن العلماء من اختار الوقف في هذه المسألة
ولم يجرى انه أسلم (قوله الذي قال به القائلون بأن الله تعالى متممكم) أي كلاما نفسيا والاول
فالحنابلة والكرامية بل والمعتزلة يقولون بأن الله تعالى متممكم فتأمل (قوله والثاني بالمعنى
المشهور) أعني المركب من الحروف والاصوات ويؤيده رواية اللسان (قوله من غوامض) جمع
غامضة (قوله في المعقولات) أي الادلة المعقولة (قوله كالنقض) أي في قوته أي ان محصلها
نقض اجمالي كما سيأتي (قوله ان دليلكم لو كان الخ) أشار الى قياس استثنائي حاصل مقدمه صحة
الدليل وحاصل تاليه عدم صدق تقيض مدلوله واستثناءه بنقضه وهو صدق النقيض ينتج
نقيض المقدم وهو عدم الصحة فاقامة الدليل الذي يدل على صدق تقيض المدلول ينتج ابطال

وان كانت الادلة العقلية يتأني نقضا نقضا مستقلا أي غير لازم للمعارضة (وقوله بان يقال) تصور
للمعارضة التي كالنقض في ابطال المقدمات (وقوله ان دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا الخ) أي دليلكم على ان الله متمكم
بكلام زلي وهو قولكم الكلام صفة لله وكل ما هو كذلك فهو موجودا زلا (وقوله لكن عندنا دليل دل على صدقه) أي صدق
تقيض المدلول أي وذلك الدليل كما في قول المعتزلة الكلام مركب من الحروف والحادث وكل ما هو كذلك فهو حادث أي
لا قديم فلا قديم تقيض قديم (وقوله فلا يكون صحيحا) أي فلا يكون الدليل بمقدماته صحيحا (وقوله فينتد يكون محصل المعارضة
نقضا اجماليا) أي حين اذا نتجت المعارضة عدم صحة الدليل يكون نتيجها واللازم لها نقضا اجماليا أي ابطالا للدليل الذي هو ملزم
النتيجة وان كان المقصود من المعارضة ابطال الانتاج ويلزم من ابطال الانتاج ابطال المنتج وهو الدليل فيكون نقضا اجماليا

تابعاً للمعارضة لا مستقلاً وقوله بالمعارضة في الدلائل العقلية أي المعارضة الكائنة في الدلائل العقلية والبياداخله على المقصود عليه بالنظر لذاتها أي بقطع النظر عن وصفها بكونها في الدلائل العقلية لأنها توجد بالمعارضة ولا يوجد كونها كالنقض في الدليل بأن توجد في الأدلة العقلية (وقوله أنها ملزومات بالنسبة إلى مدلولاتها) أي نتائجها أي فيلزم من إبطال المدلولات الذي هو مقصود من المعارضة إبطال الملزومات التي هي الأدلة وإبطالها مقصود بالذات من النقص الإجمالي فيكون حاصلها في المعارضة تبعاً (وقوله أذهى أمارات على تحقق المدلول) أي النتيجة ولا يلزم من إبطال النتيجة ٣٧ التي هي العلم الذي ذلك الإبطال مقصود من المعارضة إبطال

الادلة العقلية التي هي علامات أي فيلزم من المعارضة في الأدلة العقلية النقص الإجمالي وان كان يوجد فيها النقص الإجمالي مستقلاً (وقوله انما يدل على ان كل دليل يعارض) أي ينقض نقضاً

مستقلاً وقوله لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوة أي كون كل دليل يعارض يمكن أن ينقض لا يكفي الخ لان كون الشيء في قوة الشيء تهيوه له وصلاحيته له بحيث اذا انضم الى شيء آخر حصل النقص الإجمالي فكون المعارضة في قوة النقص لا يتحقق هذا الكون الا بحيث لو وجد مع تلك المعارضة بعينها شاهد تكون هي بعينها عند مصاحبتها للشاهد نقضاً إجمالياً بان يكون

عما لا يستحق أن يستدل به على المطلوب ووجه التخصيص بالمعارضة في الدلائل العقلية أنها ملزومات بالنسبة إلى مدلولاتها بخلاف الأدلة العقلية أذهى أمارات على تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق أمارات الشيء تحقق ذلك الشيء هذا ما قالوه في بيان هذه المسئلة وأنت خير بأن ما ذكره في بيان كون المعارضة في قوة النقص انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن أن ينقض لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوة أذما له الاستلزام واستلزام الشيء شيئاً لا يقتضي كونه في قوة وما ذكره في وجه التخصيص انما يتم اذا كان كل دليل عقلي يقينياً وكل دليل نقلي ظنياً وكلتا المقدمتين غير واقعة وأيضاً اللزوم معتبر في مطلق الدليل المتناول له مما كيف يكون العقلي ملزوماً والنقلي غير ملزوم وبالجملة الفرق ليس على ما ينبغي

الدليل في المعارضة إبطال للدليل (قوله مما لا يستحق أن يستدل به) لمعارضته بالآخر فهو فاسد وفساد مجموع الدليل نقض إجمالي (قوله ووجه التخصيص) أي تخصيص كون المعارضة كالنقض (قوله في الدلائل العقلية) أي دون العقلية (قوله أنها ملزومات الخ) أي وانتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزومات (قوله أمارات) جمع أماره وهي في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به الظن بشيء آخر (قوله على تحقق المدلول) أي حصوله (قوله ولا يلزم الخ) أي فليست ملزومات بالنسبة إلى مدلولاتها مثل وجود دابة زيد وخادمه على باب داره وأماره لكون زيد عند عمر وولكن ذلك ليس بلازم (قوله وأنت خير الخ) يجب عنه بان يمنع كونهم ادعوا أن المعارضة في قوة النقص فان مدعاهم أنها كالنقض ٢ وعلى تسليم ذلك فالمراد بكونها في قوة أنها تتضمنه وتستلزمه وليس المراد بالقوة ما قابل الفعل من التهيئ ٣ ولا ينافيه قولهم في البيان فمحصل الخ اذ المراد بالمحصل هنا المضمون واللازم (قوله لكن ذلك) أي ان كل دليل يعارض يمكن أن ينقض وكذا الضمير في قوله أذما له (قوله لا يقتضي كونه) أي الشيء الأول (قوله في قوة) أي الشيء الثاني ألا ترى ان الجسم مستلزم للمكان مع انه ليس في قوة المكان (قوله وكلتا المقدمتين الخ) أي لان من الأدلة العقلية ما هو ظني فهو هذا يدور بالليل وكل من يدور بالليل سارق ٧ ومن الأدلة العقلية ما هو قطعي كالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأيضاً اللزوم معتبر في مطلق الدليل) لكن ان كانت المقدمات كلها يقينية الصديق فاللزوم يقيني أو ظنية الصديق فظني وان كانت كاذبة فتارة يتفق صدق نتائجها نحو الانسان ماء وكل ماء حيوان فالانسان حيوان وتارة يكذب نحو الانسان ماء وكل ماء جارف فالانسان جارف وعلى كل

المقصود منها ابتداء إبطال المقدمات لا إبطال النتائج مع ان الواقع لا يتأني انقلبها بعينها نقضاً إجمالياً عند وجود الشاهد لان المقصود منها الصريح إبطال النتائج لا المقدمات والمصرح به في النقص الإجمالي إبطال المقدمات فالواقع ان المعارضة مالها إبطال المقدمات الذي هو نقض إجمالي فيكون لازماً وهي ملزومة (وقوله وكلتا المقدمتين غير واقعة) أي بل بعض كل يقيني وبعضه ظني فكان يقول ان المعارضة الواقعة في اليقيني مطلقة كالنقص الإجمالي وقوله وأيضاً اللزوم معتبر الخ أي فالعارضة الواقعة في الدليل مطلقة عقلياً أو نقلياً يقينياً أو ظنياً كالنقص الإجمالي

(قوله ولنختم الكلام على

هذا القدر) أى وختمنا

الكلام مقتصرين على

هذا المقدار نهى جلة

انشائية لفظا خبرية معنى

فذلك اندفع الاعتراض

بأنه يلزم عليه عطف الخبر

على الانشاء فى قوله واليه

الرجع (قول المحشى ٢

فالمراد بكونها فى قوته أنها

تضمه وتستلزمه) أى

فرادهم بالقوة الاستلزام

الذى تقول به يامعترض

وبذلك تعلم فساد كناية

بعضهم أى وذكر اللازم

ينفى عن ذكر المزموم والا

نضم هذه الضميمة لكان

الجواب عين الاعتراض

تأمل أنه من الهامش

من قوله وذكر اللازم الخ

(قوله ولا ينافيه قوله ٣

فى البيان فحصل الخ) أى

لان المتبادر من المحصل

أن يكون النقص حاصل

بالمطابقة (قوله ما هو قطعى)

أى قطعى الدلالة والتمن

فلا يردان الدليل وان كان

قطعا لكان دلالة ظنية

(قوله ومن الأدلة العقلية ٧

ما هو قطعى) قال شيخنا

السقاويمكن بأنهم نظروا

للأصل فان الأصل فى

النقل الظن والله أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد

النبي الامى وعلى آله

وصحبه وسلم

ولنختم الكلام على هذا القدر لئلا ينجر الى اللال واليه المرجع والمآل اعلم ان الحواشى المنسوبة الى المحقق الشريف قدس سره لهذه الرسالة لما لاحظتها فى نسخ متعددة ووجدت بعضها سقيمة لم يكن اعتمادى عليها لم اترجم نقلها بل قررت الكلام على وجهه لاحظته ووقع بعض تقريراتنا موافق لتقريره قدس سره وبعضها غير موافق له فتأمل وانصف فان وجدت حقاً فاتبعه والا فاصلحه فان الله تعالى لا يضيع أجر المحسنين ثم هذا الشرح والمجد لله على التمام

حال فاللزم معتبر (قوله ولنختم الكلام) أى فى شرح هذه الرسالة (قوله على هذا القدر) أى حال كوننا مقتصرين على هذا القدر والمآل عطف مرادف وجلة واليه المرجع والمآل اما استثناءه أو عطف على جلة ولنختم بناء على المشهور وعند النخاة من جرأز عطف الخبر على الانشاء وعكسه لا على مذهب السائد المانع له فيما لا محل له من الاعراب (قوله لهذه الرسالة) أى الكائنة لهذه الرسالة (قوله لما لاحظتها) أى تأملتها (قوله قدس سره) أى طهر محل سره وهو القلب والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآل

﴿ يقول مصححه راجي غفران المساوى عبد المعطى الشريشى الشرفاوى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ أجمدك اللهم يا محيى كل سائل فى المقاصد والوسائل جدا لشروط الآداب جامعا وأثنى عليك بما أنت له أهل يا من بطيب الثناء عليه يوضع الخزن والسهل أسنى ثناء لا ينفى بتقريب رسمه حدثولو كان لانواع الحماد جامعاً مانعاً وأصلى وأسلم على حبيبك السيد السند المفضل مدعاه بأبهر دليل وأوضح شاهد وخليفك المفرد الاوحد الذى أقر بصدق رسالته غيب الاخفام بالزام المحبة كل مكابر ومعاند وعلى آله الاثنى سلوا الاحكام احكامه نقضا وابطالا وأصحابه الذين بالملازمة لجنابه الشريف من اقتدى بهم اهتدى وأصاب مرعى ومرامى (أما بعد) فان علم الآداب وصناعة التوجيه مما لا يختلف فى عيى نفعه حامل خامد القرينة فضلا عن نبهه وجيه وذلك لافتقار الأدباء الى اسماء اليه فى محاوراتهم واحتياجهم لمعرفة قواعده فى مناوباتهم ومناظراتهم ومع ذلك فان كتبه المؤلفة ورسائله المصنفة ليست الانقطة من بحر أو شذرة من عقد خضر بالنسبة للفنون الادبية والعلوم العربية ولعمري انه لمجدير بأن يقال فيه انه لا يكاد يوجد وحى بأن تقول انه عما قريب سيفقد ومما لا يخفى ان أنفع مؤلف فى ذلك الفن وأتقنه وأبدع مصنف فيه وأحسنه المتن الذى حلاه بالشرح العلامة منلاحنى سعد زمانه وسيد الاقران وطرزه بحواشيه الانيقة البديعة الدراكه المحقق الصبان وقد حظيت بتقرير عليه بما عليه لسيدي الوالد قد قديم منه الاوابد والشوارد وجلاسرار رموزه الخفية وكشف النقاب عن وجوه تخدرات نكاته المغنوية وقد طلب منى بعض الاخوان نشره بالطبع لتكثر فائدته ان شاء الله تعالى ويعم به النفع فلبيت دعوتهم ومفتحهم بغيهم قياما بحقوق الطلب وخدمة لنشر علوم الآداب وقد أفرغت المجهود فى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه وشاركت فى التزام طبعه حضرة البارعين صاحب الما مقام الرفيع السيد عبد العظيم حزين الغراوى والسيد أجدر ربيع فجاء بحمد الله تعالى مؤلفا حسن الطبع متقن الصنع

مهذباً منتحماً قابلاً على جلاء من النسخ المصبوطة المحببة (لا سيما نسخة من محشيه مهذبة منقحه)
يسر الخاطر ويهر الناظر بتهيج بمراعاة النفوس ويقول الناظر فيه بملء فيه لا عطر
بعد عروس (وذلك بالمطبعة العلمية) ذات الحروف السنية الكائنة بجوار خطة
الازهر الشريف ادارة حضرة الشيخ حسن الرشيدى والآن كرمين السيد عمر هاشم
الدمشقي والسيد محمود البطار ذوى القدر المنيف وقد فاح مسك ختام
طبعه في أواخر شهر صفر سنة ألف وثلثمائة

وعشرة من الهجرة المحمدية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين

وقد أרך عام الطبع سيد الالباء ورئيس الادباء أبلغ من انتضى سيف البراعة ومدنى
هذا المصنوع من غدت طروس مؤلفاته عليه بلسان الشكر تثنى حضرة الاجل
(محمد أفندى فنى مترجم مجلس النظار سابقاً) لزال فضله على البلغاء
فائقاً حيث قال وأجاد فى المقال *

هذا الكتاب أحق بالتقديم * لمنافع عمى ذوى التعليم
أدب فن البحث منه تجلى * فيها وأيم الله ردع خصم
تقريره يشفى الغليل لجهن * داوت معارفه سقام سقيم
وفى بحاشية لشهم ماجد * درب يشار اليه بالتعظيم
أعنى به الصبان عالم وقته * وكلاهما فى جنسة ونعيم
فانهض الى تحصيله حتى ترى * منه الغنى عن صاحب ونديم
مذ تم فى اوقات سعد طبعه * أرخت همش سيد الشريفي

٨٩١٧٤٣٤٥

سنة ١٣١٠

وقد قال مؤرخاً أيضاً حضرة الاديب البارع السيد أجدر شدى خوجة الفنون
العربية بمدرسة قنا الميرية *

العلم بالادب خير نصير * وبه ينال الفضل كل حقير
والبحث فيه غزيرة وفضيلة * لا يدرك ان بغير ما تقرير
كم صنفت كتب به لكنما * ليس القليل تساؤلاً بكثير
ان الكثير هو الذى من طبعه * تبدد ومنافعه لكل خبير
لله من أخصمت آياته * وسمعت بشرح للعقول منير
قد حاك نسخ بروده من لا أرى * خفى أخوالا بداع فى التحرير
وعليهما الصبان وشى حواشيا * قد طرزت هداياه بالتجسير

والسيد الشرعي سعد زمانه * حلى الجميع بجوهر التقرير
 لله درعـ لائه من فاضل * فاق الانام بدقة التعبير
 شكر الله ولطايحي تقريره * من قد سموا في الرأي والتدبير
 هم عابد المعطى شبل مؤلف * من فاق كل مهذب مخبر
 وكذلك من حاز الكمال بأصله * عبد العظيم خلاصة التوقير
 ومن ارتقى أفق المحامد أحمد * هـذاربيع القلب خير سمير
 فاولئك الاعلام خير عصاة * تسموا بفضل في الانام كبير
 حتى غدايتني عليهم رشدهم * بلسان أحدهم أخي المتقير
 ما قال في الطبع الرقيق مؤرخا * بالطبع يبدو النفع بالتقرير
 سنة ١٣١٠ ١١٤ ٢٢ ٢٣١ ٩٤٣